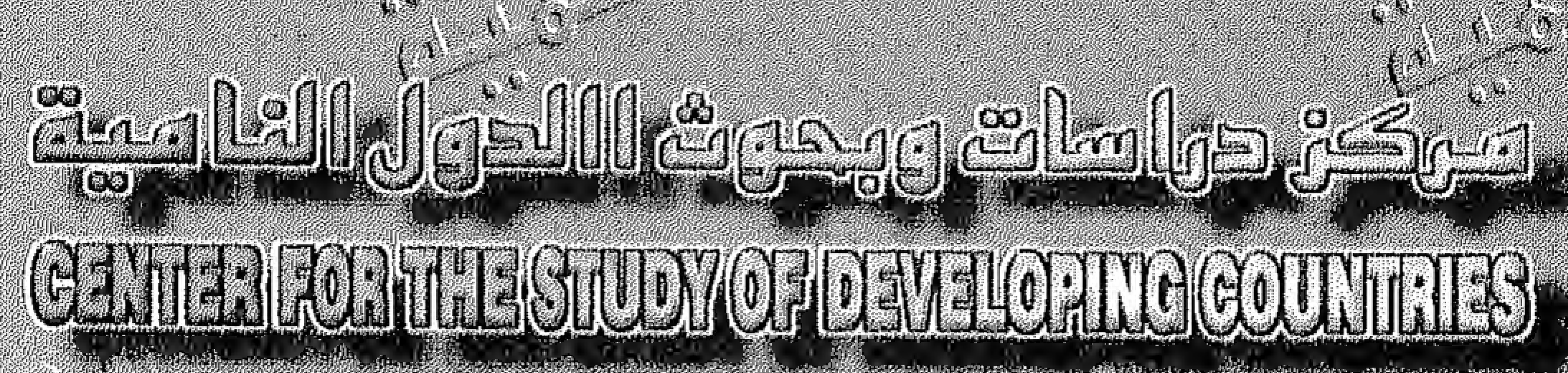
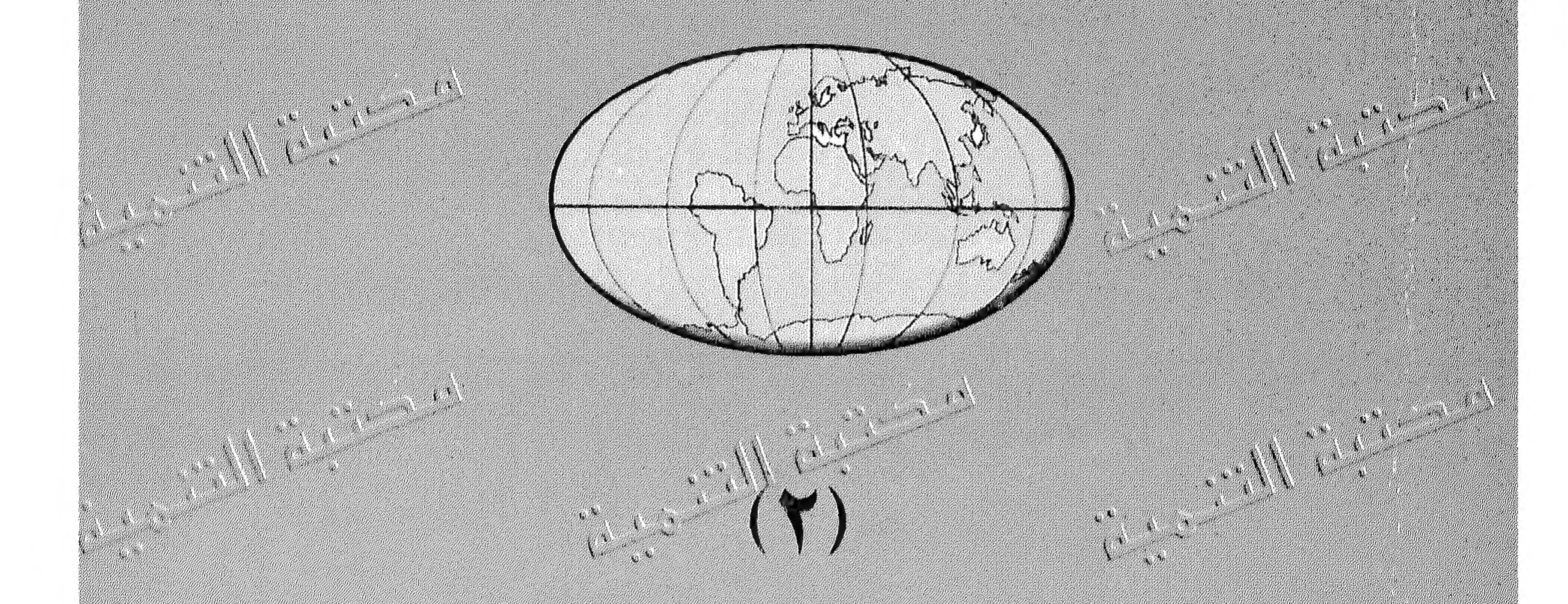










(٢)

الهامشيون الحضريون والتنمية فى مصر

د. جلال معوض
أستاذ العلوم السياسية
بكلية الأقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة

١٩٩٨

الهامشيون الحضريون والتنمية فى مصر

Center of the Study of Developing Countries

Faculty of Economics and Political Science

Cairo University

Giza - Egypt

مركز دراسات وبحوث الدول النامية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة القاهرة

الجيزة ج. م. ع.

Chairman of the Board

Ali Hilal Dessouki

رئيس مجلس الإدارة

علـــي الـــدين هـــلال دسوقـــي

Director

Mustapha K. El Sayyied

مدير المركز

مصطفـــى كامـــل الســـيد

Direct Tel : 5705542

5728055 - 5728116

Fax : 5705542 - 5711020

Email:

rucsdc@rusys.eg.net

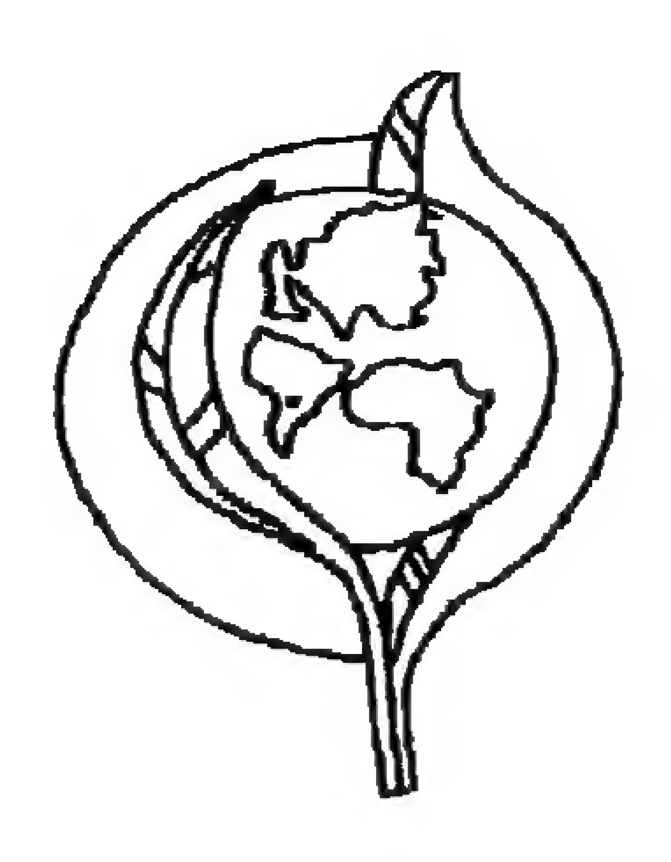
تليفون مباشر : ٥٧٠٥٥٤٢

٥٧٢٨٠٥٥ – ٥٧٢٨١١٦

فاكـــــس : ٥٧٠٥٥٤٢ – ٥٧١١٠٢٠

البريـــد الإلكـــتروني :

rucsdc@rusys.eg.net



مركز دراسات وبحوث الدول النامية

مكتبة التنمية

(٢)

الهامشيون الحضريون و التنمية فى مصر

د. جلال عبد الله معوض

١٩٩٨

الطبعة الأولى ١٩٩٨

المحتويات

الصفحة

الصفحة

قائمة الجداول

مقدمة

الإطار العام لتحليل العلاقة بين الهامشيين الحضريين والتنمية فى مصر

مقدمة

الاطار العام لتحليل العلاقة بين الهامشيين الحضريين والتنمية فى مصر

شهدت الآونة الأخيرة اهتماماً متزايداً على الصعيدين الداخلى-المصرى والدولى بقضية المناطق الهامشية الحضرية أو مايسمى «بالعشوائيات». ففى مصر، ومنذ أوائل التسعينات بوجه خاص، يزداد الحديث من قبل الأوساط الحكومية والاعلامية والبحثية عن هذه المناطق ومخاطر نموها غير المنضبط وضرورة تطوير بعضها وإزالة بعضها الآخر، لاسيما فى ظل تزايد حوادث العنف – الارهاب فى ارتباطه من وجهة نظر معظم هذه الأوساط «بالجريمة» فى هذه المناطق.

وتجلى هذا الاهتمام على الصعيد الدولى فى عقد اجتماع تحضيرى كبير لمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية فى «نيويورك» فى فبراير ١٩٩٦ بمشاركة (١٥٠) دولة من بينها مصر بغرض تحديد جدول أعمال مؤتمر «قمة المدن» فى «استانبول» فى يونيو ١٩٩٦ والهادف إلى «وضع برامج محددة وملزمة لعقدين قادمين لحل مشكلة المأوى لأكثر من (٥٠٠) مليون نسمة فى العالم بدون مأوى، وتخفيف حدة الفقر ومواجهة العشوائيات وتنمية المستوطنات البشرية الدائمة ذات المساكن الملائمة وفرص العمالة المنتجة والبيئة السليمة، من خلال تبنى خطة عمل عالمية تتيح زيادة تدفق الموارد المالية إلى البلدان الفقيرة».

وتضمنت وثيقة المؤتمر ستة أبواب و(١٥٠) مبدأ تتعلق بتوفير المسكن الملائم ومناقشة قضية الاسكان بالمعنى الواسع وقضية التنمية المستديمة ومعالجة الفقر الحضرى ومجابهة الكوارث الناتجة عن أفعال البشر والمشاركة بين الدولة وأجهزتها والقطاع الخاص والمؤسسات الشعبية والاجتماعية والحكم المحلى فى إدارة وتنمية المدن والمشاركة الشعبية فى رسم استراتيجيات وخطط التنمية الحضرية والاسهام بالجهود الذاتية فى حل قضاياها وأهمية توفير الموارد المالية اللازمة لهذه التنمية.[١] وكان قد سبق هذا المؤتمر انعقاد ثلاثة مؤتمرات أخرى تحضيرية «لقمة المدن»، أولها مؤتمر «فانكوفر» بكندا عام ١٩٧٦، وثانيها مؤتمر «جنيف» فى أبريل ١٩٩٤،[٢] وثالثها مؤتمر «دبى» فى ديسمبر ١٩٩٥. وقد شاركت فى الأخير (٩٥) دولة منها مصر، وعرضت به (١٧) ورقة عمل

تناقش قضايا المدينة من سكن وعمل وبيئة وتنمية مستديمة وهجرة داخلية وفقر وعشوائيات فى دول نامية كمصر وكولومبيا والبرازيل وتايلاند والفيليبين والهند وايران وتنزانيا وأخرى متقدمة كأمريكا وكندا وانجلترا وفرنسا، وأصدر فى ختام أعماله (٢٦) توصية لرفعها إلى هذه القمة تتعلق «بتبنى استراتيجية موحدة وتشكيل شبكة دولية للاستفادة من الابداع والتجديد فى التجارب الناجحة لمواجهة هذ القضايا» .(٣)

يستهدف هذا الكتاب تحليل العلاقة بين مهمشى الحضر فى مصر والعملية الانمائية، لاسيما فى جوانبها السياسية المتعلقة بقضايا الاستقرار والمشاركة والشرعية السياسية وموقف الدولة إزاء المناطق الهامشية الحضرية وسكانها ومطالبهم. وتتمثل المشكلة الرئيسية للبحث فى التساؤل عما إذا كان سكان هذه المناطق قوة دافعة للتنمية أم قوة معرقلة لها. وبعبارة أخرى، هل يمثل الهامشيون الحضريون فى مصر أو يمكن أن يمثلوا قوة ايجابية من وجهة نظر تنموية، أم أنهم بالضرورة قوة سلبية معوقة لتطور المجتمع؟

والواقع أن الرد على هذا التساؤل فى هذا الاتجاه أو ذاك مسألة ليست باليسيرة، كما أنها تتوقف – ضمن عوامل أخرى – على طبيعة النظرة إلى والتعامل مع ظاهرة الهامشية الحضرية والعملية الانمائية ذاتها. وبعبارة أخرى، لو نظر إلى هذه المناطق «كنتوء شاذ» فى تطور المجتمع أو بالأحرى «كبؤر للتخلف والفقر والجريمة والانحراف والتطرف»، تصبح الظاهرة والمعبرون عنها حجر عثرة فى طريق التنمية وبدونه كان بمقدور المجتمع المصرى أن يقطع خطوات أكبر على هذا الطريق. بينما لو تم معالجة الظاهرة فى سياقها المجتمعى Societal «كنتاج لأنماط وسياسات تنموية غير متوازنة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً»، تصير هذه المناطق مجرد «مرآة عاكسة لاختلالات مجتمعية»؛ وبالتالى فى حالة تصحيح هذه الاختلالات فى إطار سياسات تنموية أكثر توازناً، يمكن أن تصبح هذه المناطق أو على الأقل بعضها وسكانها إضافة إلى وليس خصماً من الجهود التنموية. فهل يشكل برنامج تطوير العشوائيات والجهود الأخرى الأملية المتخذة فى مصر فى الآونة الأخيرة بداية هذا التصحيح؟

وقد يكون من المفيد إبتداء الاشارة إلى ملاحظات أساسية تشكل الاطار العام للتحليل:

١– أن تركيز هذا الكتاب على الجوانب والآثار السياسية لظاهرة الهامشية الحضرية فى مصر لايعنى اغفال الجوانب الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذه الظاهرة

المعقدة، فضلاً عن جوانبها الديموغرافية فى ارتباطها الوثيق بسمات وعوامل ومشكلات النمو الحضرى، ناهيك عن تراكماتها وجذورها الضاربة فى أعماق التاريخ المصرى لاسيما فى حقبتيه المملوكية والعثمانية، مما يفيد فى التعرف على أوجه الاستمرارية والتغير فى هذه الظاهرة وتداعياتها السياسية فى مصر فى عصريها الوسيط والحديث سواء ماتعلق منها بطبيعة الظاهرة أو صور العنف المرتبطة بها أو مشاركة المعبرين عنها فى «حركات اجتماعية عامة للتغيير» أو علاقتهم بالسلطة الحاكمة.

٢- أن هذا الكتاب يمثل امتداداً لاهتمامات سابقة للباحث بظاهرة الهامشية الحضرية فى مصر، وإن اختلف نسبياً من حيث نقاط التركيز عن هذه الاهتمامات والتى عبرت عنها دراستان؛ تناولت الأولى عرضاً نقدياً لطائفة من الدراسات العربية والأجنبية التى تطرقت إلى هذه الظاهرة،[٤] فيما حللت الثانية الظاهرة فى سياق مشكلات مجتمعية أخرى تعانى منها المجتمعات العربية بوجه عام.[٥] ذلك أن محور الاهتمام فى هذا الكتاب سيتركز بالأساس على بحث مشكلات وقضايا سياسية مرتبطة بهذه الظاهرة فى مصر وحدها، دون تجاهل حقيقة ارتباطها بقضايا أخرى اجتماعية - اقتصادية.

٣- أن هذا الكتاب، فى ضوء الملاحظتين السابقتين، يتضمن خمسة فصول يُخصص أولها لبحث طبيعة ظاهرة الهامشية الحضرية فى مصر وجوانبها وعواملها الديموغرافية وجذورها التاريخية فى اطار السياق العام لعملية التحضر، وثانيها لبحث السمات والجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للظاهرة، وثالثها لتحليل موضع مهمشى الحضر من قضية المشاركة السياسية، ورابعها لمعالجة صور العنف المرتبطة بهم، وخامسها لتحليل طبيعة وأوجه ومشكلات علاقتهم بالدولة.

٤- أن هذا التحليل يعتمد من الناحية المنهجية على المنهجين التاريخى والمقارن، ومنهج الجماعات والذى يتم توظيفه فى دراسة طبيعة العلاقات والتفاعلات (الصراعية - التعاونية) سواء فيما بين الجماعات الهامشية الحضرية وبعضها البعض أو فيما بينها - أو بعضها - و«الآخرين» فى المجتمع، سواء كان المقصود بالأخيرين الجماعات الأخرى أو الدولة ورموزها ومؤسساتها. ويستفيد التحليل أيضاً من الأقتراب البنائى - الوظيفى، مع تجنب دلالاته القيمية المحافظة، فى دراسة وتقويم مدى فاعلية النظام السياسى وأبنيته المركزية والمحلية فى التعامل مع مشكلات ومطالب هذه الجماعات.

وفى ختام هذه المقدمة، يتقدم الباحث بجزيل الشكر والتقدير للاستاذ الدكتور مصطفى كامل السيد مدير مركز بحوث ودراسات الدول النامية بجامعة القاهرة، لرعايته الكريمة لهذا العمل فى مختلف مراحله.

هوامش المقدمة

١- وجدى رياض، «مؤتمر المستوطنات البشرية بنيويورك....»، الأهرام (القاهرة، ١٩/٢/١٩٩٦)، ص ٦.

٢- د. عبد الباقى إبراهيم، «نحن وقمة المدن»، الأهرام (١١/١٢/١٩٩٥)، ص ١٠.

٣- وجدى رياض، «تجارب ناجحة حول مشاكل المدن....»، الأهرام (١٠/١٢/١٩٩٥)، ص ٢٠.

٤- د. جلال عبدالله معوض، «الهامشية الحضرية فى مصر: نظرة نقدية»، فى: د. كمال المنوفى، د.حسنين توفيق (محرران)، الثقافة السياسية فى مصر بين الاستمرارية والتغير، أعمال المؤتمر السنوى السابع للبحوث السياسية، القاهرة: ٤-٧ ديسمبر ١٩٩٣ (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، المجلد الأول، ١٩٩٤)، ص ٥١١-٥٧٥.

٥- د. جلال عبدالله معوض، السياسة والتغير الاجتماعى فى الوطن العربى (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، الكتاب ٥٥، الطبعة الأولى، ١٩٩٤)، ص ١٤٠-١٩٢.

الفصل الأول

التحضر والهامشية الحضرية فى مصر

طبيعة الظاهرة وجوانبها الديموغرافية وجذورها التاريخية

الفصل الأول

التحضر والهامشية الحضرية فى مصر

تُعد مصر من أكثر الدول العربية تحضراً بالمعنى الديموغرافى، حيث تزداد بها بشكل ملحوظ نسبة سكان المدن من اجمالى السكان. ويقترن بذلك النمو أو بالأحرى التضخم الحضرى السريع، تزايد كبير فى عدد المناطق الهامشية الحضرية وسكانها على نحو يكاد يجعل من نمو هذه المناطق الوجه الآخر للنمو - التضخم الحضرى. فما هى السمات العامة للأخير والتى تفسر بدرجة أو بأخرى افرازه لهذه المناطق؟ وما هى طبيعة ظاهرة الهامشية الحضرية فى الواقع المصرى وخصائصها الديموغرافية والجغرافية وأصولها التاريخية؟

أولاً: السمات العامة لعملية التحضر وعواملها فى مصر

وصل معدل النمو السنوى لسكان الحضر فى مصر فى الفترة ١٩٦٠ - ١٩٩١ إلى (٣,١ ٪)، وارتفعت خلال نفس الفترة نسبة سكان الحضر من اجمالى السكان من (٣٨ ٪) إلى (٤٧ ٪)، ويتوقع عام ٢٠٠٠ ارتفاع هذا المعدل إلى (٣,٦ ٪) وهذه النسبة إلى (٥٤ ٪).[1] وقدرت نسبة سكان القاهرة وحدها فى عام ١٩٩٠ بـ (٣٧ ٪) من اجمالى الحضريين و(١٧ ٪) من اجمالى سكان مصر،[2] وقدر عدد سكان القاهرة فى بداية ١٩٩٦ بنحو (١٥) مليون نسمة بنسبة (٢٥ ٪) من اجمالى السكان.[3]

ويُلاحظ فى هذا السياق مايلى:

١- أن التحضر فى مصر لايقترن بتحقيق معدلات مرتفعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ ولذا يوصف «بالتضخم الحضرى» Over Urbanization، حيث زيادة عدد سكان الحضر لاتواكبها - على الأقل بنفس المعدلات - تنمية اقتصادية واجتماعية ملموسة. ومع مراعاة خصوصية الأوضاع التاريخية والمجتمعية المصرية واختلافها عن الخبرات الغربية، ودون الانزلاق إلى ماتدفعنا إليه نظريات «مراحل النمو» الغربية من اعتبار النموذج الانمائى الغربى «النمط المثالى للتحديث»،[4] يُلاحظ أن نسبة سكان الحضر من اجمالى السكان فى فرنسا والسويد وسويسرا فى الفترة ١٨٦٥ - ١٨٩٥ كانت

تتراوح بين ١١-١٣ ٪ وكانت تلك فترة مرحلة «الانطلاق الاقتصادى» فى هذه البلدان حيث بلغت نسبة القوى العاملة بالصناعة من اجمالى العمالة بها (٢٩ ٪) و (٢٢ ٪) و(٤٥ ٪) على التوالى، بينما بلغت نسبة سكان الحضر من اجمالى السكان فى مصر فى السبعينات (٤٥ ٪) ونسبة العمالة الصناعية من اجمالى العمالة المصرية (١٨ ٪)،[٥] مما يعنى ضعف ارتباط التحضر السريع فى مصر بتطور اقتصادى وصناعى على خلاف الحال فى الخبرات الغربية.

وتكاد تسبق ذلك من حيث الأهمية فى التعبير عن محدودية ارتباط النمو الحضرى فى مصر بتطور اجتماعى واقتصادى حقيقى، حقيقة أن نسبة كبيرة ممن يُدرجون ضمن الاحصاءات باعتبارهم من سكان الحضر هم فى الواقع من سكان العشش والأكواخ وبيوت الصفيح والأحياء القديمة المتداعية والأحياء العشوائية والمناطق الفقيرة المحيطة والمتخللة للعديد من المدن المصرية، أى ممن يعبرون عن ظاهرة الهامشية الحضرية.

٢- أن النمو الحضرى فى مصر يعبر بوضوح عن ظاهرة «الهيمنة الحضرية» Urban Dominance فى ظل وجود مدينة واحدة «القاهرة» تمثل نقطة الجذب الرئيسية ليس فقط من حيث السكان، ولكن أيضاً من حيث تركز الخدمات والأنشطة والمشروعات الصناعية والاقتصادية والخدمية الحديثة، وكذا من حيث استئثارها بنسبة كبيرة من الاستثمارات العامة، وتمتعها بوضع سياسى وإدارى متميز نظراً لتركز المؤسسات السياسية والحكومية والاعلامية بها واحتكار السلطة المركزية لعملية صنع السياسات على مستوى الدولة فى ظل ضيق نطاق الاختصاصات والصلاحيات الفعلية لأجهزة الأدارة والحكم المحلى فى المناطق الأخرى. وعلى سبيل المثال قدرت دراسة حديثة أن القاهرة تستأثر بـ (٧٠ ٪) من الاستثمارات الحكومية وحوالى (٩٠ ٪) من الاعتمادات المخصصة لمشروعات الصرف الصحى.[٦]

ودون الخوض فى المؤشرات الأخرى لهذا الاختلال الحضرى لصالح القاهرة، كتركز نسبة كبيرة من سكان الحضر ومن اجمالى السكان بها ووجود فجوة كبيرة بين عدد سكانها وماعداها من مدن فيما يعرف «بمقياس المدينتين» أو«مقياس المدن الثلاثة»،[٧] يلاحظ تزايد سكان القاهرة فى غضون فترة قصيرة نسبياً من (٢,٣٥) مليون نسمة فى عام ١٩٥٠ إلى (٣,٧٥) مليون نسمة فى عام ١٩٦٠ و(٥,٧) مليون نسمة فى عام

١٩٧٠[٨] و(١٠) ملايين نسمة قبل نهاية عام ١٩٨٥[٩] و(١٣) مليون نسمة قبل نهاية ١٩٩٣،[١٠] ومايقرب من (١٥) مليون نسمة حالياً كما سبق الاشارة.

وفى ضوء توقع استمرار زيادة هذا العدد فى المستقبل القريب ليصل إلى حوالى (٢٠,٦) مليون نسمة عام ٢٠٠٠،[١١] يثور التساؤل عن مدى قدرة القاهرة بعد سنوات محدودة على استيعاب هذا العدد الكبير من السكان، لاسيما فى ظل تدنى كفاءة وفاعلية المرافق والخدمات المتاحة بها حالياً، مما لايضمن امكانات التمتع بحياة حضرية ملائمة مادياً ومعنوياً لهؤلاء السكان. ويضاعف من خطورة ذلك، وجود فجوة واسعة بالفعل وقائمة منذ سنوات بين الحجم الفعلى والحجم الأمثل لسكان القاهرة، ويقاس الأخير بالنسبة إلى مستويات الخدمات والمرافق الحضرية. ففى عام ١٩٧٠ قدرت هذه الفجوة بنحو (٤٠,٣ ٪)، حيث كان الحجم الفعلى لسكان العاصمة (٥,٧) مليون نسمة مقارنة بالحجم الأمثل والمقدر آنذاك بـ (٤,٠٦٤) مليون نسمة.[١٢] وتزداد خطورة تدنى أوضاع الخدمات والمرافق فى المناطق الهامشية الحضرية بالقاهرة والتى تزدحم بهذه المناطق وتكاد تحيط بها من كل جانب.

٣- أن العوامل الرئيسية للنمو - التضخم الحضرى فى مصر ترتبط من ناحية بارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية لسكان الحضر، ومن ناحية أخرى بالهجرة الداخلية من المناطق الريفية باتجاه المدن والتى يعززها تحيز سياسات التنمية للحضر وأثره فى اتساع الفجوة بين الريف والحضر وتفعيل عوامل الطرد والجذب لهذه الهجرة.[١٣] ويكفى الاشارة بخصوص تأثير العامل الأول إلى أن اسهامه فى النمو الحضرى بمصر تجاوز (٥٩,٣ ٪) فى الفترة ١٩٦٦ - ١٩٧٦.[١٤] ويلاحظ أن ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية للسكان فى المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية يعود إلى الانخفاض النسبى فى معدلات الوفيات بين سكان الحضر مقارنة بسكان الريف دون أن يطرأ انخفاض كبير على معدلات المواليد بين الحضريين. ولعل هذا يفسر توقع أحدى الدراسات، على أساس معدل نمو سنوى للسكان (٢,١٤ ٪)، وصول حجم الزيادة الطبيعية للسكان فى مصر فى الفترة ١٩٧٧ - ٢٠٠٠ إلى حوالى (٢١) مليون نسمة منهم (١٧,٥) مليون نسمة فى المناطق الحضرية بنسبة (٨٣,٣ ٪) من هذه الزيادة.[١٥]

أما تأثير عامل الهجرة الداخلية فى النمو الحضرى بمصر فيظهر بوضوح فى حالة القاهرة. ففى الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٦ نزح إلى القاهرة أكثر من (٣,١٥) مليون نسمة من الريفيين، حيث زاد عدد المهاجرين إليها من المناطق الريفية خلال تلك الفترة من (١,٩٢٤,٢٦٦) نسمة إلى (١,٩٦٠,١٣١) نسمة؛[١٦] بل ويقدر البعض أن أكثر من ثلث سكان القاهرة هم أصلاً من الوافدين إليها من المناطق الريفية.[١٧]

وتشكل هذه الهجرة منبعاً متجدداً لتغذية البطالة فى حضر مصر. ومرد ذلك إلى أن الدافع الرئيسى لهجرة معظم الريفيين من الفقراء المعدمين والأجراء عادة مايكون البحث عن عمل؛ ومع ضآلة فرص العمل المتاحة بالمدن نتيجة تواضع جهود التنمية الاقتصادية، يتجه المهاجرون إلى ممارسة أى أعمال «هامشية» بأجور متدنية ومتذبذبة؛ وقد لايجد العديد منهم فرصة ممارسة أى عمل، فينضمون إلى «صفوف العاطلين» فى المدن. ومن الممكن فى إطار تأثير هذا العامل - ضمن عوامل أخرى - تفسير الارتفاع الحاد فى معدلات البطالة الحضرية فى القاهرة والاسكندرية بوجه خاص. ففى عام ١٩٧٨ أسهمت هاتان المدينتان بنسبة (٥٣٪) من اجمالى البطالة السافرة فى المناطق الحضرية، وشكلت البطالة فى هذه المناطق نسبة (٧٢٪) من اجمالى البطالة السافرة فى مصر.[١٨]

إضافة إلى أثر هذه الهجرة فى تفاقم مشكلة البطالة الحضرية ونمو المناطق الهامشية الحضرية وزيادة الضغوط على الخدمات والمرافق الحضرية، تؤدى هذه الهجرة إلى اضفاء الطابع الريفى على المدن المصرية لاسيما القاهرة فى اطار مايسمى «بعملية ترييف المدن». وهنا يتعين التمييز بين فئتين من المهاجرين، الأولى ضئيلة نسبياً وتشمل ريفيين متعلمين تدفعهم للهجرة عوامل الجذب ويمتلكون فى معظمهم الدوافع وتدفعهم للهجرة عوامل الطرد ويواجهون صعوبات جمة فى الاندماج فى هذه الحياة ويحتفظون بقيمهم وعاداتهم وتقاليدهم وأنماط حياتهم الريفية لاسيما فى ظل تمركزهم فى مناطق معينة «هامشية» عادة ماتجمع مهاجرين من نفس القرية أو المنطقة أو المحافظة وتربطهم نفس القيم والعادات والتقاليد ونوع من التضامن الأولى فى مواجهة مصاعب الحياة. وعلى سبيل المثال يلاحظ فى القاهرة تركز العديد من مهاجرى محافظات الدلتا فى مناطق وأحياء معينة بشمالها «كالشرابية» و«الخازندار» قرب نفس الطرق التى سلكوها فى

الهجرة، ويستقر معظم الوافدين من محافظات الصعيد فى مناطق وأحياء بجنوبها، فيما تجمع المناطق والأحياء الوسطى والشرقية مثل «بولاق» و«باب الشعرية» و«الوايلى» بين مهاجرين من الدلتا والصعيد.

ونتيجة لهذه الهجرة ومصاحباتها، أصبحت القاهرة ذات «بنية حضرية فسيفسائية» Urban Mosaic Structure من ناحية ويغلب عليها الطابع الريفى من ناحية أخرى. فالمدينة تضم خليطاً من جماعات متباينة اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً ومنعزلة جغرافياً إلى حد كبير: جماعة صغيرة نسبياً من «الحضر العصريين» ممن يعملون فى القطاعات الحديثة ويتسمون بدرجة كبيرة من «التحضر» فى أنماط تفكيرهم وسلوكهم، وجماعة من «الحضر التقليديين» من سكان المدينة الأصليين ويتصفون بأساليب تقليدية فى الحياة والنشاط الاقتصادى التجارى الصغير والحرفى، وجماعة المهاجرين الريفيين المتعلمين والأثرياء القابلين للاندماج فى الحياة الحضرية دون مشقة كبيرة، وجماعة من المهاجرين الريفيين الأميين الفقراء غير المتصهرين فى هذه الحياة ويعيشون على هامشها. وبدلاً من أن تنقل المدينة إلى هؤلاء المهاجرين الأخيرين أساليب الحياة الحضرية الحديثة، فإنها تكاد تعبر عن «قرية ضخمة» من الناحية الاجتماعية والثقافية، نتيجة ماتتعرض له من عملية «ترييف» فى ظل احتفاظ هؤلاء المهاجرين بأساليب حياتهم الريفية وصعوبة اندماجهم فى القطاع الحضرى الحديث الضئيل.(١٩)

ثانياً: التعريف بالهامشية الحضرية وخصائصها الجغرافية والديموغرافية فى المجتمع المصرى

ترتبط الهامشية الحضرية Urban Marginality كظاهرة مجتمعية بمناطق معينة منتشرة داخل وعلى أطراف وتخوم القاهرة والمدن المصرية الأخرى، وتتواجد بها فئات وجماعات اجتماعية متصفة بخصائص ومشكلات اجتماعية – اقتصادية وثقافية معينة ذات دلالات وانعكاسات سياسية معينة، مما يجعل هذه المناطق وسكانها يتميزون عن الإطار الاجتماعى والثقافى المحيط بهم بدرجة يمكن معها الحديث عن تعبيرهم عن «خصوصية» بالمعنى الثقافى والاجتماعى تميزهم عن مجرى الثقافة الحضرية السائدة.(٢٠)

ويُلاحظ أن تحديد هذه المناطق المشكلة للاطار الجغرافى أو الوعاء المكانى للظاهرة ليس بالأمر اليسير أو المتفق عليه بين الباحثين؛ حيث تتعدد معايير تصنيف هذه المناطق على نحو يثير صعوبة حقيقية فى تحديد طبيعة الظاهرة، مابين معايير النشأة التاريخية والاطار الجغرافى وطبيعة ونمط الاسكان والظروف الاقتصادية وغيرها.

معايير تصنيف المناطق الهامشية الحضرية

يعتمد البعض على معيار النشأة التاريخية فى التمييز بين نوعين من المناطق التى تُصنف جميعها باعتبارها «عشوائية» أو «هامشية»، وهما:[٢١]

١- الأحياء القديمة الفقيرة والمزدحمة والمتداعية Slums داخل المدن الكبرى، ولاتعبر بالضرورة عن انتهاك التخطيط العمرانى والمبانى، ولكنها أصبحت تُدرج فى عداد «العشوائيات» نتيجة بقاء أبنيتها القديمة على حالها وتهالكها من ناحية، وصعوبة تطويرها من ناحية ثانية لأسباب فنية وعملية كصعوبة تحديث شبكات مرافقها الأساسية لتقادم معظم مبانيها وتلاصقها، ولجوء معظم سكانها من ناحية ثالثة إلى «توسيع مساكنهم» باضافة ملحقات جديدة للمبانى القديمة بطرق فردية غير مخططة سواء لاستيعاب الأبناء الباحثين عن مسكن أو لاستثمار التوسعات ذات العائد الكبير فى هذه المناطق التى ترتفع بها أسعار العقارات والأراضى. ونتيجة لهذه الأسباب وغيرها، تتحول هذه الأحياء إلى «عشوائيات» تعانى من مشكلات الصرف الصحى والمياه والكهرباء وانهيار بعض المنازل وغيرها، ومن أمثلتها بعض مناطق حى «مصر القديمة» و«السيدة زينب» فى القاهرة و«بين السرايات» و«ميت عقبة» فى حى وسط بالجيزة و«الدخيلة» بالاسكندرية وغيرها.

٢- المناطق العشوائية Squatters الناشئة عن وضع اليد والاستيطان غير القانونى فى أملاك الدولة والأراضى الخالية، وتكون بالتالى غير مخططة عمرانياً منذ نشأتها، وتعانى من نقص حاد فى الخدمات والمرافق الأساسية لاسيما الصرف الصحى والمياه النقية. وتنشأ هذه المناطق أساساً نتيجة أسباب اقتصادية واجتماعية مرتبطة بعجز غير القادرين مالياً على تحمل ارتفاع أسعار العقارات والأراضى فى الأحياء الحضرية

المزدحمة، واتجاه هؤلاء إلى الإقامة فى «وحدات سكنية» مقامة على أطراف المدن كالمناطق الجبلية وبعض المناطق الصحراوية والمناطق الخاوية كجوانب السكك الحديدية والترع والمصارف؛ وتزايد هذا الاتجاه بمرور الزمن مع تراخى الأجهزة التنفيذية من ناحية وقدرة بعض هؤلاء على الحصول بوسائل عديدة كالتحايل والسرقة والرشوة والمحسوبية على بعض الخدمات والمرافق الأساسية كالتيار الكهربائى من ناحية ثانية، فضلاً عن نشاط ومهارة «محترفى وضع اليد على أملاك الدولة والأملاك الخاصة الخالية» وقدرتهم على تسويق هذه الوحدات من ناحية ثالثة. ويؤدى ذلك إلى سرعة نمو هذه المناطق مثل «دار السلام» و«عزبة الهجانة» بالقاهرة و«المنيرة الغربية» بالجيزة و«نجع العرب» و«مينا البصل» بالاسكندرية.

وعلى أساس المعيار الاقليمى – الجغرافى» يميز آخرون بين ثلاثة أنواع من المناطق «الهامشية» التى تلجأ الفئات الاجتماعية محدودة الدخل إلى الاقامة بها نتيجة عدم الوفاء باحتياجاتها من قبل السياسة العامة للاسكان فى مصر، وهى:(٢٢)

١– المناطق العشوائية Squatters، وتسمى أيضاً «بمناطق الاستيطان التلقائى الهامشية» أو «قطاع الاسكان غير الرسمى» أو«المستوطنات غير الشرعية» وغيرها من التسميات المعبرة عن مجتمعات عمرانية تنشأ باغتصاب الأراضى العامة أو الخاصة غير المستعملة عن طريق وضع اليد واقامة مبانى سكنية عليها دون حق قانونى أو شرعى ودون موافقة السلطات الرسمية. وتمتد هذه المناطق فى أغلب الأحيان على الأراضى الزراعية الواقعة على الأطراف الخارجية للمدن كالقاهرة والاسكندرية وأسيوط، ونادراً ماتمتد على الأراضى الصحراوية.

٢– المساكن «الجوازية» أو«القزمية»، وتشير إلى الأكشاك والخيام والعشش وما إليها من «مبان غير عادية» يشيدها فقراء الحضر باستخدام المخلفات والمواد الرخيصة ويتخذونها مأوى لهم وأسرهم، فيما يعرف «بمدن الصفيح والعشش» Shanty Towns.

٣– الأحياء المتداعية Slums، أى الاحياء السكنية القديمة فى قلب المدن، وتعانى فى معظمها من تدهور المرافق والخدمات وسوء حالة ونوعية الوحدات السكنية وارتفاع الكثافة السكانية.

ويقترب من المعيارين السابقين، معيار ثالث تأخذ به جهات مصرية رسمية كالمجالس القومية المتخصصة في التمييز بين ثلاثة أنواع من هذه المناطق على أساس طبيعة ونمط الاسكان بها، وهي:[٢٣]

١- الاسكان العشوائي المقام على الأراضي الزراعية في تقسيمات غير معتمدة وبدون تراخيص، وهي مناطق تفتقر إلى الخدمات ويندر أن توجد بها شبكات المرافق الأساسية. وقد انتشرت خلال الأعوام الثلاثين الأخيرة نتيجة «تزايد الفجوة بين احتياجات الاسكان ومايستطيع أن يوفره القطاعان العام والخاص من وحدات سكنية»[٢٤] وهي ليست ظاهرة عارضة أو طارئة ولايُحتمل أن تختفي بسهولة وسرعة.

٢- الاسكان الهامشي (الجوازي) واسكان الغرف المستقلة. ويُقصد بالأول أماكن غير معدة أصلاً للسكن ولكنها مشغولة بالأسر، كأحواش المساجد والأماكن الأثرية والعشش في أزقة وحارات الأحياء الشعبية. ويتمثل الثاني في معيشة أسرة كاملة في غرفة واحدة كجزء من وحدة سكنية تشترك في منافعها مع أسر أخرى، وتمارس كافة أنشطتها الحياتية في نفس الغرفة.

٣- اسكان المقابر، ويشمل المناطق السكنية المتداخلة مع الجبانات و«الجزر السكانية» داخلها وفي أحواش المقابر، مثل ساكني المقابر بالقاهرة في مناطق عديدة (الأمام الشافعي – الأمام الليث – التونسي – القادرية – الاباجية – السيدة نفيسة – باب النصر – باب الوزير – المجاورين – الغفير – برقوق).

وهناك أخيراً معيار للتميز بين نوعين من هذه المناطق طبقاً لطبيعتها الاقتصادية وقدرتها على التأثير السياسي، وهما:[٢٥]

١- «عشوائيات في قلب الحضر»، أو البؤر المتدهورة في قاع المدن Slums، وتُعد افرازاً لقوى السوق، وتعتمد غالباً في اقتصادياتها على التعامل في السلع الأقل جودة وسعراً أو المستعملة، وتنمو اقتصادياتها على نحو ملحوظ ويضغط سكانها على الحكومة لتزويدهم ببعض الخدمات الأساسية، ويصعب في العادة وقف نموها أو ازالتها بيسر وسهولة.

٢- «عشوائيات على أطراف الحضر»، وتشمل اسكان العشش والصفيح Shanty Towns، واقتصادياتها أكثر هشاشة وضعفاً، وتفتقر وسكانها القدرة على العمل الجماعى أو ممارسة ضغط منظم على الحكومة، ولذا تتعامل مع سياسات الحكومة من منطلق «الخضوع المطلق» على نحو يختلف كثيراً عن الحالة الأولى. ويمكن فى هذا الصدد المقارنة بين منطقتين عشوائيتين - هامشيتين أزيلتا بالفعل فى القاهرة، وهما «سوق روض الفرج» و«حكر ترعة الاسماعيلية»، حيث برز الفارق الكبير بين حجم الجهود الحكومية الكبيرة المبذولة لاتمام عملية الازالة الأولى ونقل التجار إلى سوق جديدة وبين الازالة الجبرية السريعة فى الحالة الثانية.

تعدد المعايير والتعامل مع المناطق الهامشية كظاهرة واحدة

رغم التباين بين المناطق الهامشية الحضرية فى مصر من حيث نشأتها التاريخية واطار الاقليمى والجغرافى وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية ودرجة التدهور فى مرافقها وخدماتها أو مدى غيابها، ورغم الأهمية العملية - السياسية لهذا الاختلاف والمتمثلة فى تمييز الأجهزة الحكومية المركزية والمحلية فى تعاملها مع هذه المناطق بين «مناطق يمكن تحسين مستوى الخدمات بها، وأخرى يمكن تطويرها والابقاء عليها، وثالثة لايجدى معها التطوير ويتعين ازالتها تماماً، يرى الباحث أنه قد يكون من الأفضل التعامل واقعياً مع هذه المناطق كوحدة واحدة أو كتعبيرات متنوعة عن ظاهرة واحدة «الهامشية الحضرية». وربما يبرر ذلك، وجود ارتباطات وتداخلات عديدة بين هذه المناطق على اختلاف معايير تصنيفها؛ وتبرز هذه الارتباطات فى جانبين رئيسيين:[٢٦]

١- أن العشش والخيام والأكواخ وبيوت الصفيح التى يبنيها المهاجرون والهامشيون الحضريون الفقراء من النفايات والمواد الرخيصة فى مناطق نائية على أطراف العاصمة والمدن الأخرى، عادة ماتتحول فى مرحلة لاحقة إلى نواة لمناطق وتجمعات عشوائية فقيرة. وينطبق ذلك بوجه خاص على نشأة العديد من هذه المناطق فى القاهرة. ويمكن فى هذا السياق الاشارة إلى حى «منشأة ناصر» ويضم (١٨) ألف مسكن بُنيت كلها دون تراخيص رسمية؛ فقد كانت بداية نشأته فى أوائل الستينات على هيئة عشش وأكواخ وبيوت من الصفيح مازال أغلبها موجوداً حتي الآن بطول كيلومترين بموازاة خط السكك

الحديدية الممتد خلق مقابر «الدراسة» على طريق «الأوتوستراد»، ثم نزح إليه المهاجرون من المحافظات الطاردة كسوهاج وأسيوط والفيوم وغيرها، وعن طريق علاقات الأقارب والعائلات والأصدقاء بدأت تتكون بالحى عصبيات صعيدية مثل «الطوالبة» و«البنجاوة» وغيرهم، وعمل معظمهم كباعة فى سوق «العتبة»، وفى مرحلة لاحقة وفد إلى الحى موظفون صغار من النازحين من الوجه البحرى؛ وعجل من نمو الحى أن العديد من أصحاب الورش فى خان الخليلى، باعوها فى السبعينات مع بداية سياسة الانفتاح الاقتصادى بأسعار مرتفعة واستبدلوها بورش صغيرة فى هذا الحى والذى تسللت إليه لاحقاً ورش أخرى للحدادة وسبك المعادن وغيرها، وانتهى به الحال إلى أن أصبح يضم «توليفة فريدة من البشر والورش والحارات الضيقة والأزقة المغلقة والخدمات والمرافق المحدودة».

٢– أن الأحياء السكنية القديمة المتداعية تشكل مصدراً متجدداً لنمو المناطق «العشوائية» والمساكن «الجوازية». ففى القاهرة تعانى هذه الأحياء (السيدة زينب – الخليفة – الجمالية – باب الشعرية – عابدين – الوايلى – الازبكية – الظاهر) من ارتفاع معدلات انهيار المبانى وحالات الاخلاء الادارى. وبدون احتساب أثر زلزال اكتوبر ١٩٩٢، يقدر معدل النمو السنوى للانهيار الفعلى والاخلاء الاجبارى للمساكن فى هذه الأحياء بما يتراوح بين ٢–٣ آلاف وحدة سكنية، فيما وصلت حالات الاخلاء الادارى فى تلك الاحياء فى الفترة ١٩٨٠ – ١٩٨٣ إلى (١٨,١١٥) حالة تم تسكين (٧,٩٠٣) حالات فقط فى المناطق المعدة للايواء «المناطق العشوائية» فى «الدويقة» و«عين شمس» و«الزاوية الحمراء» و«أرض البركة»؛ ولكن نتيجة قلة عدد وحدات الإسكان المخصصة للايواء للفقراء ومحدودى الدخل بوجه عام، انتشرت ظاهرة سكنى الاكشاك الخشبية والخيام والعشش والمقابر.

نتيجة لهذه الارتباطات وغيرها، والمعبرة عن قصور وعجز السياسات العامة لاسيما المتعلقة بالاسكان عن اشباع الحاجات الأساسية للفئات الفقيرة من سكان المناطق الحضرية أو الوافدين إليها من الريف، فإن هذه الدراسة تتعامل مع هذه المناطق «الهامشية» كوحدة واحدة وتعبير عن الوعاء المكانى أو الجغرافى لظاهرة الهامشية الحضرية.

السكان والخدمات فى المناطق الهامشية الحضرية المصرية

تتميز المناطق المعبرة عن ظاهرة الهامشية الحضرية فى مصر بثلاث سمات رئيسية من الناحية الديموغرافية والخدمية، وهى:

١ – أن هذه المناطق تضم نسبة كبيرة من إجمالى سكان الحضر فى مصر، وتتصف بارتفاع حاد فى معدل الكثافة السكانية فيها بوجه عام. ورغم عدم وجود احصاءات دقيقة بشأن عدد قاطنى هذه المناطق، إلا أن التقديرات المتاحة تعطى صورة «تقريبية» عن هذا العدد ومعدل الكثافة السكانية. ففى عام ١٩٧٠ قدرت احدى الدراسات نسبة سكان هذه المناطق من اجمالى السكان بحوالى (٣٠٪) فى القاهرة،[٢٧] وفى عام ١٩٧٤ قدرت دراسة أخرى هذه النسبة بـ (٤٥٪) من اجمالى سكان القاهرة حيث ترتفع الكثافة السكانية فى بعض الأحياء القديمة مثل «باب الشعرية» و«بولاق» إلى أكثر من (١٠٠) ألف نسمة/كم٢،[٢٨] وفى الربع الأول من عام ١٩٩٢ قُدر عدد سكان هذه المناطق بالقاهرة بحوالى (٥) ملايين نسمة – أى بما يتجاوز ثلث سكان العاصمة،[٢٩] فيما انخفض تقدير هذا العدد لدى البعض فى فبراير ١٩٩٦ إلى (٢,٥٦١) مليون نسمة[٣٠] – أى بما يقل عن خمس سكان العاصمة والذين يقدرون بـ (١٥) مليون نسمة؛ وقدر آخرون فى نفس التاريخ (فبراير ١٩٩٦) عدد المناطق العشوائية، باقليم القاهرة الكبرى بـ(١٧١) منطقة تضم (٣٥,٩٪) من اجمالى سكان محافظاته الثلاثة (القاهرة – الجيزة – القليوبية)، مع وجود حوالى (١,٣٩٨) مليون نسمة فى هذه المناطق بالجيزة.[٣١]

وتتضمن دراسة حديثة لهذه المناطق صادرة فى نوفمبر ١٩٩٥ تقديرات مهمة فى هذا الصدد، وتستمد أهميتها من استنادها إلى جهات رسمية أو شبه رسمية، ومن بينها مايلى:[٣٢]

* تقدير وزير الادارة المحلية فى يناير ١٩٩٤ عدد المناطق العشوائية «الهامشية» فى مصر بـ (٩٠١) منطقة منتشرة على مستوى الجمهورية. ومع أحداث السيول وإعادة حصر هذه المناطق فى المحافظات، ارتفع تقدير عدد هذه المناطق فى سبتمبر ١٩٩٥ إلى (١٠٣٤) منطقة فى (٢٤) محافظة من مجموع محافظات مصر الست والعشرين (لاتشمل محافظتى شمال سيناء والوادى الجديد)، ومنها (٨١) منطقة مطلوب ازالتها

بشكل فورى و(٩٥٣) منطقة قابلة للتطوير. ويوضح جدول (١) توزيع هذه المناطق فى (١١) محافظة يتركز حالياً اهتمام الدولة بتطويرها.

* تقدير صحيفة «مايو» لسان حال الحزب الوطنى الحاكم فى ١٩٩٣/١٢/٢٠ عدد سكان هذه المناطق على مستوى الجمهورية بما يتراوح بين ١١,٥٦ - ١٢,٦ مليون نسمة، مما يعنى تمثيلهم نسبة تتراوح بين ٣٧-٤٦٪ من اجمالى سكان الحضر فى مصر.

* تقدير هيئة الخطيط العمرانى فى يناير ١٩٩٤ عدد سكان هذه المناطق فى اقليم القاهرة الكبرى بحوالى (٦) ملايين نسمة بنسبة (٤٦,٥٪) من اجمالى سكان الاقليم البالغ (١٢,٩) مليون نسمة.

* تقدير مركز المعلومات بمحافظة القاهرة فى أغسطس ١٩٩٥ وجود (٧٩) منطقة عشوائية بالقاهرة منها (٦٧) منطقة مطلوب تطويرها و(١٢) منطقة أخرى مطلوب ازالتها (لأسباب أمنية)، وبهذه الأخيرة (١٠٦,٣) ألف نسمة يعيشون فى (٦١٥٣) من العشش والمساكن الجوازية. ويوضح جدول (٢) توزيع هذه المناطق فى (١٦) حياً بالقاهرة. ويلاحظ أن الكثافة السكانية بهذه المناطق تبلغ أضعاف المتوسط العام للكثافة فى القاهرة؛ ففى عام ١٩٩٤ قدرت هذه الكثافة بقسم شبرا بـ (١٠٦,٢٥٠) نسمة / كم٢ مقارنة بالمتوسط العام للقاهرة (٣١,٦٩٩) نسمة / كم٢ و(٧,٢٠٠) نسمة / كم٢ فى قسم قصر النيل.

* تقدير مركز المعلومات بمحافظة الجيزة فى يونيو ١٩٩٥ وجود (٣٢) منطقة عشوائية يمتد معظمها فى مناطقها الشمالية والغربية والجنوبية، وتغطى نحو نصف مساحة المحافظة، ويقطنها أكثر من (٢,٣) مليون نسمة، وتصل الكثافة السكانية فى بعضها إلى (٣٢٥) ألف نسمة / كم٢، وذلك على النحو المبين فى جدول (٣).

٢- أن المناطق الهامشية الحضرية آخذة فى النمو والاتساع فى مصر بوجه عام منذ منتصف السبعينات فى ظل «تآكل المضمون الاجتماعى لسياسات التنمية وضعف اهتمام السياسات العامة باحتياجات الفقراء ومحدودى الدخل».[٣٣] ومن البيانات ذات الدلالة فى هذا الصدد، مايلى:

* أفاد التعداد العام للسكان والاسكان فى مصر عام ١٩٨٦ بوجود (٦١,٧٣٢) أسرة مقيمة فى مساكن جوازية و(٦٧٣,٥١٧) أسرة أخرى تسكن وحدات ذات غرفة واحدة فى حضر مصر.[٣٤]

* قدرت أحدى الدراسات زيادة عدد المساكن الجوازية فى حضر مصر فى الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٦ بنسبة (٢٥٦,٩ ٪) من (٤٠,٤٤٠) ألفاً إلى (١٤٤,٣١٦) ألفاً، وزيادتها خلال نفس الفترة فى القاهرة بنسبة (٢٠٩,٥ ٪) من (٦,٤٦٥) إلى (٢٠,٠١١) ألفاً. وخلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨١ كانت معدلات نمو المناطق العشوائية على الأراضى الزراعية فى محافظة الجيزة تتراوح بين (٣,٥ ٪) فى «امبابة» و(١١,٤ ٪) فى «بولاق الدكرور»، وبلغت (٨,٢ ٪) فى «شبرا الخيمة» بالقليوبية، ووصلت نسبة الوحدات السكنية العشوائية من اجمالى الوحدات السكنية (٨٤٪) فى القاهرة و(٩١٪) فى بنى سويف، وباتت هذه المناطق تحتل ربع مساحة المبانى المنتشرة داخل كردون القاهرة ابتداء من «عين شمس» ومروراً «بالدويقة» و«زينهم» بمصر القديمة ثم حلوان.[٣٥]

* قدر تقرير صادر فى يناير ١٩٩٤ عن هيئةالتخطيط العمرانى نسبة الوحدات السكنية التى انشئت بطريقة غير رسمية فى اقليم القاهرة الكبرى منذ بداية السبعينات بحوالى (٨٤٪) من جملة الانشاءات فى الاقليم، وبلغت مساحة هذه العشوائيات (٢٠,٦٣٥) فدان معظمها كان من الاراضى الزراعية، بما يعادل (٢٤,٣ ٪) من اجمالى مساحة المناطق السكنية بالاقليم (٨٥) ألف فدان.[٣٦]

* قدرت أحدى الدراسات زيادة عدد ساكنى المقابر بالقاهرة من (٨٠) ألف نسمة عام ١٩٦٠ إلى (٩٧,٢٨٦) نسمة عام ١٩٦٦ و(٣٥٠) ألف نسمة عام ١٩٨٤؛[٣٧] فيما قدرت دراسة للمجالس القومية المتخصصة منشورة فى نوفمبر ١٩٨٥ هذا العدد بحوالى (١٠٠) ألف أسرة، أى حوالى (٥٠٠) ألف نسمة بافتراض أن متوسط حجم الأسرة (٥) أفراد.[٣٨]

٣- أن المناطق الهامشية الحضرية فى مصر تعانى من غياب أو على الأقل ضعف وتدنى مستوى ونوعية الخدمات والمرافق الأساسية. وعلى سبيل المثال قُدر عدد الوحدات السكنية المحرومة من المرافق الضرورية للمسكن الصحى فى مصر، وأغلبها فى الحضر، فى عام ١٩٧٦ بنحو (٦٧٧) ألف وحدة بنسبة (٩,٣ ٪) من اجمالى الوحدات السكنية فى

مصر (٧,٣) مليون وحدة.[٣٩] وتزداد خطورة هذا الوضع فى بعض هذه المناطق بالقاهرة، مثل حى «منشأة ناصر» والذى ذكرت بخصوصه دراسة ميدانية فى مارس ١٩٩٢: «أن ٧٠٪ من مساكن الحى محرومة من المرافق، وتباع فيه المياه عن طريق طائفة من السقايين. وبينما لجأ سكان حافة الجبل إلى مد أنابيب تنساب عبرها نواتج الصرف الصحى، يكتفى البعيدون عن الحافة بالبيارات التى تطفح وتأتى عربات كسح خاصة لتنظيفها من حين إلى آخر. والحى بدون مدرسة ثانوية ومستشفى عام...».[٤٠]

ثالثاً: عوامل نمو المناطق الحضرية الهامشية وجذورها التاريخية فى مصر

يعود النمو السريع للمناطق الهامشية فى حضر مصر إلى عوامل عديدة ترتبط بسكانها أنفسهم كارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية بينهم من ناحية، ومشكلات مجتمعية كالهجرة الريفية – الحضرية وانتشار البطالة ومشكلة الاسكان الحضرى من ناحية ثانية، ومشكلات سياسية كقصور السياسات العامة للاسكان والتخطيط الحضرى والتنمية الاقليمية من ناحية ثالثة.

وبالاقتصار فى هذا الصدد على تأثير عاملى الزيادة الطبيعية والهجرة الداخلية، يُلاحظ مايلى:

١– أن ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية فى هذه المناطق يؤدى إلى ازدياد مستمر فى عدد قاطنيها من ناحية، وغلبةعنصر الشباب على تكوينها الديموغرافى من ناحية أخرى. وعلى سبيل المثال فى نهاية عام ١٩٩٢ قُدر عدد سكان أحدى هذه المناطق بالجيزة (حى المنيرة الغربية بامبابة) بنحو نصف مليون نسمة منهم (٨٧) ألفاً فى الفئة العمرية ١٥ – ٢٠ سنة و(٧٧) ألفاً فى فئة ٢٠–٢٤ سنة، فضلاً عن (١٢٥) ألف نسمة فى فئة أقل من (١٥) سنة، وتتراوح أعمار (٦٥٪) من أزواج المنطقة بين ٢٠ – ٤٠ سنة وينجبون على الأقل (٤) أبناء.[٤١] وهذه الظاهرة، كما سيتضح لاحقاً، ذات آثار سياسية مرتبطة بقضية العنف السياسى.

٢– أن الهجرة الريفية – الحضرية تشكل منبعاً متجدداً لتغذية هذه المناطق بالسكان من ناحية ولمشكلة التضخم الحضرى من ناحية أخرى، لاسيما فى القاهرة التى اجتذبت

(٣٤,٥٪) من مجموع المهاجرين الريفيين إلى الحضر حسب تعداد ١٩٧٦ و(٢٩,٨٪) من مجموعهم حسب تعداد ١٩٨٦، مع العلم بأن هذا المجموع وفقاً لهذين التعدادين بلغ (٤,١) مليوناً و(٤,٢) مليوناً على التوالي.[٤٢] ومع ميل المهاجرين إلى الاقامة في المناطق القريبة من خط سيرهم في الهجرة، وتحديداً على أطراف المدينة والأحياء المتكدسة بطبيعتها، وهو ماينطبق بوجه خاص على حالة القاهرة كما سبق القول، تنمو هذه المناطق بمعدلات كبيرة.

الجذور التاريخية للهامشية الحضرية في مصر

الهامشية الحضرية ليست ظاهرة حديثة في مصر تعود إلى العقود الثلاثة الماضية أو منذ الستينات، إذ أنها تضرب بجذورها في تاريخ مصر والتي شهدت في مراحل تاريخها المتعاقبة تواجد فئات وجماعات في مناطق وأحياء فقيرة منتشرة على أطراف مدنها أو بين ثناياها ذات خصوصية معينة ميزتها عن مجرى الحياة في تلك المدن.

حللت أحدى الدراسات التاريخ الاجتماعي للجماعات الهامشية في مصر، ورصدت ظاهرة متكررة عبر مختلف العصور وتمثلت في فرار جماعات كبيرة من المصريين من «نظام الانتاج القائم على الاستغلال وجهاز الدولة القائم على القهر، واتجاه معظمهم إلى التعطل أو ممارسة الأعمال الهامشية غير المنتجة. ففي العصر الفرعوني شهدت مصر نمو فئات السحرة والدجالين ولصوص المقابر وغيرهم، وابتداء من العصور الوسطى وحتي مشارف العصر الحديث ظهرت جماعات هامشية ذات اسماء متنوعة (الجعيدية - الزعر -الحرافيش - الهباشة - الغوغاء) وكانت تضم «محترفي البطالة والتسول واللهو كالراقصات والقرداتية والحواة والبهلوانات وضاربات الودع ومحترفي التسلية في الموالد وخلاطي الحشيش». وفي الحقبة المملوكية والعثمانية، كان الهامشيون يحتلون المرتبة الدنيا في البناء الاجتماعي الطبقي الجامد، ويجمعهم الفقر المدقع وافتقار بنيانهم الداخلي إلى التنظيم الاجتماعي المميز للجماعات الاجتماعية الأخرى، وكانوا يفضلون الاقامة بالاحياء الواقعة على مشارف القاهرة (الحسينية - الصليبة - الجعيدية) لبعدها نسبياً عن مقر السلطة المركزية مما كان يكفل لهم ميزة سرعة توجيه الضربات والفرار ومعرفة حركة قوافل التجار وتحركات الجند من العاصمة وإليها، ولم يكن العديد من هؤلاء الهامشيين من سكان المدينة الأصليين، وإنما من الوافدين إليها من الريف والبادية هرباً

من القحط – وكذلك من بادية الشام والعراق، ومازال عادة الاقامة فى أحياء الأطراف ملازمة للهامشيين فى مصر المعاصرة حيث يفضل الريفيون المهاجرون إلى القاهرة الاقامة فى أحياء تقع على الحدود المتأخمة لطرق الهجرة، كإقامة المهاجرين من الدلتا فى شمال القاهرة ومن الصعيد فى جنوبها.(٤٣)

ومن الواضح أن هذه الدراسة ركزت جل اهتمامها على تتبع الأصول التاريخية لقطاع محدد من الجماعات الهامشية فى مصر «الجماعات التى تقف خارج نظام الانتاج، وتعيش على الإرتزاق بقوت اليوم دون عمل جدى يضيف عائداً ملموساً إلى الانتاج، وتلجأ إلى العنف والفوضى وتدمن الخروج الدائم على القانون من أجل تأمين معيشتها» .(٤٤) وقد أقتربت من ذلك دراسة أخرى، رغم اعتمادها فى بحث تاريخ هذه الجماعات بالقاهرة على كتابات المؤرخين ابتداء من «المقريزى» وحتى «الجبرتى» مروراً «بابن اياس»، وما أوردته هذه الكتابات من تسميات متنوعة لهذه الجماعات «كالحرافيش» و«الجعيدية» و«الزعر» و«الحشرية» و«سكان الحارات الجوانية» و«العوام». وأكدت هذه الدراسة أن السمات الثقافية المميزة لهذه الجماعات والمستمرة حتى الآن «كسرعة البديهة وسعة الحيلة وخفة الظل والنفاق والشطارة والقدرية والتواكل والسلبية واللامبالاة» ليست قدراً أزلياً لأنها «نتاج أوضاع العلاقات الاقتصادية الاجتماعية التى عرفتها مصر منذ بداية تاريخها ونتاج القهر السلطوى وأنظمة الحكم القهرية والتمايز الطبقى الصارخ» .(٤٥) وتميزت هذه الدراسة عن سابقتها فى رصد فئة أخرى من الهامشيين فى تاريخ مصر الوسيط، وهى فئة «الشطار» والتى ذكرت بصددها: «أن الشطارة تتضمن بعدين، أولهما المهارة، وثانيهما السرقة الخفية التى تتم بذكاء ولطف. وقد أُطلق لفظ الشطارة على بعض طوائف اللصوص فى العصر الوسيط بمصر وفى بعض الأقطار العربية الأخرى، كما توضح ذلك بعض الأعمال الأدبية فى تلك الفترة، وبخاصة السير الشعبية» .(٤٦)

وتختلف فى النظر إلى طبيعة هذه الفئة «الشطار» دراسة ثالثة رأت فيهم «ثواراً رافضين للواقع الاجتماعى والسياسى، وليسوا لصوصاً ينهبون الأموال بدافع السرقة، وإنما كانوا يتوسلون بالحيلة والدهاء فى تحقيق أهدافهم الاجتماعية النبيلة المتمثلة فى القضاء على الفساد والظلم الاجتماعى، وكانوا يعكسون بذلك حلماً جماعياً للفقراء فى العدالة الاجتماعية والسياسية، ولذا تعرضت حركاتهم لأشد أنواع القمع على أيدى الحكام والسلاطين الذين هبوا لمقاومتها بالتعاون مع كبار التجار والملاك» .(٤٧)

وتدرج دراسة أخرى فى نطاق هذه الجماعات الهامشية، فئات أخرى شهدتها القاهرة وغيرها من العواصم والحواضر العربية منذ القرن الرابع الهجرى، وتمثلت فى صغار أهل الصنايع والحرف ممن كانوا يعانون أيضاً من التباين الاقتصادى والاجتماعى الحاد وتدهور أوضاع المعيشة، رغم أنهم – على خلاف الهامشيين الآخرين – كانوا يتمتعون بتنظيم داخلى حرفى – طائفى.[٤٨]

هوامش الفصل الأول

١- برنامج الأمم المتحدة الانمائى، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣)، جدول (٢٢)، ص ١٧٨.

٢- World Bank, World Development Report 1992, Table 31, p. 278.

٣- تقدير د. طارق عبد اللطيف، فى: «القاهرة والناس...»، تحقيق: عبد الكريم يعقوب، الأهرام (١٩٩٦/٢/٢١)، ص ٣.

٤- أنظر عرضاً نقدياً لهذه النظريات، فى:

د. جلال عبدالله معوض، «الديمقراطية والتنمية: دراسة نقدية للتصور الانمائى المادى الغربى»، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى الأول لقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة «حالة علم السياسة»، القاهرة: ٢٧-٢٨ ديسمبر ١٩٩٥، ص ١٧-٢٢.

٥- Saad Eddin Ibrahim, "Urbanization In The Arab World: The Need For An Urban Strategy", in: Saad Eddin Ibrahim and Nicholas S. Hopkins, eds., Arab Society In Transition (Cairo: The American University In Cairo, 1977), p. 371; p. 373.

٦- د. طارق عبداللطيف، مصدر سابق، ص ٣.

٧- لمزيد من التفاصيل عن هذه المؤشرات، أنظر:

د. جلال معوض، السياسة والتغير الاجتماعى فى الوطن العربى (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٤)، ص ١٢١-١٢٢.

John I. Clarke, "Contemporary Urban Growth In The Middle East", in: John I. Clarke and Howard B.Jones, eds., Change And Development In The Middle East (London: Methun & Co. Ltd., 1981), pp. 163-164.

٨- Saad Eddin Ibrahim, Op. Cit., p. 366.

٩- «السياسة العامة لمواجهة مشكلة العاصمة»، دراسة للمجالس القومية المتخصصة، منشورة بالأهرام (١٩٨٥/١١/١٥)، ص ١١.

١٠- Mona Makram Ebid, "The Fight For Egypt's Political Soul", in: JIME Review (Cairo: The Japanese Institute Of Middle Eastern Economics, JIME, No. 23, Winter 1993), p. 80.

١١- Saad Eddin Ibrahim, Op. Cit., Table 6, p. 367.

١٢- Ibid., Table, 7, p. 370.

١٣- لمزيد من التفاصيل عن عوامل وأنماط هذه الهجرة، أنظر:

د. جلال معوض، «الهجرة الريفية - الحضرية فى الوطن العربى»، مجلة شؤون عربية (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد ٧٧، مارس ١٩٩٤)، ص ٢٤٠ - ٢٤٣.

١٤- بنت هانسن، سمير رضوان، العمل والعدل الاجتماعى فى اقتصاد متغير: مصر فى الثمانينات، دراسة فى سوق العمل، ترجمة د. مصطفى كامل السيد (جنيف: مكتب العمل الدولى، القاهرة: دار المستقبل العربى، ١٩٨٣)، ص ١٤٣.

١٥- M. Huge P. Roberts, An Urban Profile Of The Middle East (London: Croom Helm, 1979), p. 86.

١٦- «السياسة العامة لمواجهة مشكلات العاصمة»، مصدر سابق، ص ١١.

١٧- د. عبد الهادى محمد والى، التخطيط الحضرى:'تحليل نظرى وملاحظات واقعية (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٣)، ص ٦٤.

١٨- بنت هانسن، سمير رضوان، مصدر سابق، ص ٢٠١.

١٩- لمزيد من التفاصيل فى هذا الخصوص، أنظر:

Saad Eddin Ibrahim, Op. Cit., pp. 373-374.

Janet Abu Lughod, "Migrant Adjustment To City Life: The Egyptian Case", in: Saad Eddin Ibrahim and Nicholas S. Hopkins, eds., Arab Society In Transition, Op. Cit., pp. 391-405.

٢٠- د. جلال معوض، السياسة والتغير الاجتماعى فى الوطن العربى، ص ١٤٠-١٤١.

٢١- د. على الصاوى، «العشوائيات وتجارب التنمية»، ورقة عمل أساسية فى ندوة «العشوائيات وتجارب التنمية» التى نظمها مركز دراسات وبحوث الدول النامية بجامعة القاهرة، القاهرة: ١٤ نوفمبر ١٩٩٥، ص ٧-٩، ص ١٣.

٢٢- نجوى ابراهيم محمود، السياسات العامة والتغيير السياسى فى مصر: دراسة حالة لسياسة الاسكان: ١٩٧٤-١٩٨٦، رسالة دكتوراه فى العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، ١٩٩٢، ص ٣٦٣-٣٦٨.

٢٣- المجالس القومية المتخصصة - المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية، الاسكان العشوائى والهامشى واسكان المقابر، تقرير رقم د/١٢ (١٩٩١/١٩٩٢)، ص ١٢٧-١٤٥. نقلاً عن : د. على الصاوى، مصدر سابق، ص ١٥-١٦.

٢٤- الواقع أن العامل الأكثر أهمية من مجرد وجود هذه «الفجوة» فى تفسير انتشار «الاسكان العشوائى» يرتبط بحقيقة ارتفاع تكلفة الحصول على وحدات سكنية ملائمة بالنسبة إلى مستويات دخول غالبية سكان الحضر، فالطلب المتزايد على الاسكان لاتعززه مقدرة مالية حتى لو لم توجد هذه «الفجوة»، أى أنه طلب غير فعال، مما يفسر التناقض القائم بين وجود هذه «الفجوة» من ناحية وكثرة عدد الوحدات السكنية المعروضة للبيع أو التأجير باسعار مرتفعة و«الوحدات السكنية المغلقة» من ناحية أخرى. فبينما أعلنت الحكومة فى بيانها أمام مجلس الشعب فى ٣٠ نوفمبر ١٩٨٥ أن الطلب المتراكم على الاسكان نتيجة العجز فى توفير المساكن خلال العقدين السابقين يقدر بنحو مليون وحدة سكنية، والطلب المتجدد سنوياً نتيجة نمو السكان يقدر بحوالى (٢٠٠) ألف وحدة سكنية، مما يقتضى انشاء (٢,٤) مليون وحدة سكنية خلال خطة ١٩٨٢-١٩٨٧ والخطة التالية، أفادت نتائج التعداد العام للسكان عام ١٩٨٦ بوجود (١,٨) مليون وحدة سكنية خالية (مغلقة) فى مصر يتركز معظمها بالقاهرة. ويلاحظ أن ظاهرة هذه «الوحدات المغلقة» تشهدها القاهرة ومدن أخرى منذ منتصف السبعينات، مع انتشار نمط الاحتفاظ بعدة وحدات سكنية من جانب فئات حضرية معينة «ثرية» سواء من العاملين بأنشطة اقتصادية «جديدة» أفرزتها سياسة الانفتاح أو من العاملين بالبلدان النفطية وغيرهم ممن يبتغون إما طرح هذه الوحدات مستقبلاً للبيع بأسعار أعلى أو الاحتفاظ بها للأبناء أو لأغراض أخرى. أنظر فى هذا الصدد:

د. جلال معوض، السياسة والتغير الاجتماعى فى الوطن العربى، ص ١٧٨-١٧٩.

نجوى محمود، مصدر سابق، ص ٦٢، ص ٣٥٤.

٢٥- د. على الصاوى، مصدر سابق، ص ١٦-١٧.

٢٦- د. جلال معوض، مصدر سابق، ص ١٤٢-١٤٣. وأنظر أيضاً على التوالى:

نبيل عمر، «القاهرة مدينة تحت الحصار: التجمعات العشوائية»، الأهرام (١٩٩٢/٣/٤)، ص٣.

نجوى محمود، مصدر سابق، ص ٣٥٧.

٢٧- Galal A. Amin, The Modernization Of Poverty: A Study In The Political Economy Of Growth In Nine Arab Countries, 1945-1970 (Leiden, Netherlands: E.J.Brill, 1974), p. 104.

٢٨- Saad Eddin Ibrahim, Op. Cit., p. 375.

٢٩- تقدير د. أحمد كمال الدين عفيفى، فى: نبيل عمر، مصدر سابق، ص ٣.

٣٠- تقدير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة القاهرة، وارد فى: صفاء شاكر، «العشوائيات تهدد أمن القاهرة»، عرض أعمال ندوة «السكان والأمن» التى نظمها بالقاهرة المركز الديموجرافى ووزارة الداخلية فى ٢١ فبراير ١٩٩٦، الأهرام - ملحق الجمعة (١٩٩٦/٢/٢٣)، ص ٧.

٣١- تقدير عايدة البطران فى: ندوة «السكان والأمن»، المصدر السابق، ص ٧.

٣٢- د. على الصاوى، مصدر سابق، ص ٣٢-٣٣، ص ٤٧-٥٤.

٣٣- د. جلال معوض، مصدر سابق، ص ١١٤.

٣٤- د. على الصاوى، مصدر سابق، ص ١٦.

٣٥- نجوى محمود ص ٣٦٥-٣٦٧.

٣٦- د. على الصاوى، ص ٤٨-٤٩.

٣٧- نجوى محمود، ص ٣٦٨-٣٦٩.

٣٨- «السياسة العامة لمواجهة مشكلات العاصمة»، مصدر سابق، ص ١١.

٣٩- نجوى محمود، ص ٣٦٢.

٤٠- نبيل عمر، مصدر سابق، ص ٣.

٤١- نبيل عمر، «إمارة إمبابة للتطرف»، الأهرام (١٩٩٢/١٢/٨)، ص٣.

٤٢- عبد السلام على نوير، الحراك الاجتماعى والتغير السياسى فى مصر: ١٩٧٤ - ١٩٨٧، رسالة ماجستير فى العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، ١٩٩٣، ص ١٦٢.

٤٣- د. محمد نور فرحات، «العنف السياسى والجماعات الهامشية: بحث فى التاريخ الاجتماعى لجماعات الجعيدية والزعر، نموذج مصر»، بحث مقدم إلى ندوة «العنف والسياسة فى الوطن العربى» التى نظمها منتدى الفكر العربى ومركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة واتحاد المحامين العرب، القاهرة: ٢٧-٢٨ فبراير ١٩٨٧، ص ٣-٨.

٤٤- نفس المصدر، ص ٨. وأنظر تقويماً نقدياً لهذا التعريف، فى:

د. جلال معوض، «الهامشية الحضرية فى مصر: نظرة نقدية»، فى: د. كمال المنوفى، د. حسنين توفيق (محرران)، الثقافة السياسية فى مصر بين الاستمرارية والتغير، أعمال المؤتمر السنوى السابع للبحوث السياسية، القاهرة: ٤-٧ ديسمبر ١٩٩٣ (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، المجلد الأول، ١٩٩٤)، ص ٥٣٥.

٤٥- على فهمى، «ملامح الثقافة السياسية للمهمشين فى مصر المحروسة»، فى: د. كمال المنوفى، د. حسنين توفيق (محرران)، الثقافة السياسية فى مصر...، المصدر السابق، ص ٥٨٠-٨٥٣.

٤٦- نفس المصدر، ص ٥٨١.

٤٧- د. محمد رجب النجار، حكاية الشطار والعيارين فى التراث العربى (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، سلسة عالم المعرفة، الكتاب ٤٥، سبتمبر ١٩٨١)، الفصل الثانى والفصل الثالث.

٤٨- د. عبدالعزيز الدورى، مقدمة فى التاريخ الاقتصادى العربى (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩)، ص ٧١-٧٧.

الفصل الثانى

الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للهامشية الحضرية فى مصر

الفصل الثانى

الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للهامشية الحضرية فى مصر

يتناول هذا الفصل دراسة الخصائص والأوضاع والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية فى المناطق الهامشية بحضر مصر، بغرض تحديد الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية لهذه المناطق، وذلك لأهمية هذا سواء فى التعرف على مايمكن تسميته «بثقافة المهمشين» فى ارتباطها بهذه المشكلات أو فى بحث آثار هذه المشكلات و«الثقافة» فى مواقف الهامشيين الحضريين إزاء قضايا سياسية كالعلاقة مع السلطة والاستقرار - العنف السياسى والمشاركة السياسية.

أولاً: اقتصاديات المناطق الهامشية فى حضر مصر

يتمثل التصور السائد عن اقتصاديات المناطق الهامشية الحضرية فى مصر فى تصور «سلبى» يجعل من هذه المناطق وسكانها قوة ذات تأثير سلبى فى التمية الاقتصادية، أو على الأقل يجعلها نتيجة لضعف النظام الانتاجى فى مصر وعجزه عن توفير فرص عمل منتجة.

ويرى البعض أن هذا العامل الأخير يؤدى إلى نمو أعداد كبيرة من الهامشيين ممن يؤدون أعمالاً وخدمات غير منتجة ولاتضيف شيئاً ذا قيمة إلى الناتج القومى، كالعمل بمسح الأحذية وحمل ونقل الأغراض والبيع على الأرصفة وفى وسائل المواصلات العامة وغيرها من «الأعمال الهامشية». ويشير هؤلاء إلى أن النظام الاقتصادى المصرى، منذ السبعينات، يفرز من هؤلاء الهامشيين بأكثر مما يفرز من العمال والفلاحين وعمال الخدمات المنتجين؛ ففى عام ١٩٨٣ بلغ معدل نمو غير المصنفين مهنياً - أى من المشتغلين بهذه النوعية من النشاطات الهامشية (٣,٩ ٪) مقارنة بـ (٢,٩ ٪) للعاملين بالزراعة و(٢,٦ ٪) للعاملين بالصناعة و(٢,٥ ٪) للعاملين بالخدمات.[١]

رغم صحة هذا الربط بين طبيعة اداء الاقتصاد المصرى وسياسته الاقتصادية منذ السبعينات بوجه خاص وبين نمو هذه «الاعمال الهامشية»، إلا أن هذه الأخيرة لاتعبر سوى عن جزء من نشاطات مهمشى حضر مصر والتى قد يكون من الأفضل تحليلها من منظور آخر يرتبط بما يُسمى «بمفهوم القطاع الحضرى غير الرسمى» Informal Urban Sector

طبيعة ومكونات القطاع الحضرى غير الرسمى فى مصر

يضم القطاع غير الرسمى فى حضر مصر وحدات لاتلتزم بتقديم بيانات دقيقة عن حجم نشاطاتها، ولاتسدد ضرائب تُذكر على أرباحها، وإن كان بعضها يلتزم ببعض الاجراءات الرسمية كالحصول على رخصة مزاولة النشاط أو التأمين أو بعضهم. وتتصف هذه الوحدات عموماً بخصائص معينة تميزها عن القطاع الحضرى الرسمى من حيث الحجم والتنظيم والفن الانتاجى المستخدم:(٢)

١- خصائص مرتبطة بحجم الوحدة الاقتصادية: عدد محدود من العاملين، رأس مال محدود (لايتجاوز عشرة آلاف جنيه)، والاعتماد على الموارد المحلية. بيد أن محدودية عدد العمال فى منشآت القطاع غير الرسمى لاتنطبق على كثير من الورش الانتاجية والخدمية التى قد يتراوح عدد عمالها بين ٥٠ - ٢٠٠ عامل، فهذه الوحدات غير الرسمية تستخدم فى معظمها طرقا انتاجية كثيفة العمل. ويُلاحظ أيضاً أن محدودية رأس المال لاتنفى وجود بعض هذه الوحدات ممن يتجاوز رأس مالها الحد الأدنى اللازم لاداء ضرائب الأرباح التجارية والصناعية، وإن كانت هذه الوحدات تلجأ إلى «التحايل» عن طريق الحد من رأس مالها المعلن للتهرب من الالتزامات الضريبية.

٢- خصائص مرتبطة بتنظيم الوحدة الاقتصادية: عدم وجود تنظيم ادارى ومحاسبى، علاقة عمل غير ثابتة بين صاحب العمل والعمال، أجور يومية أو أسبوعية، منشآت عائلية فى معظم الحالات، عدم الانضمام إلى عضوية اتحادات عمالية أو نقابات، وعدم التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية.

٣- خصائص مرتبطة بمستوى الفن الانتاجى المستخدم: ضعف ومحدودية استخدام الطاقة، فن انتاجى كثيف العمل ومعتمد بالأساس على العمل اليدوى، تدريب مكتسب فى العمل أساساً، ومحدودية مستوى تعليم وتدريب العمال بوجه عام.

ولايعنى ذلك «التميز» عدم وجود علاقة بين القطاعين الرسمى وغير الرسمى فى حضر مصر. فمن ناحية قد توجد عمالة غير رسمية فى الوحدات الاقتصادية الحضرية الرسمية، مثل استخدام احدى شركات القطاع الرسمى لعمال دون أن تكون لديهم تصاريح عمل أو دون التأمين عليهم لدى الجهات المعنية. ومن ناحية ثانية قد يمارس أفراد يعملون أساساً فى وحدات رسمية أعمالا إضافية فى القطاع غير الرسمى بغرض زيادة دخولهم مثل قيادة عربات الأجرة. ويعنى ذلك أن العمالة غير الرسمية توجد فى القطاعين، وإن كانت أكثر تواجداً فى القطاع غير الرسمى حيث يسهل على الأفراد العمل فى «الخفاء» فى أنشطة لاتحتاج إلى رأس مال كبير أو معدات انتاجية متطورة.(٣) ويمكن أيضاً الاشارة إلى جانب ثالث لهذه العلاقة، وإن لم يرتبط بالعمل فى القطاعين، ويتعلق بأثر مشكلة الاسكان فى دفع فئات كبيرة نسبياً من العاملين بنشاطات حضرية رسمية ولاسيما من صغار الموظفين والاداريين والعمال إلى الاقامة بالمناطق الهامشية جنبا إلى جنب عمال ووحدات القطاع الحضرى غير الرسمى.(٤) ويُلاحظ أن هذه الظاهرة لاتقتصر على القاهرة أو غيرها من المدن الكبرى فى مصر، بل تمتد أيضاً إلى المدن الأخرى المتوسطة والصغيرة.(٥)

وبالاقتصار على الجانبين المتعلقين بعنصر العمل، يمكن تصنيف فئات العاملين بالقطاع غير الرسمى على النحو التالى:(٦)

١- «غير المصنفين مهنياً»، أو «العاطلون» وفقاً للسجلات الرسمية ممن لايجدون عملاً فى القطاع الرسمى.

٢- الأفراد خارج سن العمل، وهم الأفراد أكثر من (٦٠) عاماً والأطفال؛ ويُلاحظ أن الأطفال فى الفئات الاجتماعية الفقيرة يُعتبرون مصدراً للدخل، ولذلك يدخلون سوق العمل مبكراً.

٣- أفراد لديهم أعمال رسمية ويقومون «بأعمال ثانوية إضافية» خارج منشآت عملهم الرسمى، أو يقومون «باداء ساعات عمل اضافية لحسابهم الخاص فى منشآتهم دون الابلاغ عنها رسمياً».

ويمكن فى اطار القطاع الحضرى غير الرسمى التمييز بين قطاعين فرعيين (شبه رسمى – غير رسمى)، طبقاً لمدى التزام المنشآت التابعة للقطاع باجراءات وعمليات التسجيل الرسمية :(٧)

١– القطاع شبه الرسمى: يضم منشآت ووحدات تمارس أنشطة مشروعة، واستوفت جزئياً أو كلياً اجراءات التسجيل الاجبارية، ولكنها لاتلتزم بالنظم المحاسبية الرسمية لتقدير حجم نشاطاتها وايراداتها بصورة منتظمة، ولاتؤدى بالتالى الضرائب المستحقة عليها فعلياً. وقد تكون هذه المنشآت محددة الموقع فى ورشة أو مصنع صغير أو كشك أو شقة، وقد تكون غير محددة الموقع مثل العمالة الجائلة المرخصة أو المسجلة رسمياً وسائقى عربات الأجرة ممن يحملون رخصة قيادة.

٢– القطاع غير الرسمى: يضم نشاطات مشروعة وغير مشروعة غير مسجلة رسمياً على الاطلاق. وقد تكون هذه النشاطات المشروعة محددة الموقع مثل خدم المنازل الدائمين، أو غير محددة الموقع مثل العمالة الجائلة. أما النشاطات غير المشروعة فتشمل تزييف العملة والاتجار فى المخدرات وصناعة وتجارة الأسلحة والتهريب والميسر والدعارة وغيرها من النشاطات غير المنتجة لسلع وخدمات ضرورية أو مفيدة للمجتمع والمندرجة فى اطار مايسمى «بالقطاع الخفى» .Hidden Sector

حجم ومشكلات العمالة بالقطاع الحضرى غير الرسمى

من الصعوبة بمكان التوصل إلى تقدير دقيق لحجم العمالة فى القطاع غير الرسمى بحضر مصر، بالنظر إلى طبيعة النشاطات فى هذا القطاع وتغيرها وافتقار معظمها للضوابط والاجراءات الرسمية. رغم ذلك يمكن بالاعتماد على البيانات الواردة بجدول (٤)، ملاحظة الوزن النسبى الكبير لحجم هذه العمالة فى مصر، سواء كنسبة من اجمالى سكان الحضر أو كنسبة من اجمالى العمالة الحضرية، حيث قُدرت هاتان النسبتان فى عام ١٩٨٦ بنحو (٤٥٪) و(٤٣,٥٪) على التوالى، أو حتى كنسبة من اجمالى القوى العاملة فى مصر تجاوزت (٢٢٪) فى نفس العام.

ويكشف واقع الحال فى القاهرة وغيرها من مدن مصر عن معاناة «البؤس والحرمان» من جانب أعضاء فئات عديدة من المشتغلين بهذه الأنشطة غير الرسمية – بما فيها

المشروعة منها، وتعرضهم لضغوط يومية عديدة وتقلبات الدهر و«الانحدار الاجتماعى» بسبب المرض والشيخوخة وغيرا، ولضغوط «نظامية» مثل ملاحقات رجال الأمن للباعة الجائلين وغيرهم. ونتيجة لذلك تتصف مهن ونشاطات الهامشيين الحضريين بوجه عام بالتغير المستمر، باعتبار هذا التغيير «وسيلة للتكيف الذاتى مع الأوضاع والظروف المتغيرة من أجل ضمان البقاء والاستمرار اعتماداً على الذات»، لاسيما فى ظل غياب دور الدولة فى تأمين احتياجاتهم فى حالات المرض والشيخوخة والعجز عن العمل.(٨)

يشير البعض فى هذا الخصوص إلى أنه فى مقابل عدم امتداد مظلة التأمينات الاجتماعية لتشمل الفئات العريضة من العاملين «بالقطاع غير المنظم»، وهى تسمية أخرى للقطاع الحضرى غير الرسمى، سواء من أصحاب وحدات هذا القطاع أو العاملين لديهم، فإن الكثير من المنظمات غير الحكومية «الجمعيات الأهلية» تساهم بقدر كبير بتقديم المعونة والمساعدة والتوجيه لمن يزاولون أعمالاً هامشية «كبيع المناديل الورقية فى اشارات المرور» وغيرهم.(٩) رغم ذلك، لاتقلل كثيراً من حدة هذه المشكلات «معونات محدودة غير منتظمة» يمكن أن تقدمها هذه المنظمات إلى بعض العاملين بهذا القطاع، كما أن دور هذه المنظمات لايمكن أن يُعد بديلاً أو معادلاً لدور كان يجب أن تؤديه الدولة فى هذا الصدد.

القطاع الحضرى غير الرسمى ومشكلة البطالة فى مصر

تُعد البطالة من أكثر المشكلات الاجتماعية – الاقتصادية حدة فى مصر منذ تحولها إلى السياسة الاقتصادية «الرأسمالية» فى منتصف السبعينات، بالنظر إلى ارتباطها بمشكلات أخرى كالفقر وتدنى اشباع الحاجات الاجتماعية الاساسية والعنف السياسى. وتتفاوت تقدير حجم البطالة فى مصر حالياً بين مليونى متعطل وفقاً للتقديرات الرسمية وأربعة ملايين متعطل وفقا للتقديرات غير الرسمية.(١٠) ومن العوامل الرئيسية لتفاقم حدة هذه المشكلة، مايلى:(١١)

١– تراجع دور الدولة فى تعيين الخريجين فى أجهزة الحكومة والقطاع العام – الأعمال، وذلك بحجة «وقف تراكم وتكدس العمالة فى هذه الأجهزة». وهذا العامل، إضافة إلى عوامل أخرى كضعف الارتباط بين سياسات التعليم والتنمية والعمالة فى مصر، يفسر تفشى ظاهرة البطالة بين الخريجين بصرف النظر عن نوعية مؤهلاتهم

الدراسية. ويفيد احصاء رسمى حديث نُشر فى يناير ١٩٩٦ عن «قوة العمل وبطالة الخريجين» أن نسبة الخريجين المتعطلين إلى قوة العمل فى مصر بلغت (٩,١٣ ٪)، وأكثرهم من الذكور من حملة الشهادات المتوسطة ويبلغ عددهم (٦) ملايين و(١٨٠) ألفاً، وأقلهم من الذكور من حملة المؤهلات فوق المتوسطة وعددهم (٧٧) ألفاً، وأن نفس المعدل – مع اختلاف الأرقام – يسرى على الأناث المتعطلات، فأكثرهن من حاملات الشهادات المتوسطة وأقلهن من حاملات الشهادات فوق المتوسطة.[١٢]

٢– ضعف اسهام المشروعات الخاصة المحلية والأجنبية فى خلق فرص عمل جديدة للتخفيف من حدة ارتفاع معدلات البطالة، بالنظر إلى طبيعة وأهداف معظم هذه المشروعات، فضلاً عن أن غالبية الصناعات والمشروعات المعتمدة على الاستثمارات والتكنولوجيا الغربية ذات كثافة محدودة فى استخدام عنصر العمل. وهذا صحيح، رغم تطور واتساع القطاع الخاص الصناعى فى مصر خلال الفترة الأخيرة. ففى عام ١٩٩٤ تمت الموافقة على اقامة (١٠٣٠) مشروع صناعى جديد لهذا القطاع تكاليفها الاستثمارية (٤,٢٦١) مليار جنيه وتوفر (٥٣,٥١٢) فرصة عمل جديدة، مقارنة بـ (٧٧٩) مشروع تمت الموافقة عليها فى عام ١٩٩٣ وبلغت تكاليفها الاستثمارية (١,٨٨٩) مليار جنيه ووفرت (٢٩,٦٢٢) فرصة عمل.[١٣]

٣– عدم تناسب الجهود المبذولة من جانب الصندوق الاجتماعى للتنمية فى مجال توفير فرص عمل دائمة مع الجهود المطلوبة لمواجهة تزايد معدلات البطالة لاسيما بين الخريجين، وذلك نتيجة مشكلات تواجه هذا الصندوق واسلوب ادارته لمنح القروض فى المشروعات الصغيرة، فضلاً عن ضعف موارده المالية. فطبقاً لما ذكره مدير الصندوق فى اجتماع لجنته التنفيذية فى ٥ يناير ١٩٩٥، بلغ عدد الدول والمؤسسات التمويلية المشاركة فى تمويل الصندوق (١٨) جهة، ووصل اجمالى موارده المالية فى أكتوبر ١٩٩٤ إلى (٦٤٧) مليون جنيه، وحققت المشروعات المتعاقد عليها (١٤٠) ألف فرصة عمل دائمة و(٥٦) ألف فرصة عمل مؤقتة خلال عامى ٩٣–١٩٩٤.[١٤] وفى ٢٣ مايو ١٩٩٥ أشار مدير الصندوق أنه وفر خلال الفترة الماضية (٢١٠) آلاف فرصة عمل من بينها (٦٠) ألف فرصة عمل مؤقتة، وأن موارده ارتفعت إلى (٦٥٠) مليون دولار منها (٥٥ ٪) منح من الدول الأجنبية والباقى قروض طويلة الأجل بفائدة صغيرة تصل إلى (٢ ٪).[١٥]

وتتبنى بعض الدراسات المصرية الدعوة إلى ضرورة اهتمام الدولة بتهيئة البيئة الصالحة للقطاع الحضرى غير الرسمى باعتباره يمثل أحدى الوسائل الأساسية المتاحة والمساعدة على إيجاد مزيد من فرص العمل بتكلفة منخفضة، بما يقتضيه ذلك من تمكين هذا القطاع من اداء دوره فى عملية التنمية عن طريق تشجيع الدولة لمشروعاته ونشاطاته وازالة معوقات تطورها، وكذا ضرورة نهوض المنظمات غير الحكومية بدورها فى تشجيع العاملين بهذا القطاع على اداء الضرائب المستحقة وذلك بتبسيط اسلوب التعامل الضريبى واتساع مظلة التأمينات الاجتماعية لتشمل هؤلاء العاملين. وتستند هذه الدعوة إلى مبررات عديدة من بينها:[١٦]

١- تميز هذا القطاع بدرجة كبيرة من المرونة، إذ أنه يستوعب مستويات تعليمية متفاوتة بدءاً من الأميين - وهم الأغلبية فى هذا القطاع، مروراً بحاملى المؤهلات المتوسطة وانتهاءاً فى بعض الحالات بخريجى الجامعات، وذلك نظراً لمحدودية فرص العمل بالقطاع الرسمى «المنظم» من ناحية وعدم كفاية فرص العمل التى توفرها الدولة من ناحية أخرى. ولهذا يمكن للقطاع غير الرسمى أن يتحول إلى قطاع أساسى للتشغيل قادر على امتصاص الأعداد المتزايدة من الباحثين عن فرص عمل والقيام بدور «صمام الأمان» فى سوق العمل بالمدن.

٢- انخفاض تكلفة فرص العمل بهذا القطاع لأن منشآته غالبا ماتكون صغيرة أو متوسطة الحجم وتستخدم تكنولوجيا ذات مستوى متواضع نسبياً، حيث تُقدر هذه التكلفة بحوالى (٣) آلاف جنيه لتوفير فرصة عمل واحدة، بينما ترتفع إلى حوالى (٦٠) ألف جنيه فى القطاع الرسمى «المنظم» والذى تتبعه فى الغالب منشآت كبيرة ذات تكنولوجيا متقدمة نسبياً. ولذا تتكلف عملية ايجاد فرص عمل بالقطاع الرسمى لكل الأعداد الباحثة عن عمل الكثير من الاستثمارات التى تعجز الدولة وحدها عن تحملها، بينما ينخفض كثيراً حجم هذه الاستثمارات فى القطاع غير الرسمى.

٣- قدرة هذا القطاع على توفير دخول تتناسب وتفاوت مهارات العاملين به. فرغم التصور السائد عن انخفاض الأجور بهذا القطاع بوجه عام عن الحد الأدنى اللازم للمعيشة أو عن حد خط الفقر، إلا أن متوسطات الأجور به تختلف من نشاط إلى آخر ومن عامل إلى آخر وفقاً لمستوى المهارة المكتسبة، وقد يحقق بعض عماله مستويات أجور

مرتفعة نسبياً تفوق متوسطاتها الحد الأدنى للأجور المحددة بواسطة الدولة. وبصفة عامة يتصف القطاع الصناعي غير الرسمي بارتفاع متوسطات أجور العاملين به مقارنة بمتوسطات الأجور في قطاعات التجارة والخدمات المتنوعة بنفس القطاع، وكذا مقارنة بالأجور السائدة في القطاع الرسمي. وهكذا فإن القول بأن هذا القطاع يشكل «قطاع الفقر» بسبب انخفاض أجور العاملين به، يستدعي التعديل وإعادة النظر؛ وإن كان انخفاض المستوى العام لمتوسط الأجور بهذا القطاع يعود إلى ماتتسم به طبيعة العمل به من عدم استقرار وعدم انتظام واشتغال نسبة كبيرة من عماله بشكل مؤقت.

٤- قدرة هذا القطاع على تصحيح مساره وفقاً لقوانين السوق: تفاعل العرض والطلب، وهو مايحدث على سبيل المثال عند ارتفاع ثمن الخدمة المنزلية في مواكبة ارتفاع الأسعار وتزايد الطلب على هذه الخدمة، مما يؤدي إلى زيادة الأجر بصورة تلقائية لاينظمها قانون أو نقابة.

٥- قدرة هذا القطاع على اكساب مهارات مختلفة لفئات من العاملين ممن لم تتح لغالبيتهم فرص الحصول على قدر مناسب من التعليم والتدريب عبر القنوات الرسمية؛ ويتم ذلك سواء أثناء مزاولة العمل من خلال التعلم الذاتي بالممارسة والتجربة أو عن طريق «نظام الصبية» بقضاء فترة تدريب عادة ماتتراوح بين ٣-٧ سنوات كصبية أو مساعدين لصاحب العمل.

وتتبنى أيضاً هذه الدعوة وتحبذها منظمات دولية كمنظمة العمل الدولية، وجهات ومراكز بحثية مصرية وغربية على نحو ماظهر في التقرير الختامي لدراسة ميدانية أجريت في ١٩٨١-١٩٨٢ من قبل المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بمصر ومعهد الدراسات الاجتماعية بهولندا ونشر في أبريل ١٩٨٣ تحت عنوان «امكانات التنمية بين ذوي مستوى المعيشة المنخفض» بهدف التعرف على القطاع غير الرسمي في مصر وتحديد امكاناته الفعلية في خلق فرص عمل وتوفير مصادر للدخل لذوي المستويات المعيشية المنخفضة؛ ففي الفصل الرابع من هذا التقرير ورد مايلي:(١٧)

«إن الأمر يتطلب القيام بدراسة خبرات القطاع غير الرسمي ونظرته لمستويات المعيشة المنخفضة ومفهومه بشأن تحسين ظروف المعيشة، وذلك للبدء من جانب صانعي

السياسة الانمائية فى التصرف إزاء المعوقات التى تعوق حركة هذا القطاع حتى يمكن عمل شئ مناسب ازاء هذه المعوقات».

وفى الفصل الخامس من نفس التقرير، وضمن «توصيات للسياسة الاجتماعية»، وردت توصيةبشأن ضرورة تحرك الحكومة «بحذر ومرونة» فى تشجيع هذا القطاع:[١٨]

«لن تكون السياسات الانمائية ذات تأثير كبير إذا كانت موجهة بصفة عامة إلى كل حرف ومشروعات القطاع غير الرسمى. وعلى العكس من ذلك، ينبغى أن تتخذ القرارات لكل نوع من هذه المشروعات على حدة، فضلاً عن افساح المجال لاتخاذ القرارات على أساس المواصفات الخاصة لكل حالة، وقد تنطوى الحالة الواحدة على مايتطلب قرارات بحسب المواقف المتنوعة. بيد أن هذا الأسلوب معرض لاحتمالات الخطأ والخطر، نظراً لأن اهتمام كل هيئة من الهيئات بجانب واحد فقط قد يجعلها تفعل أو تغفل ماتشاء دون الالتفات إلى الجوانب الأخرى. وحتى يكون المنهج المتنوع متناسقاً ومتوازناً فى عناصره، يتعين أن يستند إلى تفاهم مشترك ووضوح. وعند فحص هذه العناصر، نجد أن على السلطة أن تسعى إلى تطبيق القوانين المتعلقة بالأمن الصناعى، وتوضيح حدود العلاقة بين صاحب العمل والعاملين فى المشروعات الصغيرة، وتقديم قروض بمبالغ كبيرة وبآجال متوسطة إلى هذه المشروعات. وفيما يتعلق بالتدريب، تستطيع السلطة إيجاد مناخ أفضل بشكل عام يساعد على اكتساب المهارات التقنية، على أن لايبدأ التدريب على مستويات متقدمة، وكذلك الحال بالنسبة إلى اختيار التكنولوجيا واساليب الادارة والتسويق».

ويُلاحظ فى هذا الخصوص أن هذه الدعوة تتبناها بالفعل الدولة المصرية بدرجة أو بأخرى فى إطار نشاطات الصندوق الاجتماعى لتشجيع المشروعات الحرفية والصناعات الصغيرة للشباب والخريجين؛ فبيان الحكومة أمام مجلس الشعب فى ٢٣ ديسمبر ١٩٩٣ لدى تطرقه إلى نشاطات الصندوق الاجتماعى للتنمية، أكد أن من بين أهداف الأخير «نشر الصناعات الحرفية فى جميع محافظات مصر، وقد تم تنفيذ استثمارات بلغت قيمتها (٦٤) مليون جنيه لتنفيذ (٥٧٣٦) مشروع فردى ومشترك تعاقد على تنفيذها (٦٦٠٠) شاب، مما أتاح حوالى (٢٤) ألف فرصة عمل، ومن المتوقع أن تصل إلى (٧٠) ألف فرصة عمل فى المرحلة القادمة».[١٩]

دون التهوين من «ايجابيات» القطاع الحضرى غير الرسمى أو قدراته الفعلية أو الكاملة فى «استيعاب نسبة كبيرة من الباحثين عن فرص عمل»، فإن القضية الجديرة بالبحث فى هذا السياق تتعلق بمدى صحة ومشروعية النظر إليه «كآلية رئيسية إن لم تكن وحيدة لمواجهة مشكلة البطالةالحضرية فى مصر». ذلك أن مثل هذه النظرة تندرج فى إطار مايمكن تسميته «بالحلول الجزئية لمشكلة البطالة فى مصر»، بينما المواجهة الحقيقية والناجحة لهذه المشكلة لاتتحقق بمثل هذه الحلول، وإنما تتطلب من ناحية تحقيق تنمية اقتصادية قادرة على توفير فرص عمل دائمة ومنتجة فى القطاعات الانتاجية الأساسيةالزراعية منها والصناعية والخدمية، وتقتضى من ناحية أخرى تبنى سياسة فعالة للتنمية الاقتصادية والأجتماعية للمناطق الريفية والمدن الصغيرة والمتوسطة الحجم للحد من ظاهرة الهجرة الداخلية باتجاه القاهرة والمدن الكبرى.[٢٠] ومما يؤكد بدرجة أو بأخرى صحة هذا الطرح لكيفية مواجهة مشكلة البطالة فى مصر، مايلى:

١- أن اهتمام منظمة العمل الدولية منذ السبعينات بالمطالبة بدعم القطاع غير الرسمى فى الدول النامية عموماً، ترتب عليه انتشار تصور مؤداه أن تشجيع هذا القطاع سيؤدى إلى تمكينه من استيعاب نسبة كبيرة من زيادة العرض فى سوق العمل، وبالتالى تم تصميم عدة برامج لرفع كفاءة هذا القطاع وامداده بالتمويل والتكنولوجيا الوسيطة. بيد أن التجربة أثبتت حتى الآن فشل وقصور هذه البرامج والسياسات فى تحقيق النتائج المطلوبة، مما يؤكد أن حل مشكلة البطالة لايتحقق عن طريق القطاع غير الرسمى وانما بايجاد فرص العمل المنتجة فى القطاعات الأساسية.[٢١]

٢- أن ثمة علاقة طردية عكسية بين معدل التنمية الاقتصادية فى أى مجتمع وبين حجم العمالة فى القطاع غير الرسمى، فكلما ارتفع الأول انخفض الثانى. ورغم الصعوبة المشارة فى اعتبار متوسط دخل الفرد كمؤشر وحيد أو مهم فى حد ذاته للتنمية الاقتصادية،[٢٢] إلا أن البيانات الواردة بجدول (٤) تؤكد هذه العلاقة. وإن كان انخفاض نسبة العمالة بهذا القطاع إلى اجمالى العمالة الحضرية عام ١٩٨٦ فى مصر (٥٦,٩٪) مقارنة بالمغرب (٢٢,٦٪) الأكثر ارتفاعاً فى متوسط الدخل الفردى (٩٠٠) دولار مقارنة بمصر (٥٨٠) دولار يعود إلى سيطرة التشغيل فى أجهزة الحكومة والقطاع العام فى مصر إلى درجة وجود نحو مليون ساعى فى هذه الأجزة آنذاك.[٢٣] بيد أنه من

المتوقع أن تشهد مصر فى المستقبل القريب زيادة نسبة العمالة فى القطاع غير الرسمى، لاسيما فى ظل التوسع فى تطبيق برنامج «الخصخصة» لنقل ملكية المشروعات العامة الى القطاع الخاص وعدم التوصل إلى حلول حقيقية لمشكلة البطالة بين الخريجين، وذلك رغم تعهدات الدولة بعدم المساس بحجم العمالة فى المشروعات المشمولة بهذا البرنامج، ورغم الحلول «الجزئية» لمشكلة البطالة فى اطار الصندوق الاجتماعى وغيره .

٣- أن الدولة فى مصر بدأت مؤخراً فى إدراك أهمية ماكانت تدعو إليه عدة أوساط مصرية غير رسمية منذ سنوات بشأن ضرورة الأخذ «بحلول كلية قومية» لمواجهة مشكلة البطالة،[٢٤] وذلك من خلال تبنى مشروعات تنموية «طموحة» كمشروع تنمية الصعيد وغيره، وهو ماسيتم التطرق إليه لاحقاً فى هذه الدراسة.

ثانياً: المشكلات الاجتماعية لمهمشى الحضر فى مصر

تقدم المناطق الهامشية الحضرية فى مصر «خلاصة مكثفة للمشكلات النابعة من الاختلال الهيكلى فى البناء الاجتماعى – الاقتصادى الذى تُعد هذه المناطق احد افرازاته ونتائجه».[٢٥] فإضافة إلى التدنى فى اشباع الحاجات الاجتماعية الاساسية ومشكلات محدودية – غياب الخدمات والمرافق الأساسية، تعانى هذه المناطق وسكانها بوجه عام من مشكلات الفقر والأمية والمرض والبطالة وعمالة الأطفال والسلوك الاجرامى وغيرها.

مشكلة الفقر

يعانى المجتمع المصرى، لاسيما منذ منتصف السبعينات، من مشكلة تزايد حدة التفاوت الاجتماعى – الاقتصادى والتى من أهم مؤشراتها التباين فى توزيع الدخل القومى بين الفئات الاجتماعية من ناحية والتفاوت فى توزيع الدخل والانفاق النقدى فى القطاع العائلى من ناحية أخرى.[٢٦] ويعانى من هذه المشكلة، ويُعبر عنها أيضاً «بمشكلة الفقر»، سكان الريف والحضر على حد سواء، وإن كانت تزداد حدة فى الحضر حيث يتصف نمط توزيع الدخل – والانفاق بشدة التحيز ضد الفقراء أو شرائح الدخل الدنيا، وهو مايُفسر فى ضوء زيادة الاستثمار فى المضاربات العقارية فى الحضر وأنشطة التجارة والتصدير والاستيراد وغيرها من «الأنشطة الجديدة» فى مصر منذ بدء الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى.[٢٧]

ومن الملاحظات الهامة فى هذا الخصوص، مايلى:

١- أن حدة هذه المشكلة فى حضر مصر أخذة فى التزايد منذ منتصف السبعينات. ففى الفترة ٧٥/٧٤ - ١٩٨٢/٨١ ارتفع متوسط دخل الأسرة الحضرية بنسبة (٣٨,٧٪)، وارتفع متوسط دخل أفقر (٥٠٪) من الأسر بنسبة (٣٣,٥٪) فقط مقارنة بـ (٨٣,٩٪) لأغنى (٥٪) من الأسر؛ وبينما كانت نسبة دخل الأسرة فى شريحة الأسر الأكثر فقراً (٣٩٩,٩٩) جنيه إلى متوسط دخل الأسرة فى الحضر (٨٦٤,٥٤) جنيه لاتتعدى (٤٦,٣٪) فى العام ١٩٨٢/٨١، أرتفعت هذه النسبة فى شريحة الأسر الأكثر ثراء (٤٩٦٧,٢٣) جنيه إلى (٥٧٤,٦٪). وفى نفس العام لم تتجاوز حصة أفقر (٥٠٪) من الأسر الحضرية من اجمالى الانفاق النقدى فى القطاع العائلى الحضرى (٢٣,١٣٪) مقارنة بـ (٢٨,٧٣٪) لأغنى (٥٪) من الأسر الحضرية؛ وبالمقارنة بالعام ١٩٧٥/٧٤ يُلاحظ أنه بينما أرتفعت النسبة الأخيرة وكانت آنذاك (٢١,٦٦٪)، أنخفضت الأولى وكانت آنذاك (٢٤,٠٣٪)، وذلك على النحو المبين فى جدول (٥-١). وقد تعنى هذه الملاحظة بشقيها «زيادة فقر الفقراء وثراء الأثرياء» فى مصر في مواكبة التحولات السياسية والاقتصادية منذ منتصف السبعينات.

٢- أن هذه المشكلة يعبر عنها أيضاً وجود نسبة كبيرة من سكان الحضر فى مصر على «خط الفقر»، أى من الفقراء، وكذا على «خط الفقر المدقع» أو شديدى الفقر. ففى العام ١٩٩١/٩٠ بلغت النسبة الأولى (٣٩,٢٪) بما تجاوز المتوسط العام (٣٤,٢٪)، فيما انخفضت النسبة الثانية (٦,٦٪) قليلاً عن المتوسط العام فى مصر (٨,٨٪). ويلاحظ وجود تباين فى هذا الخصوص بين المحافظات المصرية، فالمحافظات الأعلى من المتوسط العام للنسبة الأولى شملت محافظات الصعيد والمنوفية والقليوبية، والمحافظات الأعلى من المتوسط العام للنسبةالثانية ضمت البحيرة والسويس وأسيوط وقنا والمنيا وبنى سويف والفيوم والجيزة، مما يعنى بوجه عام أن محافظات الصعيد «أسوأ حالاً» فى هذا الصدد من القاهرة ومحافظات الوجه البحرى الأخرى، وذلك طبقاً لبيانات جدول (٥-٢).

٣- أن الملاحظة السابقة لاتعنى تحسن الوضع فى هذا الخصوص فى الوجه البحرى. فالقاهرة تتصدر المحافظات المصرية من حيث نسبة الفقراء بها إلى إجمالى

فقراء مصر (١٣,٢ ٪) ونسبتهم إلى اجمالى فقراء حضر مصر (٢١,٣ ٪)، وتليها الاسكندرية بنسبة (٨,٥ ٪) و(١٣,٨ ٪) على التوالى، وترتفع النسبتان فى اقليم القاهرة الكبرى إلى (٢٨,٤ ٪) و(٣٩,١ ٪) على التوالى. ولاتختلف الصورة كثيراً بصدد توزيع نسبة «شديدى الفقر» فى محافظات مصر، فنسبتهم بالقاهرة الكبرى من اجمالى حضر مصر على «خط الفقر المدقع» تجاوزت (٤٢,٦ ٪) فى العام ١٩٩١/٩٠، فيما بلغت هذه النسبة (٩,٩ ٪) فى البحيرة، وذلك على النحو المبين فى جدول (٥-٣).

٤- أن نسبة كبيرة من الفقر و«الفقر المدقع» فى حضر مصر تتركز فى مناطقه الهامشية وسكانها، لاسيما ممن يدرجون ضمن فئة «الانشطة الهامشية: المهن غير المحددة أو غير المصنفة» وفئة «العاطلين»، وهو مايفسر اهتمام دراسات كثيرة بالعلاقة القوية بين الفقر والبطالة ضمن الأنشطة الهادفة إلى تخفيف حدة الفقر خصوصاً فى نطاق مشروعات الصندوق الاجتماعى للتنمية.[٢٨] ويعنى ذلك أن هؤلاء السكان الفقراء و«شديدى الفقر» يعانون أكثر من غيرهم فى اشباع الحاجات الأساسية، لاسيما فى ظل ارتفاع معدل التضخم وتزايد نفقات المعيشة؛ ففى الفترة ١٩٨٧-١٩٩٢ زاد الرقم القياسى لأسعار المستهلك فى حضر مصر من (١٠٧,٤) إلى (٢٤٣,٥)، وزادت أسعار الحبوب والنشويات داخل مجموعة الاغذية من (١١٢,٩) إلى (٣٤٨).[٢٩] ومن العوامل الأساسية لازدياد الفقر فى هذه المناطق، انتشار البطالة فيها، وانخفاض الأجور بوجه عام فى القطاع الحضرى غير الرسمى فى ظل اتصاف العمل به بعدم الاستقرار أو الانتظام واشتغال نسبة كبيرة من عماله بشكل مؤقت.

٥- أن الملاحظة السابقة لاتعنى أن كل مهمشى حضر مصر من الفقراء أو «شديدى الفقر». فمن ناحية، وكما سبق القول، تتفاوت متوسطات الأجور بالقطاع غير الرسمى من نشاط إلى آخر ومن عامل إلى آخر وقد تزيد فى بعض وحداته وفروعه عن مثيلاتها فى القطاع الرسمى. ومن ناحية أخرى يلاحظ البعض «أن تزايد حجم الهامشيين الفقراء يصاحبه منذ منتصف السبعينات، بروز جماعات هامشية ثرية مثل مليونيرات حمالى الموانئ ومزاولى الفن الرخيص وتجار المخدرات وسماسرة الصفقات الوهمية وغيرهم من الجعيديدة والزعر الأثرياء ممن أفرزتهم سياسة الانفتاح الاقتصادى والتى أدت إلى تدنى قيمة العمل وتحويلها إلى مرتبة متأخرة فى سلم القيم الاجتماعية».[٣٠]

مشكلات الصحة والبيئة

يعانى سكان المناطق الحضرية الهامشية فى مصر بوجه عام والأطفال منهم بوجه خاص من انتشار أمراض عديدة، حيث تعد هذه المناطق «مرتعاً خصباً لكثير من الأمراض المتوطنة، فضلاً عن سوء التغذية والأنيميا التى يعانى منها نحو (٥٠ ٪) من مجموع الاطفال والنساء فى هذه المناطق». [٣١] ولايرجع ذلك فحسب إلى أثر الفقر فى نقص وسوء التغذية، أو تدنى مستوى الخدمات الصحية والاجتماعية وافتقار المرافق اللازمة للمسكن الصحى الملائم، ولكنه يعود أيضاً إلى طبيعة النشاطات الاقتصادية السائدة فى هذه المناطق وملاصقتها لمصادر التلوث كمقالب القمامة والمصارف ومخلفات المصانع.

ويمكن الاشارة فى هذا الصدد إلى مثالين واضحين. أولهما يتعلق بحى «منشأة ناصر» بالقاهرة، حيث ينتشر مرض حساسية الصدر بين معظم سكانه، لاسيما من الاطفال، بسبب التلوث الدائم للهواء بمخلفات ورش الحدادة وتقطيع الرخام ومسابك الرصاص والنحاس المنتشرة فى قلب المنطقة السكنية، فضلاً عن «مقلب القمامة الضخم» بالحى ويغطى (٥٠) ألف متر مربع ويعمل به عدد كبير من الافراد – معظمهم من الصبية – فى نشاطات ذات تأثيرات ضارة بالصحة كجمع وفرز القمامة وتربية الخنازير. [٣٢]

أما المثال الثانى فيتعلق بشبرا الخيمة التابعة إدارياً للقليوبية وفعلياً للقاهرة، ويقيم فيها أكثر من مليونى نسمة غير الوافدين إليها من المناطق والمحافظات الأخرى. فهذه المدينة تقدم «نموذجا اجتمعت فيه عوامل التلوث والمرض»: وجود (٢٠) منطقة عشوائية منها منطقة ملاصقة لمحطة مياه المدينة المقامة على «ترعة الشرقاوية» وتقوم بالصرف الصحى على «بيارات» متلاصقة لمأخذ المياه للترعة، مما سيؤدى عند تشغيل المحطة وسحب المياه إلى سحب بعض مياه الصرف من هذه البيارات، وبالتالى اتلاف وتلوث مياه المحطة، تلوث البيئة بمخلفات المصانع (١٢٠٠) مصنع حيث تخترق أحياء المدينة أربع رشاحات (مسطرد – بيجام – شبين – لاظ) بطول يتراوح بين ٦–٨ كم ويصرف فيها سكان المناطق الهامشية وتصرف فيها أيضا المصانع مخلفاتها دون معالجة، مما تسبب فى تلوث البيئة وتراكم القمامة على جانبى هذه المصارف وداخلها وانسداد بعضها،

تراكم «أكوام القمامة» فى المدينة بمتوسط يومى لايقل عن (٤٠٠) طن، ووجود أكثر من (٧٠) مسبكاً بالمدينة من أخطرها على الصحة والبيئة أربعة مسابك للرصاص.[٣٣]

مشكلات الأمية والتسرب وعمالة و«انحراف» الصبية

ترتفع معدلات الأمية فى المناطق الهامشية بحضر مصر، لاسيما بين الأطفال والنساء، وذلك بالمقارنة بما عداها من مناطق. ويقترن بذلك مشكلات أخرى كانخراط الأطفال فى سوق العمل وانغماس نسبة ليست بالضئيلة منهم فى أفعال معبرة عن «الانحراف الاجتماعى»، وهى مشكلات ينبغى التعامل معها فى اطار مجتمعى. ومن الملاحظات الهامة فى هذا السياق، مايلى:-

١- أن هذه المناطق تملك معيناً لاينضب للأمية يتمثل فى تسرب أغلبية أطفالها من التعليم الابتدائى، وعادة مايكون ذلك بغرض دخول سوق العمل غير الرسمية، مما يحدث بدوره آثاراً اجتماعية سلبية. وعلى سبيل المثال، كشفت دراسة ميدانية عام ١٩٨٨ فى حى «المنيرة الغربية» بأمبابة والى يضم نحو نصف مليون نسمة، أن (٧١٪) من اجمالى أطفال الحى لم يلتحقوا أصلاً بالمدارس أو تسربوا منها بعد سنوات قليلة، وأن أقرب مدرسة ابتدائية تقع على بعد كيلومترين، ودخل قطاع من هؤلاء سوق العمل مبكرين لمساعدة أسرهم الفقيرة، بينما ظل نحو (٤٠٪) منهم عاطلين «تلتقطهم الأيدى الخبيرة فى الاجرام من الشوارع التى أدمنوا التواجد بها بعيداً عن مساكنهم الضيقة المزدحمة سيئة التهوية».[٣٤] وتعود أهمية هذه الدراسة، من وجهة نظر الباحث، إلى أنها تكشف النقاب عن جانب كبير من العوامل المتداخلة لهذه المشكلات، وتحديداً ضعف وقصور الخدمات والمرافق (المدارس -المساكن) والفقر الذى يعانى منه العديد من الهامشيين.

وسيظل على الأرجح هذا العامل الأخير (الفقر) يمارس تأثيراً كبيراً فى هذا الخصوص، حتى لو تم تطوير هذه المناطق الهامشية وبناء المدارس الحديثة بها، ذلك أن «نسبة كبيرة من أبناء الفقراء ماتكاد تلتحق بالتعليم حتى ترسب أو تتسرب لأن الفقر يحول بينها وبين مواصلة التعليم بنجاح، حيث يضطر الكثير منهم إلى الانقطاع عن الدراسة للبحث عن عمل لدى الغير مقابل أجور تعود على أسرهم بدخل إضافى يساعدها فى مواجهة تزايد نفقات المعيشة، لاسيما وأن اكمال تعليمهم لن يصل بهم إلى شئ ذى قيمة بالمعايير المادية السائدة فى المجتمع المصرى منذ منتصف السبعينات».[٣٥]

وتقدر أحدى الدراسات أن حوالى ثلث حجم التسرب من التعليم الابتدائى فى مصر يعود إلى الحاجة أو الرغبة فى العمل من جانب التلاميذ المنتمين إلى أسر فقيرة، مما يفسر ارتفاع عدد المشتغلين فى الفئة العمرية ٦-١٢ سنة من (٢٦٥,٤) ألف طفل عام ١٩٧٤ إلى (١,٠١٤,٣) مليون طفل عام ١٩٨٤ وزيادة نسبتهم من اجمالى القوى العاملة من (٢,٧٪) إلى (٧,١٪) خلال نفس الفترة.[٣٦]

٢- أن حجم الاهتمام الرسمى وغير الرسمى بمشكلة عمالة الأطفال فى مصر عموماً ومناطقها الحضرية الهامشية خصوصاً مايزال غير متناسب مع «خطورة» هذه المشكلة. ففى ٥ مارس ١٩٩٦، وخلال اجتماع «اللجنة العليا لعمالة الأطفال» وبمشاركة المسئول عن انشطة منظمة العمل الدولية للحد من عمالة الأطفال فى أفريقيا وممثلين عن اليونيسيف والمجلس العربى للطفولة ووزارات الشئون الاجتماعية والصحة والزراعة والتعليم والاعلام، أشار وزير القوى العاملة والهجرة إلى «أن الحكومة تولى أهمية قصوى لتنفيذ المسح الشامل لعمالة الأطفال على مستوى الجمهورية لما له من أهمية فى علاج المشكلة؛ وأن الانشطة المستهدف تنفيذها مع الهيئات الحكومية وغير الحكومية والمنظمات الدولية والاقليمية تتضمن إعداد مسح قومى لظاهرة عمالة الأطفال، وتنظيم برامج تدريب لمفتشى السلامة والصحة المهنية ووزارة الزراعة من واقع البرنامج التدريبى الشامل الذى أعده البرنامج الدولى لمكافحة تشغيل الأطفال». فيما أشار مستشار هذه الوزارة للتعاون الدولى فى نفس الاجتماع إلى «ضرورة تنظيم حملة اعلامية لمدة عام لايقاظ الضمير الانسانى لدى أصحاب الورش وتوجيه الدعوة لأصحاب القرار للاسهام فى التأثير على الرأى العام للحد من هذه الظاهرة».[٣٧] وسيتم التطرق لاحقاً إلى طبيعة «اهتمام» قانون الطفل الصادر مؤخراً بهذه المشكلة.

٣- أن دراسات ومتابعات ميدانية أخرى حللت نفس المشكلات (الأمية - التسرب - عمالة الأطفال) فى مناطق أخرى هامشية بالقاهرة، وأكدت أيضاً غلبة العامل الاجتماعى - الاقتصادى فى تفسير هذه المشكلات، كما اهتمت برصد مظاهر وعوامل «الانحراف الاجتماعى» بين الاطفال والصبية فى هذه المناطق. فأحدى هذه الدراسات لاحظت فى حى «منشأة ناصر» أن غالبية الصبية تسربوا من المدرسة الابتدائية بعد سنة أو سنتين أو ثلاث سنوات على الأكثر أو لم تعرف أقدامهم الطريق إليها أصلاً، واتجهوا للعمل بالورش

العديدة المنتشرة بالحى أو «بفرز القمامة» وغيرها من الأعمال التى تجلب نقوداً تساعد أرباب أسرهم فى مواجهة تزايد نفقات المعيشة، وهى فى معظمها «أسر أمية وفقيرة وكبيرة العدد يتجاوز متوسط حجم كل منها ستة أفراد» ؛ بيد أن جريان المال مبكراً فى أيدى الصبية أفرز «أجيالاً مدخنة» حيث «ينحرف أغلب العمال الصغار إلى التدخين فى سن الثامنة أو مايزيد عنها قليلاً سواء أمام الأسرة أو خلف ظهرها»، كما يلجأ قطاع ليس بالضئيل من المراهقين – سواء من هؤلاء العمال أو من العاطلين – إلى «اشباع رغبتهم فى الاثارة والمغامرة عن طريق تجاوز الحدود الاخلاقية أو القيام بأفعال خطرة مثل سرقة السيارات والمتاجر والمارة والمشاجرة وتعاطى المخدرات وغيرها من الأفعال المعبرة عن الانحراف الاجتماعى» .[٣٨]

٤– أن تزايد «جرائم الاحداث» فى مصر، وخصوصاً فى القاهرة والمدن الكبرى حيث توجد العديد من المناطق الهامشية المزدحمة بالسكان، يعود إلى عوامل أخرى من أبرزها: ضعف أو انعدام رقابة الأسرة على أطفالها من ناحية، والتفكك الأسرى نتيجة انتشار حالات الطلاق والانفصال من ناحية ثانية، ومسئولية وسائل الاعلام نتيجة «لتقليد الأطفال لما يحدث فى أفلام العنف والاثارة» من ناحية ثالثة، فضلاً عن تأثير التنشئة والوسط الاجتماعى «فالطفل الذى يعيش مع والده تاجر المخدرات فى جو من الترقب والقلق والعائد المادى الكبير، عادة مايستهويه العمل فى هذا المجال» .[٣٩]

وفى مقابل النشاط النسبى الملحوظ للأجهزة الرسمية المعنية فى مجال «ضبط الأحداث»، حتى أن احصاءات الادارة العامة لرعاية الاحداث تشير إلى ضبط (٢٨,٤٨٠) حدث خلال عام ١٩٩٤ و(١٠,٦٥٧) حدث خلال الأشهر الثلاث الأولى من عام ١٩٩٥ فى قضايا متنوعة (مخدرات – سرقة – سفر قاصرات – اشتباه – تسول)، يُلاحظ أن الدور الاجتماعى لمؤسسات رعاية الأحداث وعددها (٢١) مؤسسة على مستوى الجمهورية ومؤسسة واحدة عقابية «بالمرج» لمن تجاوز (١٥) عاماً مايزال أقل من المطلوب نتيجة نقص الامكانات المادية والبشرية.[٤٠] يُضاف إلى ذلك، أن مشكلة بهذا الحجم تتطلب دوراً اجتماعياً أكبر وحلاً أشمل لايقتصران على مرحلة «مابعد الضبط»، وإنما يعالجان العوامل الحقيقية – المجتمعية «لانحراف الأحداث».

النشاطات والظواهر «الاجرامية»

تشهد المناطق الهامشية بحضر مصر انتشار نشاطات وظواهر «اجرامية» مرتبطة «بفئات خارجة على القانون» تمارس عمليات الاتجار بالمواد المخدرة أو السطو والسرقة أو «البلطجة» وفرض الاتاوات أو النصب وتزوير المستندات، وغيرها من الجرائم والتى تعود إلى عوامل متداخلة ومشكلات كثيرة من أهمها «الفقر والبطالة والحرمان من الاحتياجات الأساسية، وانتشار الأمية، وانخفاض مستوى المعيشة، وشيوع ظاهرة الحقد الاجتماعى حيث تقع كثير من هذه المناطق بالقرب من مناطق حضرية راقية توجد بها مظاهر الاسكان الفاخر» .[41]

ويشدد الباحثون على أهمية هذا العامل الأخير، باعتبار أن «النشاطات الاجرامية فى العشوائيات ترتبط بوجه خاص بتلاصقها مع مناطق حضرية ميسورة الحال على نحو يثير استفزاز من يعانون الحرمان، كتلاصق منشأة ناصر أو عزبة الهجانة مع مناطق الرفاه فى مدينة نصر بالقاهرة أو تلاصق المنيرة الغربية وبولاق مع المهندسين والعجوزة بالجيزة» .[42] ويشير البعض فى نفس السياق إلى أن هذه المناطق والتخوم الهامشية تمثل «قنبلة اجتماعية موقوتة»، لاسيما وأن بعضها لايفصله سوى مسافة صغيرة قد لاتزيد أحياناً على كيلو مترين أو أقل عن مناطق الجذب والثراء والأسواق التجارية الحافلة بالسلع الاستهلاكية والاستفزازية كالمهندسين ووسط القاهرة، مما يعنى أن «مناطق تفريخ الجريمة والحرافيش تكاد تلاصق مناطق الجذب» .[43]

ويُلاحظ فى العديد من المناطق الهامشية بالقاهرة مثل «منشأة ناصر» و«امبابة»[44] وبمحافظات أخرى كالقليوبية،[45] انتشار عملية الاتجار فى المواد المخدرة المختلفة وتوزيعها بين من يتعاطونها سواء من سكان هذه المناطق أو غيرهم لاسيما من الشباب. ويساعد على ازدهار هذه «التجارة»، أثر ظروف الحياة والعمل فى هذه المناطق فى تزايد الطلب على هذه المواد، وضعف سلطة الدولة والقانون فى هذه المناطق نتيجة تكدسها بالبشر وطبيعتها العمرانية الصعبة والتلاصق الشديد بين بيوتها وقوة العصبيات السائدة فيها، وكذلك نتيجة احجام أجهزة الأمن عن التدخل فيها إلا فى حالات «الحوادث

الكبيرة، كحوادث العنف – الارهاب منذ مطلع التسعينات، لاسيما فى ظل الارتباط القائم من وجهة النظر الرسمية بين «الاجرام والارهاب والتطرف»، وهى مسألة سيتم عرضها لاحقاً.

وتغطى أيضاً النشاطات «الاجرامية» لبعض مهمشى الحضر مجالات أخرى كأعمال «البلطجة وفرض السيطرة» والتزوير و«الدعارة» والميسر وسرقة السيارات والمساكن والمحلات التجارية فى المناطق الثرية والممتلكات العامة، وهو ماينطبق بوجه خاص على مهمشى الحضر فى القاهرة الكبرى.(٤٦)

ويُلاحظ أنه ربما باستثناء «تجارة المخدرات»، لم تصل حتى الآن هذه النشاطات إلى حد «الجرائم المنظمة» من جانب «عصابات» كبيرة الحجم ومحكمة التنظيم، فمعظمها مايزال يتم بشكل فردى أو عن طريق عدد محدود من الأفراد في كل حادث. بيد أن انتشار هذه النشاطات – الجرائم صار مبعث قلق للدولة، وخاصة فى ظل أزمة البطالة بين الشباب وغيرها من المشكلات التى توفر بيئة ملائمة تشجع على مزيد من الانتشار لهذه الجرائم، فضلاً عن ارتباط الأخيرة «بالتطرف والارهاب» على النحو الذى سيتم توضيحه لاحقاً عند بحث مشكلة العنف السياسى فى ارتباطها بالهامشيين الحضريين.

مشكلة العلاقة بين الرجل والمرأة و«اختلاط الأدوار»

يُقصد «بالعلاقة بين الرجل والمرأة» العلاقة بين أدوار الرجل (أب / أخ / زوج / قريب) وأدوار المرأة (أم / ابنة / أخت / زوجة / قريبة) فى المجتمع المصرى والذى يقوم – كغيره من المجتمعات العربية – على أساس «سيطرة الرجل على المرأة فى اطار العائلة إستناداً إلى أسباب ثقافية تتعلق بقوامة الرجال ونواقص النساء وأسباب اجتماعية – اقتصادية تتعلق بتقسيم العمل والدور الانتاجى وتوزيع ثروة العائلة».(٤٧) بيد أن هذه الصورة «التقليدية» للعلاقة بين الرجل والمرأة فى المجتمع المصرى عموماً بدأت فى التغير نتيجة لتحولات وتغيرات اقتصادية واجتماعية كزيادة عمل المرأة وظاهرة هجرة الازواج بمفردهم أو كمرافقين لزوجاتهم العاملات فى البلدان العربية النفطية وأثرها فى «تأنيث الأسرة المصرية».(٤٨)

ولاتسلم هذه العلاقة من التغير فى المناطق الهامشية بحضر مصر، حتى لوكان أطرافها من المهاجرين الريفيين والذين نشأوا على «النمط التقليدى» لهذه العلاقة، مما ينعكس سلباً على العائلة؛ فكلما أصر الرجل كأب وزوج على الاستمرار فى ممارسة دوره «التقليدى» كلما نمت بذور التوتر الأسرى سواء مع الأبناء لاسيما إذا كانوا أكثر تعلماً وتأثراً بقيم المدينة أو مع الزوجة لاسيما إذا كانت عاملة.(٤٩)

إضافة إلى تعليم الأبناء أو عملهم حتى بدون استكمال تعليمهم وتسربهم منه مبكراً للانخراط فى العمل «عمالة الأطفال»، يشكل عمل المرأة فى «نشاطات مشروعة غير رسمية» تحدياً كبيراً للدور التقليدى للرجل فى المناطق الهامشية لأنه يتيح لها مصدراً مستقلاً للدخل. ويقدر البعض نسبة مساهمة المرأة فى القطاع الحضرى غير الرسمى (القطاع غير المنظم) فى مصر بحوالى (٦٤،٦٪) من اجمالى العمالة به، بالنظر إلى مايتصف به هذا القطاع من مرونة وتواضع هيكله التعليمى، لاسيما مع ارتفاع نسبة التسرب من العملية التعليمية بين الاناث أو عدم التحاقهن أصلاً بالمدارس.(٥٠)

وقد خلصت دراسة ميدانية لأحد أحياء القاهرة «الفقيرة» أجريت فى عام ١٩٨٣-١٩٨٤ إلى أن الأساس الاقتصادى للعائلة يؤثر بدرجة كبيرة فى توزيع الأدوار ونمط السلطة القائم بين الرجل والمرأة؛ حيث أظهرت أن الدخل الخاص للمرأة مهم فى تحقيق بعض المشاركة فى قرارات العائلة، ولايقل عن ذلك أهمية معرفة الزوجة حجم دخل زوجها لأن هذه المعرفة قد تحد من حرية الزوج فى التصرف فى دخل كله. وأشارت الدراسة إلى تفضيل الازواج عدم انخراط الزوجات فى العمل المأجور حتى فى أحوال المصاعب والأزمات كى لاينعكس ذلك بشكل سلبى على «سمعة الزوج» من حيث مقدرته على القيام بمسئولياته تجاه العائلة، بيد أن عمل المرأة فى بعض الحالات كان ضرورة تتجاوز كافة الاعتبارات. كما رصدت الدراسة حالات من المشاركة بين الرجل والمرأة فى إدارة اقتصاديات العائلة، خصوصاً فى حالات غياب الزوج أو هجرته. وأعربت جميع النساء فى عينة هذه الدراسة عن اعتقادهن أن الرجل هو المسئول الأول عن نفقات العائلة، إلا أنهن أكدن أهمية أن يكون للزوجة دخل تحسن به أحوال أولادها وعائلتها ونفسها.(٥١)

ثالثاً: ثقافة الهامشية الحضرية فى مصر

يثير هذا العنوان أكثر من تساؤل: هل هناك مايمكن تسميته «بثقافة فرعية» لمهمشى حضر مصر تختلف عن الثقافة العامة والحياة الحضرية الحديثة؟ ماهى عوامل التجانس والتنافر بين الهامشيين الحضريين؟ هل يشكل الفقر وحده محور هذه الثقافة، أم أن هناك عوامل أخرى ربما تكون أكثر أهمية من الفقر فى حد ذاته فى هذا الخصوص؟ وهل تشكل هذه الثقافة بالضرورة «ثقافة منحرفة» مما يجعل المعبرين عنها قوة سلبية فى تطور المجتمع وما من أمل فى تطويرها، أم أن هناك امكانية – فى ظل ظروف معينة – لتغيير اغتراب الهامشيين الحضريين؟

مهمشو الحضر و«ثقافة الفقر»

يؤدى تباين الأوضاع الاجتماعية – الاقتصادية فى المناطق الحضرية الهامشية فى مصر عن غيرها من المناطق فى العاصمة والمدن الأخرى، إلى اتصاف الأولى بأنماط للحياة والتفكير مختلفة إلى حد كبير عن تلك السائدة فى الأخيرة.

وثمة دراسات عديدة، مثل دراسات «أوسكار لويس» و«بيتر لويد» و«اليجاندرو بورتس» وغيرهم، تشير إلى اتصاف الهامشيين الحضريين فى الدول النامية عموماً بخصائص اجتماعية وثقافية معينة، من قبيل القدرية والسلبية والعجز واليأس والتشتت والاختلاط فى الادوار العائلية و«التحلل الجنسى» وغيرها من الخصائص التابعة من الفقر والتى تؤدى بدورها إلى استمرار هذا الفقر وتدعيمه «إعادة انتاج الفقر»، بمعنى «أن الفقراء مسؤلون عن فقرهم نتيجة استمرارهم فى تنشئة أجيالهم المتعاقبة على وضعية الفقر وتقبلها كمعطاة، أو نتيجة اتباعهم استراتيجية البقاء للتكيف مع ظروفهم الحياتية المتدهورة». (٥٢) ومن وجهة نظر هذه الدراسات، يؤدى هذا الفقر ومايرتبط به من خصائص وقيم اجتماعية إلى شعور الهامشيين الحضريين بالانتماء إلى إطار اجتماعى – اقتصادى وثقافى مختلف عن الاطار السائد والتعبير عن ثقافة مختلفة توصف «بثقافة الفقر» Culture of Poverty أو «ايديولوجية الفقر» بحكم ارتباطها بهذه الجماعات الحضرية الفقيرة المحرومة. (٥٣)

رغم الانتشار الواسع لمفهوم «ثقافة الفقر»، وتأثر العديد من الدراسات المصرية والعربية به، ورغم ما أظهره التحليل السابق لطائفة من المشكلات الاجتماعية المثارة فى المناطق الهامشية الحضرية بمصر من ارتباط هذه المشكلات بدرجة أو بأخرى بمشكلة الفقر، فإن قبول هذا المفهوم للتعبير عن الجوانب الاجتماعية والثقافية لظاهرة الهامشية الحضرية فى مصر ينطوى على قسط كبير من «التبسيط المخل» لأنه يكاد يختزل هذه الظاهرة المعقدة والمتداخلة الجوانب فى جانب واحد يتعلق بالفقر ويجعل منه المتغير الأصيل الذى تتشكل به المتغيرات الأخرى للظاهرة. يُضاف إلى ذلك ماسبق توضيحه عند تحليل الجوانب الاقتصادية لهذه الظاهرة، بشأن وجود فئات من العاملين بالقطاع الحضرى غير الرسمى فى مهن وأعمال مشروعة ذات دخول أعلى من العاملين فى بعض وحدات القطاع الرسمى، وكذا بروز فئات أخرى هامشية أتيحت لها فرص الثراء عن طريق ممارسة نشاطات مختلفة - بعضها لاغبار عليه من الناحية القانونية أو الشكلية - بالاستفادة من تحولات السياسة الاقتصادية للدولة منذ منتصف السبعينات.

مدى التجانس فى ثقافة المهمشين الحضريين

تتصف المناطق الهامشية الحضرية فى مصر بخصوص معينة من حيث أنماط الحياة مقارنة بالمجرى العام للحياة الحضرية فى المناطق الأخرى. بيد أن هذا لايعنى بالضرورة تعبير هذه المناطق الهامشية عن ثقافة سياسية متجانسة بدرجة يُعتد بها حتى يمكن وصفها بأنها «ثقافة فرعية» Sub-Culture بالمعنى المألوف فى الدراسات الغربية والذى عادة مايُستخدم للدلالة على «ثقافة جماعات متجانسة نسبياً ومتميزة فى قيمها ومعتقداتها وتوجهاتها ومعاييرها السياسية عن الثقافة السياسية السائدة فى المجتمع، كما هو الحال بخصوص ثقافات الأقليات». [٥٤]

ويعود ضعف التجانس بين الهامشيين الحضريين فى مصر إلى عدة عوامل، منها:

١- أن المناطق الهامشية بحضر مصر تضم خليطاً من الحضر الأصليين الفقراء ممن نزحوا لأسباب اقتصادية للإقامة بهذه المناطق، والمهاجرين الوافدين إلى هذه المناطق من الريف، مما يسفر عن «تجمعات نووية متنوعة الثقافات والتقاليد على هيئة

شرازم لايجمعها سوى الانتماء إلى هذه المناطق،(٥٥) وإن كانت هناك بالفعل عناصر أخرى أهم تربط بين هذه الجماعات كما سيتبين لاحقاً.

٢- أن سكان هذه المناطق يختلفون فى أصولهم الاجتماعية والمهنية - الاقتصادية و«الجهوية»، أى طبقاً للجهات التى جاءوا منها، كما هو الحال بين جماعات وافدة من الصعيد وأخرى من الدلتا. ويرتبط بذلك وجود ولاءات وانتماءات وعصبيات متنوعة طبقاً للاختلافات الجهوية بوجه خاص والتى لاتقتصر على الثنائية التقليدية (الوجه البحرى - الوجه القبلى)، وانما تشمل أيضاً تصنيفات أخرى عديدة طبقاً للمحافظة أو حتى القرية التى نزح منها المهاجرون.

وتظهر قوة هذه العصبيات وتأثيرها فى علاقات التضامن الأولى بين أعضاء العصبية الواحدة، لاسيما وأنهم عادة مايقيمون فى مساكن متجاورة بنفس الشوارع - الأزقة بالمناطق الهامشية، بل وتوجد بالقاهرة ومدن أخرى روابط أهلية عديدة تعبر عن الوافدين من محافظة معينة من المحافظات الطاردة، وهو ماينطبق بوجه خاص على محافظات الصعيد. وتظهر قوة هذه العصبيات من ناحية أخرى فى النزاعات الداخلية سواء بين أعضاء العصبية الواحدة، أو بينهم وبين أبناء عصبيات أخرى؛ ففى الحالة الأولى عادة ماتنفض النزاعات بسرعة ودون «خسائر كبيرة» على خلاف الوضع فى الحالة الثانية، ولكن حتى فى الأخيرة عادة ماتنفض النزاعات قبل تدخل «أجانب» من خارج المنطقة.(٥٦)

الاغتراب وثقافة الهامشية الحضرية

لايعنى ضعف التجانس بين مهمشى حضر مصر عدم وجود عناصر مشتركة توحد أو على الأقل تقرب بينهم وتجعلهم يعبرون نسبياً عن خصوصية معينة أو «ثقافة فرعية» مختلفة عن مجرى الثقافةالحضرية السائدة. وهذه العناصر تفرضها المشكلات الاجتماعية - الاقتصادية المثارة فى المناطق الهامشية، بما فيها الفقر، وموقف الدولة - والجماعات الأخرى فى المجتمع - إزاء هذه المشكلات.

وقد يصلح مصطلح «أجانب» سالف الذكر للالمام بهذه العناصر المشتركة والمتمركزة بالأساس حول مفهوم «الاغتراب» Alienation. وينصرف هذا المصطلح «الأجانب» إلى

«الغير» أو «الآخرين»، سواء كان هؤلاء من سكان المناطق الأخرى فى المدن وتحديداً الفئات الاجتماعية الأوفر حظاً والأكثر ثراء القاطنة فى «جيوب الثراء» والأحياء والمناطق الراقية التى لاتنفصل بعضها عن المناطق الهامشية الفقيرة سوى مسافات محدودة، أو كان هؤلاء من رموز ومسئولى الدولة بحكم محدودية اهتمامهم بالمشكلات الحادة المثارة فى المناطق الهامشية، لاسيما فى ظل شعور سكان هذه المناطق بعدم الرضا عن ظروفهم المعيشية الآخذة فى التدهور.(٥٧) ففى دراسة ميدانية بحى «المنيرة الغربية» بأمبابة عام ١٩٨٨ ، عبر (٨٦٪) من سكانه عن عدم شعورهم بالرضا عن أوضاعهم المعيشية المتدهورة.(٥٨)

وبهذا المعنى المحدد يمكن الحديث عن «ثقافة فرعية» للهامشيين الحضريين، ليس محورها الفقر فى حد ذاته، وإنما الاغتراب الاجتماعى والثقافى، دون اغفال أثر الفقر فى تدعيم هذا الأغتراب. وبعبارة أخرى قد يكون من الأفضل والأكثر دقة وصف هذه الثقافة «بثقافة الهامشية الحضرية» وليس «ثقافة الفقر» ، لأن الأولى أكثر اتساعاً وشمولاً وواقعية فى التعبير عن مجمل العوامل المؤدية إلى تميز واختلاف أو بالأحرى اغتراب مهمشى الحضر عن «الآخرين» .(٥٩)

وبعبارة موجزة، فإن الهامشية الحضرية ليست تخلفاً أو فقراً اقتصادياً فحسب، ولكنها ترتبط بقضية أبعد وأشمل، «فليس الهامشيون فقراء فى معظمهم فحسب، ولكنهم أيضاً غير منصهرين فى الثقافة والحياة الحضرية، وهم منعزلون جغرافياً لمعيشتهم على أطراف وتخوم المدن أو فى مناطق معينة شبه مغلقة داخلها، وهم وظيفياً محرومون من الخدمات والمرافق الحضرية والملائمة، ويعانون من الشعور بالاغتراب عن الثقافة الحضرية المحيطة وعن الجماعات الأخرى المتميزة من حولهم» .(٦٠)

اغتراب مهمشى الحضر وامكانات التغيير

لايعود اغتراب مهمشى حضر مصر، فى معظم الحالات، إلى مجرد افتقادهم القدرة أو الرغبة أو الاستعداد للتكيف مع الثقافة العامة أو الثقافة الحضرية السائدة، ولكنه يرجع بالأساس إلى عجز المدينة أو بالأحرى الدولة عن استيعابهم ودمجهم فى نسيجها

الاجتماعى – الاقتصادى والثقافى بدلاً من تركهم على هامش الحياة الحضرية والاكتفاء من حيث الواقع الفعلى بالنظر إلى مناطقهم أو معظمها كمجرد «بؤر لتفريخ الجريمة والتطرف».

وبصرف النظر عن أهتمام الدولة مؤخراً «بتطوير العشوائيات» أو بعضها، وهى مسألة سيتم التطرف إليها لاحقاً، فإن هذه النظرة ماتزال تتبناها واقعيا أوساط معينة بالدولة وفئات من علماء الاجتماع وغيرهم، وهى نظرة تعكس قصوراً فى فهم بيئة وعوامل وكيفية التعامل الجاد مع مشكلات هذه المناطق – بما فيها مشكلات «الجريمة والانحراف والتطرف».

ويبدو أن هذه النظرة، سواء عن وعى أو بدونه، متأثرة بدرجة كبير بمنظور «الباثولوجيا الاجتماعية» Social Pathology الذى يرى بذور الانحراف والمشكلات الاجتماعية الأخرى كاختلالات وحالات مرضية تكمن فى الفرد نفسه، وكذا بمنظور «باثولوجيا المنطقة» Area Pathology الذى يربط بين هذه المشكلات وبين مناطق التفكك الاجتماعى باعتبارها «مناطق موبوءة لاتنتج سوى الانحراف والجريمة». وتنتهى مثل هذه المنظورات إلى تأكيد مفهوم «الثقافات الفرعية المنحرفة» والقائم على اعتبار «أن المشكلات الاجتماعية ليست من صنع المجتمع، وإنما بعض فئاته كجماعات المنحرفين والفقراء والمهاجرين الأميين إلى المدن بسبب فشلهم فى التكيف وفى اقامة ارتباطات مشروعة مع القنوات المجتمعية والرسمية المتعارف عليها؛ ولولا وجود هذه الجماعات لكان بمقدور المجتمع أن يتمتع بكافة الفرص والامكانات السياسية والاقتصادية والتعليمية والصحية وغيرها». ويؤدى ذلك إلى عدم تناول المشكلات الاجتماعية فى المجتمع، بما فيها تلك المرتبطة بالهامشية الحضرية، فى اطارها الاجتماعى – السياسى والاقتصادى الفعلى، وعدم التعامل معها كقضايا مجتمعية وهموم متجذرة فى البناء الاجتماعى بمعناه الواسع.[٦١]

ومن هذه الزاوية يمكن القول أن ثقافة الهامشيين الحضريين «ثقافة الاغتراب» والمشكلات الاجتماعية المرتبطة بهم تشكل بالأساس نتاج ظروف مجتمعية بالمعنى الشامل، وبالتالى تصبح قابلة للتغيير فى إطار تغييرات حقيقية وجوهرية فى هذه الظروف

والأوضاع.[٦٢] ويتفق ذلك مع تأكيد دراسة نقدية للتفسيرات النفسية للمجتمع والثقافة العربية ،أن دراسة التوجهات القيمية المختلفة فى أى مجتمع عربى طبقاً للانقسامات الاجتماعية والطبقية والجهوية وأنماط المعيشة وطبيعة الارتباطات الاجتماعية والنظم السائدة، تقتضى انطلاق التحليل من منظور ديناميكي يضمن التركيز على العلاقات والأوضاع الاجتماعية بدرجة أكبر من الخصائص الثابتة لجماعات معينة -- كتلك المميزة للجماعات الهامشية الحضرية، إذ أن هذه الخصائص مرتبطة بالظروف والأوضاع الاجتماعية وقابلة للتغيير فى إطار اجتماعى وتاريخى فى عملية تغيير للمجتمع ومؤسساته وأبنيته، .[٦٣]

هوامش الفصل الثانى

١- د. محمد نور فرحات، «العنف السياسى والجماعات الهامشية: بحث فى التاريخ الاجتماعى لجماعات الجعيدية والزعر، نموذج مصر»، بحث مقدم إلى ندوة «العنف والسياسة فى الوطن العربى» التى نظمها منتدى الفكر العربى ومركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة واتحاد المحامين العرب، القاهرة: ٢٧-٢٨ فبراير ١٩٨٧، ص١٦.

٢- د. أميرة عبد اللطيف مشهور، د. عالية المهدى، جيهان دياب، «القطاع غير الرسمى فى حضر مصر: اطار نظرى للدراسة»، المجلة الاجتماعية القومية (القاهرة: المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد ٢٥، العدد ٢، مايو ١٩٨٨)، ص ٣٤-٣٥.

٣- نفس المصدر، ص ٢١.

٤- د. جلال معوض، «الهامشية الحضرية فى مصر: نظرة نقدية»، فى: د. كمال المنوفى، د. حسنين توفيق (محرران)، الثقافة السياسية فى مصر بين الاستمرارية والتغير، أعمال المؤتمر السنوى السابع للبحوث السياسية، القاهرة: ٤-٧ ديسمبر ١٩٩٣ (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، المجلد الأول، ١٩٩٤)، ص ٥٢٠.

٥- ينطبق ذلك فى حالة «بنها»، عاصمة القليوبية، على معظم مناطقها شبه الريفية مثل «عزبة السوق» وامتداداتها و«منشأة الزراعة / الزهور»، ومناطق أخرى حافلة «بالورش والسكان» بما فيها مناطق سكنية حديثة نسبياً مثل «مساكن الرملة» و«مساكن طابا» و«مساكن أتريب». لمزيد من التفاصيل فى هذا الخصوص، أنظر:

د. جلال معوض، «دراسة ميدانية لانتخابات مجلس الشعب ١٩٩٥ فى دائرة بنها»، فى: انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٥، تحرير د. كمال المنوفى (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٦)، ص ٨-٩.

٦- د. أميرة مشهور (وآخرون)، مصدر سابق، ص ٢١-٢٢.

٧- نفس المصدر، ص ١٦-٢٠.

٨- د. جلال معوض، «الهامشية الحضرية فى مصر»، ص ٥٢٠-٥٢١. وأنظر أيضاً:

د. اسماعيل قيرة، «الهامشية الحضرية بين الخرافة والواقع»، مجلة المستقبل العربى (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة ١٤، العدد ١٥٣، نوفمبر ١٩٩١)، ص ٣٨-٣٩.

٩- د. عزيز على عبد الرازق، «مواجهة البطالة عبر الآليات غير المنظمة»، الأهرام (١٩٩٦/٢/٢١)، ص ١٠.

١٠- د. جلال معوض، «الاصلاح الاقتصادى فى مصر: الآثار الاجتماعية والسياسية»، بحث مقدم إلى ندوة «شركاء فى التنمية: الجوانب السياسية والاجتماعية للاصلاح الاقتصادى فى مصر» التى نظمها مركز دراسات وبحوث الدول النامية بجامعة القاهرة والجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، القاهرة: ٢٦ يونيو ١٩٩٥، ص ٩-١٠.

١١- نفس المصدر، ص ١٠-١٢.

١٢- الأهرام (القاهرة، ١٩٩٦/١/١٩)، ص ٩.

١٣- د. جلال معوض، «الاصلاح الاقتصادى فى مصر...»، ص ١١.

١٤- نفس المصدر والصفحة.

١٥- الأهرام (١٩٩٥/٥/٢٤)، ص ١١.

١٦- من هذه الدراسات:

د. أميرة مشهور (وآخرون)، مصدر سابق، ص ٣٦-٣٨.

د. عزيز على عبد الرازق، مصدر سابق، ص ١٠.

١٧- معهد الدراسات الاجتماعية (لاهاى - هولندا)، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بجمهورية مصر العربية، امكانات التنمية بين ذوى مستوى المعيشة المنخفض (القاهرة: أبريل ١٩٨٣)، ص ١٥١.

١٨- نفس المصدر، ص ٢٣٠.

١٩- الاهرام (١٩٩٣/١٢/٢٤)، ص ٧.

٢٠- د. جلال معوض، «الهامشية الحضرية فى مصر...»، ص ٥٢٥.

٢١- د. سمير رضوان، «القوى العاملة العربية: الواقع وآفاق المستقبل»، مجلة المستقبل العربى (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة ١٠، العدد ١٠٩، مارس ١٩٨٨)، ص ٤٩.

٢٢- تُعرف التنمية الاقتصادية تعريفات مختلفة، ولكن من أكثرها دقة وشمولاً تعريفها بأنها «عملية مخططة يتم فيها إدخال تغييرات جذرية بعيدة الأمد فى الهياكل والقطاعات الاقتصادية المجتمع انطلاقاً من مفهوم التطوير المتوازن، مع اعطاء أهمية خاصة للقطاع الصناعى، دون اغفال علاقات الترابط والاعتماد المتبادل بين هذه القطاعات، ورفع مستوى الاداء الاقتصادى للمجتمع بشكل ديناميكى مستمر، وانتاج السلع والخدمات اللازمة لاشباع الحاجات الاجتماعية الأساسية، وتوفير فرص العمل المنتج لكل قادر على العمل، وضمان العدالة فى توزيع أعباء وعوائد التنمية على الفئات

الاجتماعية المختلفة، وضمان المشاركة الشعبية في جهود التنمية، وانتهاج سياسة الاعتماد على الذات لتحقيق التنمية المستقلة. لمزيد من التفاصيل عن عناصر هذا التعريف، أنظر:

Yusif A. Sayigh, The Arab Economy: Past Performance And Future Prospects (New York: Oxford University Press, 1982), pp. 136-138.

جلال معوض، علاقة القيادة بالظاهرة الانمائية: دراسة في المنطقة العربية، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، ١٩٨٥، ص ٧٥-٧٨.

٢٣- د. سمير رضوان، مصدر سابق، هامش (٩)، ص ٤٩.

د. جلال معوض، الاصلاح الاقتصادي في مصر...، مصدر سابق، ص ١٣-١٤.

٢٤- لمزيد من التفاصيل في هذا الصدد، أنظر:

٢٥- د. جلال معوض، السياسة والتغير الاجتماعي في الوطن العربي (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، الكتاب ٥٥، الطبعة الأولى، ١٩٩٤)، ص ١٥٢.

٢٦- لمزيد من التفاصيل عن مؤشرات التفاوت الاجتماعي في مصر، أنظر:

د. جلال معوض، «الاصلاح الاقتصادي في مصر...»، ص ١٥-١٧.

٢٧- د. هدى محمد صبحي مصطفى، «الفقر والفوارق الدخلية في مصر»، بحث مقدم إلى ندوة «شركاء في التنمية: الجوانب السياسية والاجتماعية للاصلاح الاقتصادي في مصر»، نظمها مركز دراسات وبحوث الدول النامية بجامعة القاهرة والجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، القاهرة: ٢٦ يونيو ١٩٩٥، ص ٥-٦.

٢٨- أجرى الصندوق الاجتماعي دراسة في هذا الصدد عام ١٩٨٧/٨٦، خلص فيها إلى أن أفقر المحافظات تتركز في الوجه القبلي وأولها قنا ثم سوهاج فالمنيا وأسيوط، وأن المنوفية أفقر محافظات الوجه البحري، وأن احياء معينة «هامشية» بالقاهرة يتركز فيها الفقر. لمزيد من التفاصيل، أنظر:

د. هدى مصطفى، المصدر السابق، ص ١٣.

٢٩- تقدير د. محمد سمير مصطفى، في: ندوة «الابعاد الاجتماعية للاصلاح الاقتصادي في مصر» التي نظمها معهد التخطيط القومي بالقاهرة في ٢٩ أكتوبر ١٩٩٤، صحيفة الاهرام (٣٠/١٠/١٩٩٤)، ص ١١.

٣٠- د. محمد نور فرحات، «العنف السياسي والجماعات الهامشية...»، مصدر سابق، ص ١٧.

٣١- د. على الصاوي، «العشوائيات وتجارب التنمية»، ورقة عمل أساسية في ندوة «العشوائيات وتجارب التنمية» التي نظمها مركز دراسات وبحوث الدول النامية بجامعة القاهرة، القاهرة: ١٤ نوفمبر ١٩٩٥)، ص ٦٩.

٣٢- نبيل عمر، «القاهرة مدينة تحت الحصار: التجمعات العشوائية»، الأهرام (١٩٩٢/٣/٤)، ص١٣ ولنفس الكاتب، «الجبل والناس...»، الأهرام (١٩٩٣/١٢/١٨)، ص ٣.

٣٣- سيد على، «شبرا الخيمة: مدينة العشوائيات»، الأهرام (١٩٩٦/٢/١٥)، ص ١٣.

٣٤- نتائج دراسة أتمتها عام ١٩٨٨ د. اقبال السمالوطى، بتكليف من حى شمال الجيزة التابع له حى المنيرة، منشورة فى: نبيل عمر، «إمارة إمبابة للتطرف»، الأهرام (١٩٩٢/١٢/٨)، ص٣.

٣٥- د. سعيد اسماعيل على، محنة التعليم فى مصر (القاهرة: حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، سلسلة كتاب الأهالى، الكتاب ٤، نوفمبر ١٩٨٤)، ص ١٣١-١٣٣.

٣٦- عبد السلام نوير، الحراك الاجتماعى والتغير السياسى فى مصر: ١٩٧٤-١٩٨٧، رسالة ماجستير فى العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، ١٩٩٣، ص ٢٥٩-٢٦٠.

٣٧- الأهرام (١٩٩٦/٣/٦)، ص ١٥.

٣٨- نبيل عمر، «القاهرة مدينة تحت الحصار...»، مصدر سابق، ص ٣.

٣٩- د. أحمد المجدوب،فى: «مجرم الغد.. صناعة الأمس!»، تحقيق محمد جمال الدين، الأهرام (١٩٩٥/٥/٣)، ص ٣.

٤٠- اللواء/ مشرف على مشرف، مدير الادارة العامة لرعاية الأحداث، فى: المصدر السابق، ص ٣.

٤١- عايدة البطران، فى: ندوة «السكان والأمن» التى نظمها المركز الديموغرافى ووزارة الداخلية فى القاهرة فى ٢١ فبراير ١٩٩٦، وعرضت أعمالها: صفاء شاكر، الأهرام (١٩٩٦/٢/٢٣)، ص ٧.

٤٢- د. على الصاوى، «العشوائيات وتجارب التنمية»، مصدر سابق، ص ٤٥.

٤٣- على فهمى، فى: «القاهرة مدينة تحت الحصار...»، مصدر سابق، ص ٣.

٤٤- على سبيل المثال تبين لأجهزة الأمن خلال عملية واسعة النطاق نفذتها فى «امبابة» فى نهاية عام ١٩٩٢ فى إطار حملتها ضد الارهاب، أن أكثر جرائم الحى تنظيماً تجارة المخدرات التى ينتشر موزعوها فى المنطقة لبيع «البانجو» للشباب و«الحشيش» للأجيال الأكبر سناً و«الماكس» للمترددين على «بيوت الدعارة»، ويجند الموزعون الكبار لهذا الغرض أعداداً كبيرة من الهاربين من الخدمة العسكرية ومن العاطلين ومن العمال ممن لم يعتادوا العمل الشاق وغيرهم، وتأتى هذه المخدرات من «تجار معروفين» فى مناطق بالجيزة (كوم السمن - الجعافرة - بشتيل - البراجيل). أنظر فى هذا الصدد:

نبيل عمر، «إمارة امبابة للتطرف»، الأهرام (١٩٩٢/١٢/٨)، ص ٣.

٤٥- على سبيل المثال، خلال حملة أمنية كبيرة على المناطق العشوائية - الهامشية بطوخ وشبرا الخيمة وبنها والخانكة فى الأسبوع الأول من يونيو ١٩٩٥ لمباحث القليوبية بالتنسيق مع إدارة مكافحة المخدرات ومباحث أمن الدولة والتموين والمرور، تم ضبط (١٢) كيلو مخدرات عبارة عن (٣) كيلو «أفيون» و(٥) كيلو «بانجو» وكيلو «هيروين»، فضلاً عن (٣) آلاف سم «ماكس» و(١١٠) آلاف قرص مخدر و(١١٠) زجاجات «كودافين»، إضافة إلى قضايا أخرى متنوعة. أنظر فى هذا الصدد:

الأهرام (١٩٩٥/٦/١١)، ص ٢٣.

٤٦- على سبيل المثال، كان من بين القضايا التى تم ضبطها خلال الحملة الأمنية سالفة الذكر بالقليوبية فى يونيو ١٩٩٥، ضبط (١٥) عصابة تخصص أفرادها فى سرقة السيارات والمساكن والمحلات التجارية واعترفوا بارتكاب (٤١) حادث سرقة، و(٣) قضايا تزوير، و(٣١٧) قضية آداب عامة وقمار و(١٤٣) أعمال «بلطجة» وفرض السيطرة «الاتاوات»، وضبط (٤٠٠) شخص مشتبه فيهم جنائياً. وفى أغسطس ١٩٩٢ أكتشفت سلطات الأمن لدى «اقتحامها» عزبة «أبو قرن» الواقعة بين منطقة «أبو السعود» بمصر القديمة ومنطقة «الجيارة» على طريق صلاح سالم، وتغطى نحو (٥٠) فداناً ويقيم بها أكثر من (١٥) ألف نسمة بعضهم من «الخارجين على القانون» ومن الهاربين من قضايا وأحكام سابقة فى محافظات أخرى، أكتشفت وجود مخابئ وسراديب أسفل بيوتها تحتوى على معظم حصيلة حوادث السطو المتكررة على محطات الكهرباء وخطوط السكك الحديدية وشركة «مصر للمشروعات الكهربائية والميكانيكية» وشركة «ايليكت» الواقعة أسفل كوبرى «الأوتوستراد»، حيث تم العثور على (١٠٠) طن حديد تسليح و(٤٠) طناً من قضبان السكك الحديدية وكميات كبيرة من الكابلات النحاسية وأسلاك الهاتف المسروقة وعدد كبير من السيارات المسروقة، فضلاً عن كميات كبيرة من المخدرات المعدة للتوزيع ... أنظر على التوالى:

الأهرام (١٩٩٥/٦/١١)، ص ٢٣. الأهرام (١٩٩٢/٩/٦)، ص ٧.

٤٧- د. ثريا التركى، د. هدى زريق، «تغير القيم فى العائلة العربية»، مجلة المستقبل العربى (بيروت، السنة ١٨، العدد ٢٠٠، أكتوبر ١٩٩٥)، ص ٩٣.

٤٨- Saad Eddin Ibrahim, "Oil, Migration And The New Arab Social Order", in: Malcolm H. Kerr and El Sayed Yassin, eds., Rich And Poor States In The Middle East: Egypt And The New Arab Order (Boulder, Colorado: Westview Press, 1982), pp. 40-41.

٤٩- د. على الصاوى، «العشوائيات وتجارب التنمية»، مصدر سابق، ص ٤١.

٥٠- د. عزيز على عبد الرازق، «مواجهة البطالة عبر الآليات غير المنظمة»، الأهرام (١٩٩٦/٢/٢١)، ص ١٠.

٥١- د. ثريا التركى، د. هدى زريق، مصدر سابق، ص ٩٤. والدراسة المشارة إليها هى:

Homa Hoodfar, "Household Budgeting And Financial Management In a Lower - Income Cairo Neighborhood", in: Daisy Hilse Dwyer and Judith Bruce, eds., A Home Divided: Women And Income In The Third World (Stanford, Cal.: Stanford University Press, 1988), pp. 141-142.

٥٢- د. على الصاوى، مصدر سابق، ص ٣٩.

٥٣- أنظر فى هذا الصدد:

Peter Lloyd, Slums of Hope: Shanty Towns of The Third World (Manchester: Manchester University Press, 1979), pp. 207-209.

Alejandro Portes, "Comparative Ideologies of Poverty And Equity", in: Irvng Louis Horowitz, ed., Equaity, Income And Policy: Comparative Studies In Three Worlds Of Development (New York: Praeger Publishers, Inc., 1977), pp. 75-78.

٥٤- لمزيد من التفاصيل فى هذا الصدد، أنظر:

د. كمال المنوفى، أصول النظم السياسية المقارنة (الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٨٧)، ص ١٤٩-١٦٢.

٥٥- د. على الصاوى، مصدر سابق، ص ٣٩.

٥٦- د. جلال معوض، «الهامشية الحضرية فى مصر»، مصدر سابق، ص ٥٦٣. وأنظر أيضاً فى نفس السياق: نبيل عمر، «القاهرة مدينة تحت الحصار: التجمعات العشوائية»، مصدر سابق، ص ٣.

٥٧- د. جلال معوض، «الهامشية الحضرية فى مصر»، ص ٥٦٤.

٥٨- قامت بهذه الدراسة د. اقبال الأمير السمالوطى، نقلاً عن:

نبيل عمر، «إمارة امبابة للتطرف»، الأهرام (١٩٩٢/١٢/٨)، ص ٣.

٥٩- د. جلال معوض، المصدر السابق، ص ٥٦٤.

٦٠- د. السيد الحسينى، المدينة: دراسة فى علم الاجتماع الحضرى (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨١)، ص ١٧٦. وانظر أيضاً: د. اسماعيل قيرة، «الهامشية الحضرية....»، مصدر سابق، ص ٢٩.

٦١- د. سالم سارى، «علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية العربية: هموم واهتمامات»، مجلة المستقبل العربى (بيروت، السنة ٦، العدد ٥٨، ديسمبر ١٩٨٣)، ص ٥٩، ص ٦٣.

٦٢- د. جلال معوض، «الهامشية الحضرية فى مصر»، ص ٥٦٦.

٦٣- Halim Barakat, "Beyond The Always And The Never: A Critique Of Social Psychological Interpretations of Arab Society And Culture", in: Hisham Sharabi, ed., Politics And The Arab World: Critical Responses (New York and London: Routledge, Chapman & Hall, Inc., 1990), pp. 145-146; p. 156.

الفصل الثالث

الهامشيون الحضريون والمشاركة السياسية فى مصر

الفصل الثالث

الهامشيون الحضريون والمشاركة السياسية فى مصر

إذا كان «الاغتراب» يشكل جوهر ثقافة الهامشيين الحضريين فى مصر، فإنه من المتصور أن يعبر هؤلاء بالضرورة عن «الهامشية السياسية» والتى تبدو فى اللامبالاة وعدم الاكتراث بما يدور حولهم وعدم الاسهام فى الاحزاب السياسية وعدم أو محدودية التصويت فى الانتخابات والاستفتاءات وعدم الترشيح فيها واتخاذ موقف «المتفرج» على الأحداث العامة دون الاسهام بأى دور فى صنع القرارت بشأنها، وذلك بحكم مايتعرضون له فى حياتهم من ضغوط معيشية ونظامية لاتتيح لهم سوى التفكير فى قوت يومهم.

رغم أن هذا التصور صحيح جزئياً، إلا أنه قابل للمناقشة والمراجعة فى ضوء تحليل الأوضاع الفعلية للهامشيين الحضريين واتجاهاتهم – وغيرهم من المصريين – إزاء قضية المشاركة السياسية. وبعبارة أخرى، وكما سيتبين من التحليل التالى، فإن الهامشيين – رغم اللامبالاة بوجه عام – يشاركون ولو على نطاق ما «محدود» فى السياسة، بل أن مناطقهم تكتسب أهمية خاصة خلال الانتخابات تفوق الأهمية التى يوليها المرشحون للمناطق الأخرى «الراقية – الثرية»؛ كما أن موقفهم إزاء المشاركة من عدمه ينبغى تحليله ليس فقط فى ضوء أوضاعهم الاجتماعية– الاقتصادية، ولكن أيضاً فى ضوء موقف المجتمع ككل تجاه هذه القضية باعتبارهم جزء – وإن كان متميزاً بخصوصية معينة – من هذا المجتمع وثقافته السياسية.

أولاً: مهمشو حضر مصر واللامبالاة وجذورها التاريخية والثقافية

تشكل اللامبالاة سمة أساسية من سمات الثقافة السياسية لمهمشى حضر مصر، فضلاً عن «الشك المتبادل» بينهم وبين السلطة. وقد كانت هاتان السمتان، بآثارهما السلبية فى موقف الهامشيين الحضريين إزاء مسألة المشاركة السياسية، موضع تحليل أحدى الدراسات من منظور تاريخى يبرز استمراريتهما لدى المهمشين فى مصر وفى القاهرة بوجه خاص منذ العصر الوسيط وحتى الآن.[١] وتتلخص أهم ماخلصت إليه هذه الدراسة من تحليلها للسمة الأولى – مع صعوبة فصلها عن الثانية – فيما يلى:

١- أن مهمشى الحضر، كغالبية المصريين، تسود بينهم قيم «القدرية والتواكل والسلبية» ذات الجذور التاريخية والمرتبطة «بالقهر السلطوى والتمايز الطبقى الصارخ». ومن ذلك ماورد فى نفح الطيب «للمقرى» من وصف الرحالة «ابن سعيد» لأهل الفسطاط والقاهرة عام ٦٣٩ هـ «... وجملة الحال أن أهل الفسطاط فى نهاية من اللطافة واللين فى الكلام، وتحت ذلك من الملق وقلة المبالاة... أما القاهرة فهى مستحسنة للفقير الذى لايخاف طلب زكاة ولاترسيماً ولاعذاباً، والفقير فيها يستريح لوجود السماع والفرجة فى ظواهرها ودواخلها، وقلة الاعتراض عليه فيما تذهب إليه نفسه...» واستمرت هذه السمات الثقافية السلبية المميزة لمهمشى القاهرة فى العهود التاريخية اللاحقة نتيجة «أنظمة الحكم القهرية» المتعاقبة.(٢)

٢- أن هذه الأوضاع - الأنظمة أفرزت أيضاً فى مقابل السلبية واللامبالاة «صوراً عديدة من الحيل الدفاعية التى كان ومايزال المهمشون يلوذون بها فى مواجهة السلطة القاهرة، من أمثال النكتة والشائعة والسخرية وكافة مظاهر السلبية وانعدام أوقلة الثقة فى الحكومة، وما إلى ذلك من الأنانية التى أبدعها الوجدان الشعبى دفاعاً عن كيانه ووجوده. فالعوام يتفادون الصدام المباشر برموز السلطة، بل يراعون الحكمة والتقية والتخفى وجر قدم السلطة إلى التهلكة وخداعها والالتفاف من حولها، فإن سمحت الفرصة كالوا لها اللعنات، ويستعيذون فى هذا كله بالصبر والزمن والموت الذى يدرك الكافة فى يوم ما. وحتى فى مواجهة التاريخ الرسمى، فإن للعوام تواريخهم الخاصة يرتبون فيها الوقائع ليس كما حدثت بالفعل، بل وفق ماكانوا يتمنون حدوثه؛ وهكذا أبدع الوجدان الشعبى نوعاً متميزاً من الابداع الفنى الشعبى المتمثل فى السيرة الشعبية التى حاول العوام من خلالها تجسيد حلمهم الشعبى بالمشاركة فى السلطة مقابل ابعادهم عنها فى الواقع، وبالعدل فى مقابل مايعانونه من ظلم...»(٣)

٣- أن الاستمرارية الراهنة لهذه السمات الثقافية للعوام - المهمشين بالقاهرة تنعكس بالضرورة على سلوكهم السياسى وعلى ثقافتهم السياسية: «فالخصومة غير المعلنة بين الحرافيش - المهمشين والسلطة والقائمة على مدى التاريخ المصرى منذ العصر الوسيط على الأقل وحتى الآن خصومة من نوع خاص، فهى لاتتسم بالعنف فى أغلب الأحيان، وإنما يغلفها شئ من الدهاء وحسن الحيلة والفهلوة والملق. وحتى عند التعامل مع رموز

السلطة فى فئاتها ومراتبها الدنيا، فإن الأسلحة الدفاعية للعوام لاتتغير - وإن أُضيف إليها الرشوة..... وهناك خطوط محددة وغير متوازية تحكم العلاقة بين المصرى والسلطة، وهى خطوط لاتتشابك وإن حدث ذلك تصبح استمرارية العلاقات بين الطرفين مهددة بالكامل. فالسلطة تسمح بالتعبير الشفهى، فهو غير ضار، ويحسن أن يكون من قبيل الثرثرة الفكاهية؛ والعوام يسمحون للسلطة بممارسة شئ وكل شئ عدا حرمانهم من الحد الأدنى من لقمة العيش أو حرمانهم من الفرجة والتى تُعد الرغبة فيها ذات مرتبة متقدمة لدى العوام» .(٤)

٤- أن دراسة ميدانية لصاحب هذه الدراسة تؤيد نتائجها سمة اللامبالاة لدى مهمشى حضر مصر. فخلال شهرى سبتمبر وأكتوبر ١٩٩٣، أجرى مقابلات مع (٢٠) فرداً من العوام - المهمشين من ذوى «الأصول القاهرية الخالصة» والمقيمين بمناطق هامشية بالقاهرة (دار السلام - الشرابية - الأبجية) وبالجيزة (أرض اللواء)، واتسمت هذه المقابلات بشئ من العفوية والمرونة وبدون طرح أسئلة مقننة، بل كانت تدور المناقشات تلقائية حول موضوعات كثيرة منها الموضوع المعنى وهو الرأى المتعلق بمسألة «تجديد ولاية رئيس الجمهورية لفترة ثالثة رغم اعلانه من قبل عن عدم رغبته فى ذلك» وما يُزمع من تغيير فى الحكومة بعد التجديد. وكان من أبرز نتائج هذه المقابلات:(٥)

أ- أن تسعاً من ستة عشر من الذكور الذين تمت مقابلتهم ذكروا أنهم يحوزون بطاقات انتخابية ولكنهم «غير متحمسين للادلاء بارائهم - اصواتهم فى الاستفتاء على التجديد لأن النتيجة تحصيل حاصل». وأبدى اثنان من السبعة الآخرين «رغبة حميمة فى محاولة استخراج بطاقات انتخابية»، وأكتفى الآخرون بتقرير أنهم «غير مقيدين بجداول الانتخاب».

ب- أن الاناث الاربعة بالعينة لايحزن بطاقات انتخابية وغير مقيدات بالجداول، إلا أنهن أبدين حماساً أكبر من الرجال فى استخراج البطاقات - مع رغبة فى تيسير حصولهن عليها بدون جهد.

جـ- أن أى فرد ممن تمت مقابلتهم من الذكور والاناث على حد سواء لم يبد أى اعتراض على «شخص الرئيس» والتجديد لفترة ثالثة أو حتى أكثر من ذلك فى المستقبل». بيد أنه كان من الواضح أيضاً «أن عدم الاعتراض يأتى فى إطار

واضح من عدم المبالاة، فالنتيجة واحدة، وربنا يولى من يصلح ونحو ذلك»، فضلاً عن أن «عدم ابداء اعتراض ما، قد يكون نوعاً من التقية ومحاولة اخفاء الرأى الحقيقى».

ء – وبالنسبة للتعديلات المتوقعة – آنذاك – على شكل وتكوين الحكومة، فقد شاعت أثناء المقابلات «نغمة واضحة من اللامبالاة تجاه أى تغيير ممكن الحدوث»، وأبدى عدد محدود من أفراد العينة رغبات محددة تتمثل فى «عدم المساس بمجانية التعليم أو بأوضاعهم كمستأجرين لمساكن».

وفى دراسة ميدانية أجراها الباحث للعملية الانتخابية بدائرة بنها (الدائرة الأولى بمحافظة القليوبية) فى انتخابات ١٩٩٥ البرلمانية، مع مراعاة التحفظ الواجب عند التعميم، كان من بين النتائج مايؤيد «اللامبالاة» السائدة بين معظم الهامشيين الحضريين:(٦)

١– أن مدينة بنها والتى يبلغ عدد سكانها حوالى (١٤٨,١٧٩) نسمة، يتركز معظمهم فى الأحياء القديمة و«العزب» والمناطق شبه الريفية التابعة لها إداريا، لايتجاوز عدد المقيديد منهم بالجداول الانتخابية (٣٧,٣٣٤) نسمة بنسبة (٣٦,١ ٪) من اجمالى المقيدين بالدائرة،(٧) ولم يصوت منهم فى انتخابات الجولة الأولى سوى (٥٨٨٥) ناخب بنسبة (١٥,٨ ٪) من مجموع المقيدين بالمدينة وانخفضت أعداد المصوتين منها نسبياً فى انتخابات الاعادة.(٨)

٢– أن التزايد الكبير وغير المسبوق فى تاريخ انتخابات الدائرة فى عدد المرشحين والذى بلغ (٢١) مرشحاً، واكبته من ناحية هيمنة الأصول القروية على غالبية المرشحين (١٥) مرشحاً، وواكبته من ناحية أخرى عدم انتماء مرشحى المدينة باستثناء حالة واحدة إلى الاحياء القديمة – العزب.(٩) ويمكن تفسير ذلك فى ضوء الخصوصية المجتمعية لانتخابات الدائرة لاسيما قوة تأثير الانتماءات العصبية – القروية فى الانتخابات، فضلاً عن الارتفاع الكبير فى نفقات حملات الدعاية الانتخابية.

٣– أن استطلاع رأى عينة مكونة من (١١٢) ناخب بالدائرة قبل إجراء الانتخابات، وكان من بينهم ستة أفراد من المهمشين من الذكور والاناث من الباعة الجائلين وعمال

الطلاء والورش وغيرهم، بالاعتماد على أسلوب المقابلة وتطبيق «استمارة مفتوحة»، اسفرت نتائجه بخصوص هؤلاء المهمشين عما يلي:

أ - أبدى (٤) من المهمشين بنسبة (٦٦,٧ ٪) من مجموعهم بالعينة عدم توافر أى رغبة أو استعداد لديهم للتصويت فى الانتخابات، وساقوا أسباباً عديدة لهذا الموقف «عدم الاقتناع بالانتخابات وجديتها، عدم الاقتناع بالمرشحين وأهدافهم، عدم حب السياسة والانتخابات، عدم توقع وفاء المرشحين بوعودهم، الانغماس فى العمل اليومى الشاق، وغيرها».[١٠]

ب- رفض (٤) أفراد منهم بنفس النسبة من مجموعهم بالعينة الاجابة عن تساؤل يتعلق بتقدير وجود اختلاف فى انتخابات ١٩٩٥ مقارنة بالانتخابات السابقة. فيما رأى (٥) أفراد منهم بنسبة (٨٣,٣ ٪) من مجموعهم أن السبب الرئيسى لكثرة المرشحين فى هذه الانتخابات يرتبط «برغبة المرشحين فى حيازة السلطة والنفوذ وتحقيق مصالحهم الخاصة».[١١] ولعل هذا يفسر امتناع (٣) أفراد منهم عن الاجابة عن تساؤل خاص بتصور خصائص «المرشح الأفضل»، فيما انقسم الباقون بين أثنين اشارا إلى صفة «الانتماء إلى نفس البلد» وواحد أشار إلى صفة «تواجد المرشح بعد فوره بالدائرة لتقديم خدمات خاصة».[١٢]

جـ- رداً على سؤال يتعلق بتصورهم - رأيهم فى دور النائب، أشار أحد المهمشين بالعينة إلى «دور النائب فى تقديم خدمات شخصية لأهل البلد»، وأشار ثلاثة آخرون إلى «أن النائب لن يفعل شيئاً وسيمثل مصالحه فقط»، فيما آثر الباقيان التزام الصمت. وعن تصورهم لدور البرلمان، وما إذا كان يؤدى دوراً مهماً أوله دور مهم ولكن لايؤديه بالشكل المطلوب أو ليس له أى دور على الاطلاق، رفض جميع المهمشين بالعينة الخوض فى هذا الموضوع.[١٣]

ثانياً: مهمشو حضر مصر والمشاركة المحدودة وعواملها المجتمعية

لايحول افتقاد الهامشيين الحضريين فى مصر أو معظمهم للمستلزمات الاجتماعية - الاقتصادية للمشاركة السياسية دون توافر قدر من الاهتمام والمشاركة لديهم، وإن كانت هذه المشاركة تتصف من ناحية بخصوصية معينة بتأثير الضغوط المجتمعية والنظامية

التي يتعرضون لها، وتتصف من ناحية أخرى بالمحدودية النسبية مقارنة بفئات وجماعات أخرى في المجتمع.

يذكر أحد الباحثين بخصوص السمة الأولى:(١٤)

«لاتشكل الفئات الهامشية الحضرية قوة عمل سلبية، لأنها على دراية بما يجرى حولها، وتساهم فى الحياة الحضرية السياسية من خلال المشاركة فى الانتخابات والانتماء إلى الاحزاب السياسية والجمعيات المختلفة. بيد أنها تشكل من ناحية ثانية فئات اجتماعية مظلومة ومهانة وتتعرض لأبشع أنواع الاستغلال من جانب المزودين بالسلع والمواد الأولية والوسطاء وغيرهم، وتتعرض لصور عديدة من المحاصرة والاستغلال تبدأ من المضايقات والازعاج وتنتهى بالمصادرة والتغريم.(١٥) وبوجه عام يطغى على أعضاء هذه الفئات سمة الفعل الاجتماعى المجزأ، إذ أن توزيعهم عبر مناطق مختلفة بالمدينة وتنقل بعضهم وصعوبات المحيط الاجتماعى وغيرها من المعوقات تؤدى إلى تقليل احتمالات الاحتكاك والتفاعل والمناقشة للمشكلات المشتركة، ولذلك عادة مايبادر العاملون فى المهنة الواحدة إلى الدفاع عن أنفسهم دون أى تنسيق بينهم فى حالة تعرضهم لأى خطر خارجي».

وبطبيعة الحال فإن الفقرة الأخيرة المتعلقة «بالفعل الاجتماعى المجزأ» تنطبق بالأساس على سكان المناطق الهامشية على أطراف المدن «أسكان العشش والصفيح» لافتقارهم القدرة على العمل الجماعى أو ممارسة ضغط منظم على الحكومة – بدليل الازالة الجبرية السريعة «لحكر ترعة الاسماعيلية» بالقاهرة، بأكثر مما تنطبق على سكان الاحياء الحضرية القديمة – المتداعية أو مايسمى «بعشوائيات قلب الحضر» لاسيما فى ظل القوة النسبية لاقتصادياتها القائمة بالأساس على الانشطة التجارية وقدرة أصحاب هذه الأنشطة على العمل الجماعى لمواجهة ضغوط الحكومة على نحو ماظهر فى مقاومتهم لعملية إزالة – نقل سوق «روض الفرج» بالقاهرة.(١٦)

ويُلاحظ بخصوص السمة الثانية لمشاركة الهامشيين الحضريين، أن التصويت والترشيح كمؤشرين هامين للمشاركة السياسية لايرتبطان فى الواقع المصرى بشكل حتمى بالأوضاع الاجتماعية – الاقتصادية. فسكان المناطق الهامشية يشاركون سياسياً سواء بالتصويت فى الانتخابات أو بالترشيح لعضوية الهيئات التشريعية والمحلية، وإن كانت

هذه المشاركة تظل بوجه عام أقل بالمقارنة بمشاركة سكان المناطق الأخرى لاسيما فى مجال الترشيح. ومن الملاحظات ذات الدلالة فى هذا الصدد مايلى:

١- أن مرشحاً واحداً من المقيمين بالأحياء القديمة بمدينة بنها كان ضمن (٢١) مرشحاً خاضوا انتخابات ١٩٩٥ البرلمانية بدائرة بنها، أى بنسبة لاتتجاوز (٤,٨ ٪) من مجموع المرشحين، ولم ينل هذا المرشح (ويعمل محامياً) فى الجولة الأولى للانتخابات سوى (٧٨) صوتاً من مجموع الأصوات الصحيحة (٣٧,٣٢٤) صوت.[١٧] ولم يظهر استطلاع لرأى عينة من (١١٢) ناخب بالدائرة قبل الانتخابات وجود فروق جوهرية كبيرة بصدد مسألة الرغبة والاستعداد للتصويت بين أفراد العينة طبقاً لمعيار العمل والذى يعبر بدرجة كبيرة عن الاساس الاجتماعى - الاقتصادى للناخب؛ بل ويلفت النظر من متابعة بيانات جدول (٦) تماثل نسبة المهمشين المستعدين والراغبين فى التصويت من مجموعهم بالعينة (٣٣,٣ ٪) مع مثيلتها لدى قطاع الأعمال الخاص ويضم أصحاب المحلات والمشروعات المتنوعة، وإن انخفضت هذه النسبة عن مثيلاتها لدى أعضاء الفئات الأخرى بالعينة من الفلاحين (٦٦,٧ ٪) والموظفين (٦٩,٨ ٪) والمهنيين (٨٠ ٪)، مع ملاحظة أن ارتفاع هذه النسبة لدى أعضاء الفئتين الأخيرتين كان مرتبطاً بحقيقة إقامة معظمهم فى المناطق الريفية أو اقامتهم فى المدينة مع ارتباطهم بأصولهم وعصبياتهم بالريف بأكثر مما ارتبط بنوع العمل وحده. ويلاحظ فى نفس السياق أنه رغم انخفاض نسبة مشاركة ناخبى الحضر فى التصويت سواء فى الجولة الأولى أو انتخابات الاعادة من مجموع المقيدين منهم بالجداول الانتخابية (١٥,٨ ٪)، كان الاقبال على التصويت كبيراً نسبياً فى المدينة فى اللجان الواقعة بالاحياء القديمة الشعبية والعزب والمناطق شبه الريفية التابعة لها إدارياً مقارنة بالاحياء الحديثة الراقية نسبياً.[١٨]

٢- أن القاهرة تقدم نموذجاً أكثر وضوحاً لحجم مشاركة مهمشى الحضر. فرغم الانخفاض العام فى نسبة اقبال القاهريين على التصويت فى الانتخابات البرلمانية حتى أنها لم تتجاوز (١٥ ٪) من مجموع المقيدين منهم بالجداول الانتخابية فى انتخابات ١٩٩٠ وانخفضت إلى (١٣ ٪) فى انتخابات ١٩٩٥،[١٩] إلا أن هذه النسبة ترتفع نسبياً فى المناطق الهامشية بمعناها الواسع بالمقارنة بالمناطق الأخرى الراقية وبما يتجاوز هذا المتوسط. وعلى سبيل المثال، وكما يتبين من جدول (٧)، كانت هذه النسبة فى انتخابات

١٩٨٤ تتراوح بين ٢١,٤ ٪ - ٢٨,٨ ٪ فى أحياء «البساتين» و«الظاهر» و«الجمالية» و«الوايلى» و«منشأة ناصر» و«السيدة زينب»، بل وتجاوزت (٣٠ ٪) فى «الدرب الأحمر» و«باب الشعرية»؛ وقدمت الأحياء القديمة المتداعية (٨,٩٦ ٪) من مجموع النواب المنتخبين فى القاهرة فى تلك الانتخابات مقارنة بـ (٩,٧٩ ٪) فى انتخابات ١٩٧٦. وقد يعنى ذلك، فى ضوء دلالة خبرة القاهرة ولاتختلف كثيراً عن غيرها من المحافظات المصرية فى هذا الصدد، «أن المهمشين رغم ثقلم الانتخابى النسبى أقل تمثيلاً فى المؤسسات السياسية المنتخبة».

٣- أن ضعف مشاركة الهامشيين الحضريين فى مصر بوجه عام لايعود فحسب إلى المشكلات الاجتماعية - الاقتصادية الحادة التى يعانون منها و«تجاهلهم» أو على الأقل محدودية الاهتمام بهم من قبل الدولة، ولكنه يرتبط أيضاً بأزمة المشاركة والديمقراطية عموماً فى مصر وعواملها كضعف الأحزاب السياسية ومسألة «نزاهة الانتخابات» فى ارتباطها «بتعود المصريين فى ظل خبرة التنظيم السياسى الواحد ثم فى ظل خبرة الحزب الكبير منذ التحول إلى التعددية الحزبية أن نتيجة الانتخابات معروفة سلفاً، وأن التوازن السياسى محسوم مقدماً لصالح أحد الأحزاب - الحزب الحاكم».[٢٠] ويمكن فى ضوء هذه العوامل وغيرها تفسير ضعف اقبال المصريين عموماً على التصويت فى الانتخابات العامة، حيث بلغت نسبة المشاركين فى التصويت من اجمالى المقيدين بالجداول الانتخابية (٤٠ ٪) فى انتخابات ١٩٩٠ و(٥٠ ٪) فى انتخابات ١٩٩٥.[٢١]

ويعنى ذلك أن مالايقل عن نصف المقيدين بهذه الجداول لايمارسون حقهم فى التصويت. وبالنظر إلى عدم احتواء هذه الجداول على جميع من لهم حق الانتخاب، ويبلغ عددهم حالياً نحو (٣٠) مليون مواطن صوت منهم (١٠,٤٨٠,٠٠٠) ناخب فى انتخابات ١٩٩٥، فإن نسبة المشاركة الحقيقية فى هذه الانتخابات لاتزيد بأى حال على (٣٥ ٪) من مجموع المؤهلين للانتخاب فى مصر.[٢٢] ولاتتفق هذه النسبة مع التوقعات التى سادت قبيل إجراء هذه الانتخابات بشأن «الاقبال الجماهيرى الواسع للمشاركة فى أكبر وأهم انتخابات تعددية فى تاريخ مصر لاختيار (٤٤٤) مرشح من مجموع (٤٠٤٠) مرشح لعضوية مجلس الشعب فى فصله التشريعى السابع والذى ستكون مهمته الانتقال بمصر إلى مشارف قرن جديد وإلى مرحلة أخرى فى مسيرة التنمية والاصلاح

الاقتصادى والديمقراطية»، وتأكيد رئيس الجمهورية فى ٢٨ نوفمبر ١٩٩٥ «أن الشعب هو الذى سيقرر مصير الانتخابات لأنه صاحب القرار فيها، ومطالبته الناخبين «بالاقبال على صناديق الاقتراع وبأن يعطى كل مواطن صوته لمن يستحق من المرشحين». [٢٣]
وأسفرت هذه الانتخابات، وماتبعها من قبول الحزب الوطنى طلبات انضمام نحو (٩٩) نائباً من أعضائه ممن كانوا قد رشحوا أنفسهم كمستقلين، عن فوز الحزب بـ (٩٤٪) من مقاعد المجلس؛[٢٤] وهذا الأمر «يجعل المجلس أشبه بالهيئة البرلمانية للحزب الوطنى، بعد استبعاد معظم الاتجاهات السياسية من التمثيل سواء بشكل مطلق أو بشكل غير معبر بدقة عن الارادة الشعبية، لتصبح الازمة المتوقعة أزمة حكومة اختزلت جميع اهتمامات المجتمع المصرى فى القضية الديمقراطية التى حولتها إلى مجرد قضية انتخابات ثم قضية مشاركة الأخوان فيها». [٢٥]

وتؤكد دراسة د. مصطفى كامل السيد عن المشاركة السياسية بمختلف جوانبها فى مصر، أن الشعب المصرى ليس عزوفاً بطبيعته عن المشاركة؛ وعندما تتوافر قنوات للمشاركة تتمتع بالوضوح و«الشفافية» بمعنى أن تصبح كل خطوات المشاركة معروفة وواضحة أمام الجميع، تتحقق المشاركة بمعدلات عالية، بدليل ارتفاع نسبة المشاركة فى انتخابات النوادى الرياضية وبعض النقابات المهنية واللجان النقابية. فنسبة التصويت فى النقابات المهنية تتراوح عموماً بين ٤٧ ٪ - ٩٨ ٪، وترتفع بوجه خاص فى حالة النقابات صغيرة العدد ومتجانسة العضوية مثل نقابات الصحفيين والمهن التمثيلية والفنانين التشكيليين، وتصل هذه النسبة إلى (٨٩٪) فى انتخابات اللجان النقابية وإلى أكثر من (٦٠٪) فى النوادى الرياضية، وكلها نسب مرتفعة للمشاركة مقارنة بالمشاركة فى انتخابات مجلس الشعب. [٢٦]

ثالثاً: خصوصية الانتخابات فى المناطق الهامشية بحضر مصر

تكتسب العملية الانتخابية فى المناطق الحضرية الهامشية بمصر «خصوصية» معينة تنبع من ناحية من أهميتها النسبية للمرشحين من حيث تكدسها البشرى وبالتالى زيادة أعداد الناخبين بها واقبالهم بدرجة أكبر على التصويت بالمقارنة بسكان المناطق الحضرية الأخرى الراقية، وتنبع من ناحية ثانية من «تفاقم» المشكلات و«تدهور» الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة فى هذه المناطق بوجه عام.

وتعبر عن هذه «الخصوصية» ظواهر معينة كالوعود الانتخابية و«شراء الأصوات» والعنف الانتخابى وغيرها. ورغم أن هذه الظواهر قد توجد كلياً أو جزئياً فى مناطق مصر الأخرى سواء الحضرية منها أو الريفية، إلا أنها تكتسب قوة أكبر فى المناطق الهامشية نتيجة الاعتبارين سالفى الذكر.

١- الوعود الانتخابية والخدمات الشخصية

يركز المرشحون فى الانتخابات البرلمانية بوجه خاص على المناطق والأحياء الشعبية والهامشية نتيجة ثقلها الانتخابى، بأكثر مما يركزون فى جولاتهم و«مؤتمراتهم» الانتخابية على المناطق الأخرى الراقية بالدوائر بحكم عزوف ناخبيها عن التصويت عموماً، فضلاً عن أن العديد منهم من الوافدين من الريف والمقيدين بجداول انتخابية فى قراهم.

وعلى سبيل المثال لُوحظ خلال انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٥ بدائرة بنها، أن الجولات واللقاءات الانتخابية للمرشحين تركزت فى نطاق المدينة على الأحياء الشعبية القديمة مثل «كفر مناقر» والعزب التابعة للمدينة مثل «عزبة السوق» وامتداداتها، بينما اتصفت بالندرة الشديدة فى الأحياء الحديثة الراقية.(٢٧) وفى نفس الانتخابات بالقاهرة، كانت الحملات الانتخابية فى الدوائر «الشعبية» أكثر كثافة و«سخونة» بالمقارنة بالدوائر الأخرى. وعلى سبيل المثال فى دائرة «الدرب الأحمر» وتتكون من (١٦) شياخة تضم أكثر من نصف مليون نسمة منهم (٤٠) ألفاً من الناخبين، تحولت الدائرة فى الجولة الأولى للانتخابات إلى «ساحة نزال مفتوحة للمسيرات والندوات والشعارات والدعاية الانتخابية باللافتات وغيرها»، لاسيما بين ستة مرشحين «كبار» كلهم من الحزب الوطنى؛ وتكررت نفس الظاهرة فى انتخابات الاعادة بالدائرة خاصة فى الشياخات ذات الرصيد الأكبر من الأصوات مثل شياخات «تحت الربع» و«الباطنية» و«الحلمية» و«سوق السلاح».(٢٨)

وتتصف الحملات الانتخابية فى هذه المناطق الهامشية بالاسراف فى تقديم «الوعود الانتخابية» من جانب المرشحين لسكان هذه المناطق، وهو ماينطبق بوجه خاص على مرشحى الحزب الحاكم بحكم صلاتهم الجيدة بالمسئولين والخلط بين الحزب والحكومة،

سواء كان هؤلاء «حزبيين» أو «حزبيين مستقلين». ويُقصد بالأخيرين أعضاء الحزب الوطنى ممن لم يرشحهم الحزب فى الانتخابات، فقرروا خوض تجربة الترشيح كمستقلين، وهم على ثقة أنهم بعد الانتخابات – لاسيما فى حالة فوزهم – سيظل الطريق أمامهم مفتوحاً لمعاودة الانضمام إلى الحزب إن كان الأخير قد أصدر قرارات بفصلهم خلال الانتخابات لمخالفتهم مبدأ «الالتزام الحزبى»، وظاهرة «الحزبيين المستقلين» هذه تكررت بوجه خاص فى انتخابات ١٩٩٥ فى العديد من دوائر الجمهورية.

ويتعلق جانب كبير من هذه «الوعود» بحل المشكلات المثارة فى هذه المناطق فى مجالات المياه النقية والصرف الصحى والكهرباء والاسكان والصحة والتعليم والعمل وغيرها، فضلاً عن «وعود» بحل مشكلات خاصة لبعض أفرادها، وذلك بصرف النظر عن القدرة أو الالتزام الفعلى من جانب المرشحين بتنفيذ هذه الوعود. وبخصوص هذه الظاهرة التى شهدتها انتخابات ١٩٩٠،(٢٩) وتكررت بدرجة أكبر فى انتخابات ١٩٩٥، يُلاحظ مايلى:

١ – أن البرامج الانتخابية لغالبية المرشحين لاتكاد تخلو من هذه الوعود المتعلقة بتحقيق «مطالب عامة» باعتبار ذلك وسيلة لجذب أصوات ناخبى المناطق الهامشية. ففى انتخابات ١٩٩٥ بدائرة «الدرب الأحمر» حيث تنتشر البطالة لاسيما بين الشباب والحرفيين الذين يشكلون نسبة كبيرة من سكان الحى، كانت مواجهة البطالة أول بنود برامج المرشحين الذين تقدم معظمهم ببرامج مكتوبة طرحت حلولاً متنوعة لهذه المشكلة كتوفير تمويل مناسب من الصندوق الاجتماعى لتشغيل شابين فى كل ورشة من الورش العديدة المنتشرة بالحى لتوفير فرص عمل لأكثر من (١٠) آلاف شاب متعطل، «وتحويل أسفل كوبرى الأوتوستراد إلى سوق تجارية تستوعب من (٧٠٠) إلى (٨٠٠) محل للحد من أزمة البطالة بالحى»؛ كما تضمنت هذه البرامج بعض الوعود المتعلقة بالمرافق والخدمات كانارة جميع الشوارع والأزقة، واحلال شبكات المياه، وتوفير تمويل من خلال البنوك بفائدة بسيطة لمساعدة الاهالى فى بناء مساكن جديدة، بالاضافة إلى مشروعات أخرى عديدة «كالانتفاع بأراضى الوقف بالحى، وتطوير الاماكن الاثرية وتحويل الحى إلى حى حرفى سياحى فى اطار مشروع متكامل، وتحويل منطقة جبل الدراسة إلى حديقة دولية على مساحة (٥٠) فداناً.(٣٠)

وفى نفس الانتخابات بدائرة بنها، تصدرت «مشكلات الخدمات الصحية والبيئية» قائمة المشكلات المثارة فى الدائرة فى أحد برامج المرشحين المستقلين وكان من مقترحات حلها «ضرورة توصيل المياه النقية والصرف الصحى والكهرباء إلى جميع مناطق الدائرة بريفها وحضرها وخصوصاً المناطق العشوائية والمحرومة»، وتلتها مباشرة «مشكلة الخدمات الاجتماعية»، وكان مما دعا إليه البرنامج بشأنها «مد مظلة التأمينات الاجتماعية لتشمل جميع الفئات من غير العاملين بأجهزة الدولة كالفلاحين والعمال غير الدائمين...»،[٣١] وأشار برنامج مرشح الحزب الوطنى – فئات إلى «مواصلة الاهتمام بحل مشكلة الاسكان فى بنها عن طريق الجمعية التعاونية لبناء المساكن، ويتولى المرشح رئاسة مجلس إدارتها.[٣٢] فيما أشار برنامج مرشح مستقل – فئات (عضو سابق بالحزب الوطنى) إلى «حل مشكلة البطالة» كهدف أول للمرشح وكذا «الاهتمام المتواصل بتطوير المناطق العشوائية بالمدينة وعلى أطراف الأراضى الزراعية فى ظل ارتباط هذه المناطق بمشكلات الارهاب والجرائم والخروج على القانون، ويتطلب ذلك زيادة اعتمادات الدولة المخصصة لتطوير العشوائيات، وتحفيز القطاع الخاص وتشجيعه على الاسهام فى حل هذه المشكلة عن طريق الجهود الذاتية للقادرين مالياً».[٣٣]

٢– أن المؤتمرات – اللقاءات الانتخابية فى المناطق الهامشية والأحياء الشعبية القديمة بالمدن المصرية عادة ماتأخذ نمطاً واحداً، مع اختلاف فى بعض الجزئيات طبقاً لنوعية المشكلات المثارة فى هذه المناطق والاحياء ومدى الحاحها: حديث المرشح عن أسباب قراره بترشيح – أو إعادة ترشيح نفسه فى الانتخابات، ماقدمه فى الفترة السابقة من «خدمات» و«اسهامات» فى حل هذه المشكلات، و«وعوده» المستقبلية فى حالة فوزه فى مجال «خدمة الدائرة وأهلها». والأمثلة على ذلك عديدة فى انتخابات ١٩٩٥ سواء فى دوائر القاهرة المشتملة على العديد من هذه المناطق والأحياء «كالدرب الأحمر» وغيره،[٣٤] أو دوائر أخرى فى وجهى مصر البحرى والقبلى.[٣٥]

٣– أن الوعود الانتخابية كوسيلة للتأثير فى أصوات ناخبى هذه المناطق والأحياء لاتقتصر فحسب على تعهد المرشحين بتحقيق مطالب عامة لسكانها، ولكنها تشمل أيضاً التعهد بتحقيق أو المساعدة فى تحقيق مطالب خاصة لبعض الأفراد منهم بعد الانتخابات، مثل توفير فرص عمل ونقل الموظفين والمدرسين إلى جهات عمل أقرب وتوصيل المياه

والكهرباء والصرف إلى البيوت وغيرها من المطالب التى تختلف من حالة إلى أخرى بحسب تقدير الأفراد المعنيين «لوظيفة ونفوذ واتصالات المرشح واستعداده للخدمة».
ويُلاحظ فى ضوء خبرة انتخابات ١٩٩٥، أن أكثر المرشحين التجاء إلى قطع هذه الوعود، إضافة إلى مرشحى الحزب الحاكم، هم فى العادة من «المستقلين» أو «المستقلين الحزبيين» ممن لهم صلات مباشرة بقضاء مطالب وحاجات السكان سواء بحكم وظائفهم فى مجالس المدن[٣٦] أو إدارات معينة بالمحافظات أو عضويتهم بالمجالس المحلية للمحافظات أو بالحزب الحاكم، أو جمعهم أحياناً بين أكثر من اعتبار من هذه الاعتبارات.

ويُلاحظ فى نفس السياق أن مطالبة سكان هذه المناطق والأحياء للمرشحين فى انتخابات مجلس الشعب بتحقيق مثل هذه المطالب و«الخدمات» لاتعنى فحسب «خلط الناخبين بين مهام النواب ومهام أعضاء المجالس المحلية»، ولكنها تعنى أيضاً «ابتعاد هذه المجالس عن هموم ومشكلات هذه المناطق».[٣٧] ولعل هذا يفسر أيضاً ماتعكسه الدعاية الانتخابية للعديد من المرشحين فى لافتاتهم ومنشوراتهم وأحياناً برامجهم المكتوبة، من استعداد لاداء دور «خادم الجميع»، حتى أن مرشح الوطنى - فئات فى انتخابات بنها ١٩٩٥ أشار فى ختام برنامجه إلى أنه «قد أمسك عن الخوض فى الخدمات الشخصية لكل من لجأ إليه بخصوص خدمة شخصية ممكنة، إذ لايوجد بينه وبين أى انسان حجاب».[٣٨]

٤- أن مايُنفذ من هذه «الوعود» يتسم فى الغالب الأعم من الحالات بالمحدودية من ناحية و«الانتقائية» من ناحية ثانية لصالح العناصر التى يتوسم فيها المرشحون قدرة معينة على التأثير فى أصوات الناخبين، مما يجعلها تندرج فى إطار «عملية شراء أصوات الناخبين». وعلى سبيل المثال لاحظت أحدى الدراسات عن حى «منشأة ناصر» بالقاهرة أنه «فى أوقات انتخابات مجلس الشعب والمجالس المحلية، يبرز المرشحون الأقوياء من الحزب الحاكم، بما يملكونه من قدرة على الاتيان بموافقات إدخال المياه والكهرباء والصرف الصحى إلى البيوت التى يتمتع أصحابها بتأثير على أصوات الناخبين فى الحى».[٣٩]

٢- الانتخابات والمال فى المناطق الهامشية

تشهد انتخابات مجلس الشعب، كما حدث فى انتخابات ١٩٩٠ وبدرجةأكبر فى انتخابات ١٩٩٥، تجاوز العديد من المرشحين فى كافة الدوائر الانتخابية تقريباً الحد الأقصى المقرر قانوناً للانفاق المالى على الدعاية الانتخابية والمحدد بـ (٥) آلاف جنيه للمرشح، حيث يرصد بعضهم مئات الآلاف - إن لم يكن ملايين الجنيهات لهذه الدعاية. وتصب نسبة كبيرة من هذا الانفاق عبر مسالك شتى فى المناطق الهامشية والأحياء الشعبية بسبب ثقلها الانتخابى من ناحية وماتعانيه من «فقر» ومشكلات اجتماعية وخدمية من ناحية أخرى.

ومن بين صور عديدة لهذا الانفاق كتعبير عن أحد أشكال الفساد السياسى - الانتخابى وزيادة تأثير المال فى الانتخابات أو بالأحرى كتعبير عن ظاهرة «شراء أصوات الناخبين» فى هذه المناطق الهامشية والشعبية، يمكن الاشارة إلى الصور والاساليب التالية «لشراء الأصوات» والتى برزت بوضوح فى الأنتخابات الأخيرة:-[٤٠]

١- الأساليب المباشرة «لشراء أصوات الناخبين»، وتشمل دفع مقابل نقدى للصوت ويختلف هذا المقابل من دائرة إلى أخرى بحسب المقدرة المالية للمرشح ودرجة المنافسة التى يواجهها من مرشحين آخرين وطبيعة الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية للمنطقة - الدائرة، حيث كان يتراوح فى الانتخابات الأخيرة بين (٢٠) جنيها للصوت (بعض مناطق دائرة بدها) و(٢٠٠) جنيه للصوت (بعض دوائر القاهرة وبورسعيد). ويندرج أيضاً فى إطار هذه الأساليب «إطعام الناخبين» حيث أنفق فى هذه الانتخابات بعض المرشحين فى دوائر القارة الشعبية «الفقيرة» وكذا فى بدها وغيرها عدة آلاف من الجنيهات لهذا الغرض «اطعام الناخبين الفقراء بعض الأطعمة التى قلما يتذوقونها»[٤١] أو حتى «أغذية أساسية مدعمة بات الحصول عليها يشكل عبئاً على ميزانيات الأسر الفقيرة»،[٤٢] وقد لجأ بعض سكان الأحياء القديمة بالقاهرة التى تأثرت من زلزال أكتوبر ١٩٩٢ إلى «وسيلة معينة» لتوسيع نطاق الاستفادة من هذه «الأغذية» ليشمل أقاربه وجيرانهم ممن أضطروا للانتقال للسكن فى مناطق أخرى.[٤٣] وتشمل كذلك هذه الأساليب، شراء «ملابس وأحذية» لسكان هذه الأحياء كما حدث فى حى «بولاق» فى الانتخابات الأخيرة، و«تغطية نفقات الأهالى فى المقاهى الانتخابية».[٤٤]

٢- الأساليب غير المباشرة «لشراء أصوات الناخبين»، وتأخذ صوراً عديدة من قبيل قيام المرشحين بتقديم «تبرعات مالية – خيرية» لصالح مشروعات اجتماعية متنوعة فى المناطق والأحياء «المحرومة» كانشاء وتوسيع وتجديد المستشفيات والوحدات الصحية ودور رعاية الأيتام والمدارس ودور المناسبات والمساجد وغيرها،[٤٥] وتسيير «قوافل طبية» تضم أطباء من مختلف التخصصات كى تجوب هذه المناطق لعلاج سكانها، وإقامة منازل جديدة لمن تهدمت منازلهم بفعل السيول أو غيرها فى هذه المناطق على غرار ماحدث فى كفر الشيخ، ودفع الرسوم المدرسية وتقديم معونات مالية وشراء الأدوات المدرسية والكتب للتلاميذ «الفقراء»، وأستخدام المرشحون هذا الأسلوب الأخير على نطاق كبير فى دوائر الصعيد وكذلك فى دوائر أخرى كدائرة بنها.

وتثير مسألة الانفاق المالى «الكبير» خلال الانتخابات لاسيما فى المناطق الهامشية والأحياء الشعبية القديمة بالمدن ملاحظتين أساسيتين، وهما:

١- أن هذا الانفاق تستفيد منه أيضاً، وربما بدرجة أكبر من سكان هذه المناطق والأحياء ككل، فئات معينة ينظر أعضاؤها إلى الانتخابات «كموسم ارتزاق» كأصحاب المطابع وتجار الأقمشة والخطاطين وأصحاب «المقاهى الانتخابية» والقائمين بتعليق لافتات المرشحين وتوزيع منشوراتهم «وبرامجهم» الانتخابية «وأتباعهم» فى حملاتهم الانتخابية ومندوبيهم فى لجان الانتخابات وأصحاب وقائدى عربات الأجرة المستخدمة فى هذه الحملات وغيرهم. وقد ظهر ذلك بوضوح فى انتخابات ١٩٩٥ البرلمانية فى دوائر القليوبية – بنها،[٤٦] والدوائر «الشعبية» بالقاهرة وبورسعيد وغيرها من المحافظات.[٤٧]

٢- أن هذا الانفاق، رغم ضخامته، قد لايحقق فى العادة النتائج المرجوة من وجهة نظر القائمين به، وذلك نتيجة توافر قدر غير محدود من الوعى السياسى لدى معظم ناخبى هذه المناطق والأحياء بشأن أهدافه الحقيقية «مجرد وصول المرشح إلى البرلمان». وبعبارة أخرى، يرى هؤلاء الناخبون «أن من يرصد الملايين للفوز فى الانتخابات، لابد أن يسعى لدى فوزه لاستردادها لاضفاء الشرعية على نشاطه أو للحصول على الحصانة البرلمانية».[٤٨]

جدير بالذكر أن أستطلاع رأى عينة من ناخبى دائرة بنها خلال فترة الحملة الانتخابية لانتخاب ١٩٩٥ البرلمانية، أظهر بوضوح مدى توافر هذا «الوعى» ومايرتبط به من محدودية تأثير هذا الانفاق على «إرادة الناخبين» عموماً بمن فيهم سكان الأحياء القديمة و«العزب» التابعة للمدينة؛ وإن اختلف أفراد العينة (١١٢) فرد بشأن قبول «التبرعات المالية الخيرية» من جانب المرشحين بين فريق محدود (١٢) فرداً رأوا «أن ذلك من مزايا موسم الأنتخابات والذى بدونه ماكان يمكن الحصول على هذه التبرعات والتى لاتعنى بالضرورة أنهم سيدلون بأصواتهم فى الانتخابات لصالح مقدميها»، وفريق أكبر ضم معظم الباقين (٨٠) فرداً رأوا «أن التبرعات مرفوضة ولوكانت للمساجد طالما أنها لاتُقدم سوى أيام الانتخابات».[٤٩] وعبر فعلياً عن ضعف تأثير الانفاق فى هذا الصدد، أن جولة الانتخابات الأولى بالدائرة خرج منها أكثر المرشحين انفاقاً فى الحملة الانتخابية وفى مجال «التبرعات».[٥٠]

٣- الانتخابات والعنف فى المناطق الهامشية

تشهد الانتخابات البرلمانية فى مصر تصاعداً مستمراً فى حدة العنف المصاحب لها وضحاياه والذى بلغ ذروته فى انتخابات ١٩٩٥. فبينما أسفر هذا العنف عن مصرع شخص واحد فى انتخابات ١٩٨٧ و(١٠) أفراد فى انتخابات ١٩٩٠، ارتفعت حصيلة العنف فى انتخابات ١٩٩٥ إلى مايقدره البعض بـ (٥١) قتيلاً[٥١] ويقدره آخرون بـ (٤٣) قتيلاً و(٦٠١) من المصابين باصابات مختلفة.[٥٢]

ويُلاحظ أن انتخابات ١٩٩٠ شهدت (٧٠) واقعة عنف على مستوى الجمهورية (اطلاق أعيرة نارية للارهاب – اشتباكات محدودة وأخرى عنيفة بين أنصار المرشحين – اختطاف أو تخدير مندوبى بعض المرشحين – حوادث قتل)، وأستأثرت محافظات الوجه البحرى بنسبة (٣٢,٢٪) من مجموع أحداث العنف، واقتصرت هذه الأحداث فى القاهرة على منطقتين تنطبق عليهما خصائص المناطق الهامشية بمعناها الواسع وهما «الزاوية الحمراء» و«الجمالية».[٥٣]

وجاءت انتخابات ١٩٩٥ لتشهد عنفاً أكبر مقارنة بأى انتخابات سابقة، بدليل ارتفاع ضحايا هذا العنف، واستخداماً أوسع نطاقاً من ذى قبل للأسلحة النارية وغيرها، فضلاً عن اختلاف نصيب محافظات الوجه البحرى والوجه القبلى من أحداث العنف. فمن

مجموع (١٦) محافظة عانت من هذه الأحداث، كانت هناك (١٠) محافظات بالوجه البحرى و(٤) فقط بالوجه القبلى وواحدة بالقناة «الاسماعيلية»، وأخرى من محافظات الحدود «مرسى مطروح». وصعدت محافظات الوجه البحرى إلى المركز الأول من حيث حجم ونوعية العنف برصيد (٢٩) قتيلاً منهم (٢٠) قتيلاً فى كفر الشيخ وحدها و(٥) قتلى فى الشرقية وقتيلين فى القليوبية وكانت قد شهدت أول حادث عنف انتخابى على مستوى الجمهورية بمدينة طوخ فى ٢٧ أكتوبر ١٩٩٥، فيما قُتل بالقاهرة شخص واحد فى دائرة «الزيتون» قبل ساعات من جولة الانتخابات الأولى، وتراجعت محافظات الوجه القبلى فى «قائمة العنف» برصيد (١٤) قتيلاً منهم (٧) قتلى فى دائرة «الرئيسية» بنجع حمادى بمحافظة قنا و(٤) قتلى فى محافظة الجيزة منهم (٣) قتلى فى «البدرشين».[٥٤]

ورغم صعوبة الربط بشكل «حتمى – آلى» بين العنف الانتخابى والمناطق الهامشية، بدليل اتساع نطاق هذا العنف فى الانتخابات الأخيرة ليشمل مناطق أخرى ريفية وحضرية، إلا أنه يمكن القول أن هذه المناطق «مؤهلة» أكثر من غيرها للعنف سواء فى الانتخابات الجارية بدوائرها أو انتخابات دوائر أخرى، وذلك فى ضوء اعتبارات معينة منها:-

١- اشتداد حدة المنافسة بين المرشحين لاجتذاب أصوات الناخبين فى المناطق الهامشية والأحياء الشعبية، لاسيما فى حالة تعدد المرشحين وتطبيق نظام الانتخاب الفردى، وتدخل الاعتبارات العصبية القوية فى انتخابات هذه المناطق مما يوفر «بيئة ملائمة للعنف بين أنصار المرشحين».

٢- استعانة بعض المرشحين من الحزبيين والمستقلين على حد سواء بفئات وعناصر معينة من «الخارجين على القانون» أو «البلطجية» من سكان هذه المناطق فى حملاتهم الانتخابية سواء بدوائر تتبعها هذه المناطق أو بدوائر انتخابية أخرى، بغرض استخدامهم «كميلشيات مسلحة» سواء «لتوفير الحماية للمرشحين فى حملاتهم وجولاتهم ولقاءاتهم الانتخابية» أو «لارهاب أنصار واتباع المرشحين الآخرين».

وقد زادت حدة هذه الظاهرة الأخيرة «البلطجة» فى انتخابات ١٩٩٥، رغم قيام الأجهزة الأمنية فى كافة المحافظات قبل فترة طويلة من إجراء الانتخابات «بحملات كبيرة لتأمين الانتخابات عن طريق جمع الاسلحة غير المرخصة وإعادة فحص

تراخيص الأسلحة وجمع كافة الأسلحة الآلية».[٥٥] بيد أن هذه الاجراءات، وغيرها، لم تحل دون اتساع نطاق العنف واستخدام هذه العناصر «البلطجية» من جانب مرشحين مقابل «مرتبات يومية» وصلت فى بعض الدوائر أكثر من (٢٠٠) جنيه، وذلك رغم أن معظم هؤلاء من «المسجلين خطر وتحتفظ الشرطة بصورهم ومعلومات كافية عنهم وأماكن تجمعاتهم فى كثير من المناطق والمقاهى».[٥٦]

وقدمت أحداث العنف فى دائرة «الرئيسية» بنجع حمادى نموذجاً واضحاً للتداخل والترابط بين اعتبارات «العصبية» وظاهرة «البلطجة» فى الانتخابات.[٥٧] وشهدت انتخابات الدوائر الشعبية بالقاهرة عام ١٩٩٥ استخداماً واسع النطاق لهذه العناصر «البلطجية»، كما حدث فى دائرة «السيدة زينب» وغيرها. ففى ١٩٩٦/٣/٧ اشار رئيس مجلس الشعب إلى «أنه واجه متاعب فى الانتخابات بدائرة السيدة زينب ممن تقاضى تمويلاً من جهات معينة لحشد (٤٨) بلطجياً لافساد الانتخابات بالدائرة بهدف النجاح إما فى إعادة الانتخابات أو التأثير على مكانته لدى الناخبين. وحين تكشفت له الأمور تصدى للمحاولة، ولكن نجح (٨) من البلطجية فى إلقاء ماء على أوراق الانتخابات بالصناديق، وأبطل القاضى رئيس اللجنة (١٥) صندوقاً بالشياخات الفرعية».[٥٨]

هوامش الفصل الثالث

١- على فهمى، «ملامح الثقافة السياسية للمهمشين فى مصر المحروسة»، فى: د. كمال المنوفى، د. حسنين توفيق (محرران)، الثقافة السياسية فى مصر بين الاستمرارية والتغير: أعمال المؤتمر السنوى السابع للبحوث السياسية، القاهرة: ٤-٧ ديسمبر ١٩٩٣ (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، المجلد الأول، ١٩٩٤).

٢- نفس المصدر، ص ٥٨٢ - ٥٨٣.

٣- نفس المصدر، ص ٥٨٣ - ٥٨٤.

٤- نفس المصدر، ص ٥٨٤ - ٥٨٥.

٥- نفس المصدر، ص ٥٨٧ - ٥٨٨.

٦- د. جلال عبدالله معوض، دراسة ميدانية لانتخابات مجلس الشعب ١٩٩٥ فى دائرة بنها، فى: انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٥، تحرير د. كمال المنوفى (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٦).

٧- نفس المصدر، جدول (٢)، ص ٧١.

٨- نفس المصدر، جدول (١٤)، ص ١٠٢.

٩- نفس المصدر، جدول (١١ - ٣)، ص ٨٧.

١٠- نفس المصدر، جدول (١٣ - ٢)، ص ٩٤-٩٥.

١١- نفس المصدر، جدول (١٣ - ٣)، ص ٩٦-٩٧.

١٢- نفس المصدر، جدول (١٣ - ٤)، ص ٩٨-٩٩.

١٣- نفس المصدر، جدول (١٣ - ٥)، ص ١٠٠-١٠١.

١٤- رغم أن ماسيلى ذكره نتيجة خلصت إليها دراسة ميدانية أجريت عام ١٩٨٩ على الباعة المتجولين والحمالين وصغار الحرفيين وفئات أخرى من الهامشيين فى مدينة «سكيكدة» بالجزائر، إلا أنه - من وجهة نظر واقعية - لايختلف كثيراً عن الواقع الفعلى لمهمشى حضر مصر بصدد مسألة الاهتمام والمشاركة. أنظر فى هذا الخصوص:

د. اسماعيل قيرة، «الهامشية الحضرية بين الخرافة والواقع»، مجلة المستقبل العربى (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة ١٤، العدد ١٥٣، نوفمبر ١٩٩١)، ص ٣٧.

١٥- فى الدراسة الميدانية سالفة الذكر عن انتخابات دائرة بنها ١٩٩٥، ولدى استطلاع رأى (٦) من المهمشين الحضريين ضمن عينة من (١١٢) فرد بشأن مسائل مرتبطة بالانتخابات، ومن مجموع (٤) أفراد من المهمشين ممن لم يعبروا عن رغبة أو استعداد للتصويت، أشارت سيدتان (بائعتان متجولتان) إلى أنهما لن تصوتا فى الانتخابات بسبب «المضايقات والملاحقات المستمرة من جانب البلدية والشرطة للباعة المتجولين».

١٦- د. على الصاوى، «العشوائيات وتجارب التنمية»، ورقة عمل أساسية فى ندوة «العشوائيات وتجارب التنمية» التى نظمها مركز دراسات وبحوث الدول النامية بجامعة القاهرة، القاهرة: ١٤ نوفمبر ١٩٩٥، ص ١٦-١٧.

١٧- د. جلال معوض، دراسة ميدانية لانتخابات مجلس الشعب ١٩٩٥ فى دائرة بنها، جدول (١٤)، ص ١٠٣.

١٨- نفس المصدر، ص ٦٠؛ ص ٦٧.

١٩- سيد على، «حصاد الانتخابات: حزب الممتنعين»، الأهرام (١٠/١٢/١٩٩٥)، ص ١٣.

٢٠- د. على الدين هلال، «انتخابات ١٩٨٤ : استقرار السلوك التصويتى للمصريين»، الأهرام (١٥/٦/١٩٨٤)، ص ٥.

٢١- سيد على، مصدر سابق، ص ١٣.

٢٢- عمرو هاشم ربيع، «الانتخابات البرلمانية: تحليل النتائج»، الأهرام (٥/١/١٩٩٦)، ص ٤.

٢٣- الأهرام (٢٩/١١/١٩٩٥)، ص ١.

٢٤- عمرو هاشم ربيع، «مصر: دلالات انتخابية»، الأهرام (١٣/١٢/١٩٩٥)، ص ١٩.

٢٥- عمرو هاشم ربيع، «الانتخابات البرلمانية...»، ص ٤.

٢٦- سيد على، مصدر سابق، ص ١٣.

٢٧- د. جلال معوض، «دراسة ميدانية لانتخابات مجلس الشعب ١٩٩٥ فى دائرة بنها»، ص ٣١ - ٣٢.

٢٨- أيمن المهدى، «الدرب الأحمر...»، الأهرام (١٣/١١/١٩٩٥)، ص ١٣. ونفس الكاتب، «حرب الشائعات تغزو الدرب الأحمر»، الأهرام (٤/١٢/١٩٩٥)، ص ٣.

٢٩- د. حسنين توفيق ابراهيم، «قضايا الحملة الانتخابية: القضايا الداخلية»، فى: د. على الدين هلال، د. أسامة الغزالى حرب (اشراف)، انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٠: دراسة وتحليل (القاهرة: مركز

الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٢)، ص ٨٦-٨٧.

٣٠- أيمن المهدى، «الدرب الأحمر...»، ص ١٣.

٣١- د. جلال معوض، المصدر السابق، ص ٢٠. والبرنامج المشار إليه للمرشحة المستقلة - فئات «د. ليلى عبد الوهاب».

٣٢- نفس المصدر، ص ٢٣.

٣٣- نفس المصدر، ص ٢٦. والبرنامج لمرشح مستقل - فئات «السيد مصطفى» خاض انتخابات الاعادة دون أن تُقدر له فرصة النجاح.

٣٤- خلال الحملة الانتخابية عام ١٩٩٥ بدائرة «الدرب الأحمر»، ركز «أحمد سالم» نائب الدائرة السابق وأمين الحزب الوطنى بالدائرة وخاض الانتخابات مستقلاً، على «الخدمات التى قدمها للحى مثل تخفيف الأعباء الضريبية عن تجار وصناع الأحذية، ومحاولته تحويل الحى إلى حى حرفى سياحى»؛ فيما ركز المرشح الرسمى للحزب عن مقعد الفئات «أحمد شيحة» على قيامه «باستيراد وحدتى غسيل كلوى لحاجة مستشفى أحمد ماهر لهما، وخدمات أخرى... لمزيد من التفاصيل، أنظر:

أيمن المهدى، «الدرب الأحمر...»، ص ١٣.

٣٥- على سبيل المثال فى انتخابات ١٩٩٥ بدائرة بنها، وخلال لقاء انتخابى بأحد الأحياء الشعبية القديمة بالمدينة «كفر مناقر» فى ١٩٩٥/١١/١٢، عقده المرشح المستقل - فئات «سمير شحاتة» وهو مستشار قانونى للحزب الوطنى وعضو اللجنة التشريعية بأمانته العامة، ركز المرشح على مشكلات البطالة والشباب و«اسهاماته» الفعلية فى حل بعضها مثل «توفير فرص عمل فى مدينة ٦ أكتوبر لبعض أبناء الحى من خريجى المدرسة الفنية الصناعية، وتوفير الدعم المالى لمراكز الشباب بفضل علاقاته الجيدة مع المسئولين»، كما تعهد «بتوفير المزيد من فرص العمل لشباب بنها الحاصلين على دبلوم صناعى فى مدينة ٦ أكتوبر». أنظر فى هذا الصدد:

د. جلال معوض، المصدر السابق، ص ٦٥.

٣٦- على سبيل المثال فى الانتخابات الاخيرة بدائرة بنها، تعهد مرشح مستقل - فئات ويعمل بمجلس المدينة (مدير التنظيم ومدير الادارة الهندسية ونائب رئيس المجلس) خلال جولة انتخابية فى «عزبة السوق» فى ١٩٩٥/١١/١٢ «باستعداده لخدمة أى شخص من العزبة يحتاج إلى أى خدمة». أنظر: نفس المصدر السابق، ص ٣٤، ص ٦٥.

٣٧- د. سعد الدين ابراهيم، فى: «الانتخابات: موسم الدوائر الفقيرة»، تحقيق: سيد على، الأهرام (١٣/١١/١٩٩٥)، ص ٣.

٣٨- د. جلال معوض، المصدر السابق، ص ٣٤.

٣٩- نبيل عمر، «القاهرة مدينة تحت الحصار: التجمعات العشوائية»، الأهرام (٤/٣/١٩٩٢)، ص ٣.

٤٠- سيد على، «الانتخابات: موسم الدوائر الفقيرة»، ص ٣. وأنظر أيضاً بشأن هذه الظاهرة فى انتخابات دائرة بنها: د. جلال معوض، المصدر السابق، ص ٣٤ - ٣٥.

٤١- المقصود بهذه «الأطعمة» بوجه خاص «الكباب والكفتة»؛ وقد وصل الأمر فى هذا الصدد فى احدى دوائر القاهرة الشعبية إلى حد قيام اثنين من المرشحين «بطبع وتوزيع بونات لسكان منطقة عشوائية لتناول وجبة واحدة فى محل للكباب». كما تشمل هذه الأطعمة «اللحوم»، حيث قام بعض المرشحين فى دائرة العامرية «بفتح محلات الجزارة يوما فى الأسبوع لمنح اللحوم مجاناً للناخبين».

٤٢- قام بعض المرشحين فى انتخابات ١٩٩٥ فى الاسكندرية «بفتح المخابز يومين فى الأسبوع لتوزيع الخبز مجاناً على الفقراء من أبناء دوائرهم».

٤٣- المقصود بهذه «الوسيلة»، قيام أهالى هذه الأحياء الشعبية بالقاهرة باخبار المرشحين أن أغلب الأصوات عند أقاربهم وجيرانهم الذين انتقلوا بعد الزلزال للاقامة فى مدينتى «السلام» و«النهضة» وأنهم يعانون من نقص السلع، مما يفسر «ماشهدته مناطق الايواء من عدة سيارات محملة بالسكر والأرز واللحوم وغيرها أرسلها المرشحون لتوزيعها على سكان هذه المناطق».

٤٤- خلال انتخابات ١٩٩٥، لجأ العديد من المرشحين فى المناطق الهامشية والأحياء الشعبية بالقاهرة وبنها وغيرها إلى «استئجار بعض المقاهى وتزويد أصحابها بمستلزماتها - السكر والشاى والقهوة وغيرها - لتقديم المشروبات وغيرها مجاناً للأهالى خلال اللقاءات مع المرشحين، وتجاوزت تكلفة ذلك فى بعض الحالات مائة جنيه يومياً».

٤٥- خلال الانتخابات البرلمانية الأخيرة، قام مرشحون بانشاء مستشفيات فى «الدرب الأحمر» و«شبرا الخيمة» ودائرة «الرياض» بكفر الشيخ، وقام مرشح آخر فى كفر الشيخ باقامة مستشفى خيرى بأسم «جمعية رعاية الأسرة». وقام مرشحون آخرون بتزويد المستشفيات ببعض الأجهزة الطبية اللازمة لاسيما وحدات غسيل الكلى، كما حدث فى «الدرب الأحمر»، فيما تبرع شقيق مرشح بالمنصورة بعشرة ملايين جنيه لإقامة «قرية للاطفال اليتامى».

٤٦- د. جلال معوض، «دراسة ميدانية لانتخابات مجلس الشعب ١٩٩٥ فى دائرة بنها»، ص ٥١.

٤٧- على سبيل المثال خلال انتخابات ١٩٩٥ بالقاهرة لاسيما فى دوائرها «الشعبية الفقيرة»، أرتفع أجر الواحد من «وسطاء - سماسرة الانتخابات» خلال شهر الحملة الانتخابية إلى حوالى (٥) آلاف جنيه،

ووصل عائد بعض أصحاب «المقاهي الانتخابية» إلى (٤) آلاف جنيه؛ وقام بعض المرشحين في دوائر بورسعيد بدفع ألف جنيه للمندوب في لجان التصويت. أنظر في هذا الصدد:

سيد علي، «الانتخابات: موسم الدوائر الفقيرة»، مصدر سابق، ص ٣.

٤٨- د. علي الدين هلال، في: المصدر السابق، ص ٣.

٤٩- د. جلال معوض، مصدر سابق، ص ٣٥.

٥٠- نفس المصدر، ص ٦٣.

٥١- عمرو هاشم ربيع، «مصر: دلالات انتخابية»، الأهرام (١٣/١٢/١٩٩٥)، ص ١٩.

٥٢- أيمن المهدي، «حصاد العنف»، الأهرام (١١/١٢/١٩٩٥)، ص ١٣.

٥٣- أماني الطرابيشي، «إدارة الحملة الانتخابية: استخدام العنف في الانتخابات»، في: د. علي الدين هلال، د. أسامة الغزالي حرب (اشراف)، انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٠، مصدر سابق، ص ١٣٠ - ١٣٥.

٥٤- أيمن المهدي، المصدر السابق، ص ١٣.

٥٥- شملت أيضاً هذه الاجراءات في بنها وغيرها من دوائر القليوبية «اتخاذ تدابير قانونية فورية منذ بداية الحملة الانتخابية ضد البلطجية والخارجين عن القانون ممن لجأ إلى استخدامهم بعض المرشحين»، كما نشطت أجهزة الأمن في ٢٨/١١/١٩٩٥ في «عملية جمع البلطجية من الأحياء الشعبية ببنها» كمحاولة لتجنب حدوث أعمال عنف خلال الانتخابات باليوم التالي ومنع استخدام هذه العناصر من جانب بعض المرشحين. أنظر في هذا الصدد:

د. جلال معوض، دراسة ميدانية لانتخابات مجلس الشعب ١٩٩٥ في دائرة بنها، ص ٤١ - ٤٢.

٥٦- سيد علي، «من يحمل السلاح ويستأجر البلطجة»، الأهرام (١١/١٢/١٩٩٥)، ص ١٣.

٥٧- جرت انتخابات دائرة «الرئيسية» بقنا في إطار خلافات عصبية شديدة بين قبيلتي «العرب» و«الهوارة»، وأسفرت في انتخابات الاعادة عن مصرع (٧) أشخاص كان من بينهم نجل وابن شقيق الفائز بمقعدها عن الفئات «فهمي عمر» والذي أشار في ١٠/١٢/١٩٩٥ إلى أثر هذه الخلافات في نشوب هذه الأحداث وكذلك «تجييش القتلة المأجورين من منطقة خارج الدائرة، وهم معروفون بأنهم خدم لكل من يدفع. وقد دُفعت لهم الأموال ووزعت عليهم الأسلحة والذخائر، ونصبوا الأكمنة في شرق وغرب النيل واعتزموا دخول اللجان بالقوة.. ودخلوا احداها حيث نفذوا عملية القتل..». أنظر في هذا الصدد:

يحي توفيق، «انتخابات تحت السلاح»، الأهرام (١١/١٢/١٩٩٥)، ص ٣.

٥٨- الأهرام (٨/٣/١٩٩٦)، ص ٩.

الفصل الرابع

الهامشيون الحضريون والعنف السياسى فى مصر

الفصل الرابع

الهامشيون الحضريون والعنف السياسى فى مصر

يثير تحليل موضع الهامشيين الحضريين فى مصر من ظاهرة العنف السياسى عدة قضايا وتساؤلات كبرى حول صور ومجالات وأهداف العنف المرتبط بالهامشيين وعوامله ومعوقات تطوره وجذوره التاريخية. ويزيد من صعوبة وتعقيد تحليل هذا العنف «الهامشى» ارتباطه فى السنوات الأخيرة بظاهرة «العنف الاسلامى»، بمعنى عمليات العنف – الارهاب التى تنفذها جماعات وتنظيمات «اسلامية متطرفة» ضد الدولة وأجهزتها ورموزها وأهداف أخرى متنوعة، مع الربط «الرسمى» بين الجريمة والتطرف – الارهاب فى المناطق الهامشية.

أولاً: الهامشيون الحضريون والعنف العفوى فى مصر

يغلب على عنف مهمشى حضر مصر بوجه عام طابع العنف «الأنومى»، أى العنف الجماعى العفوى غير المنظم الذى يفتقر إلى التنظيم الدائم ويندلع فجأة فى شكل مظاهرات واضطرابات – وأحياناً اضرابات – للتعبير عن الاحتجاج على سياسة أو قرار ما، ويتصف فى أساليبه وتكتيكاته بالتلقائية وفى كثير من الأحيان بالعنف «التخريبى» الذى عادة مايواجه بقمع سلطوى مما يؤدى إلى خسائر بشرية ومادية كبيرة.[١]

اضطرابات «الخبز»

شهدت مصر اضطرابات واسعة النطاق، لاسيما فى القاهرة، فى ١٨-١٩ يناير ١٩٧٧، وشارك فيها مهمشو الحضر بفاعلية كجماعات «محرومة» متضررة من قرارات حكومية تفرض أعباء إضافية عليهم. ويلاحظ فى هذا الصدد مايلى:[٢]

١ – أن وصف هذه الاضطرابات «باضطرابات – انتفاضات الخبز» ينبع من حقيقة أن تفجيرها كان قد سبقه مباشرة اعلان الدولة رفع الأسعار بنسبة كبيرة والغاء أو تخفيض الدعم المقرر للسلع الاساسية وعلى رأسها الخبز، بحجة «خفض الانفاق العام لتقليل حجم العجز فى الميزانية العامة». وإن كان سبب ذلك يرجع حقيقة إلى اخفاق

السياسة الاقتصادية الجديدة للدولة فى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية، وماترتب على ذلك من تفاقم مشكلات الديون والعجز فى ميزان المدفوعات؛ ومن هنا كان اللجوء إلى صندوق النقد الدولى والذى يفرض على الدول الراغبة فى الاقتراض انتهاج هذه «التدابير التقشفية» فى اطار برنامج التثبيت الاقتصادى.

٢- أن الدولة - القيادة الحاكمة آنذاك اعتمدت على أعداد كبيرة من قوات الأمن لاخماد هذه الاضطرابات لمنع اتساع نطاقها وتحولها إلى «ثورة شعبية»، ونجحت فى منع هذا التحول وفى تمكين النظام القائم وسياساته من الاستمرار، رغم سقوط العديد من القتلى والجرحى من المشاركين فى هذه الاضطرابات واعتقال العديد منهم وسواهم بتهم عديدة «كالشغب والتخريب»، حيث بلغت حصيلة هذه الاضطرابات وقمعها (٨٠) قتيلاً ومئات الجرحى و(١٥٠٠) معتقل من المواطنين.

٣- أن الدولة - القيادة الحاكمة تراجعت بعد إخماد هذه الاضطرابات عن قراراتها التى فجرت الأخيرة، وقدمت وزيراً أو أكثر (د. عبد المنعم القيسونى) إلى الرأى العام باعتباره «المسؤول عن رفع الأسعار أو سقوط العديد من الضحايا اثناء اخماد الاضطرابات». بيد أنها عادت فى مراحل لاحقة إلى اتخاذ قرارات رفع الاسعار وتخفيض الدعم بشكل تدريجى، مما يعنى أنها قد وعت مايترتب على رفع الأسعار بشكل مفاجئ وشامل من إثارة اضطرابات واسعة النطاق.

ويُلاحظ أن مصر شهدت فى الأعوام اللاحقة لاضطرابات يناير ١٩٧٧ حدوث بعض الاضطرابات المماثلة للأخيرة من حيث الأسباب (الاحتجاج على رفع الحكومة لاسعار السلع الاساسية) والمختلفة عنها من حيث النطاق وكثافة العنف. وعلى سبيل المثال فى مايو ١٩٩٠ شارك ثلاثة آلاف من عمال شركة الغزل والنسيج بالمحلة فى مظاهرة احتجاجاً على رفع الأسعار، وألقت أجهزة الأمن القبض على بعضهم، كما شهدت مدينة قنا فى نفس التاريخ مظاهرة شارك فيها مئات الأفراد لنفس السبب وتدخلت الشرطة لفضها وألقت القبض على العديد منهم.[٣] وثمة بعض العوامل التى يمكن أن تساعد فى فهم عدم اتخاذ العنف السياسى فى مصر فى الوقت الحاضر طابع المظاهرات وحوادث الشغب والاضطرابات بمشاركة مهمشى الحضر الفقراء، رغم تردى الأوضاع

الاجتماعية – الاقتصادية للأخيرين ومشاركتهم بفاعلية فى اضطرابات ١٩٧٧، ومن هذه العوامل:ـ(٤)

١– سياسة الدولة فى الرفع التدريجي للأسعار تجنباً لمخاطر اندلاع اضطرابات واسعة النطاق فى حالة رفعها بشكل مفاجئ دفعة واحدة. ولعل ذلك يفسر أيضاً – ضمن عوامل أخرى – اتصاف تطبيق الدولة لبرنامج الاصلاح الاقتصادى بدرجة كبيرة من التدرج فى الاجراءات المتعلقة برفع الأسعار وتخصيص المشروعات العامة وسعر الصرف وغيرها، وهو ما أكده مسؤولو الدولة على أعلى المستويات من منطلق «مراعاة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية». وعلى سبيل المثال أشار الرئيس «مبارك» فى ١٧/١١/١٩٩٤ إلى «أن مصر ستقاوم ضغوط صندوق النقد والبنك الدولى لتخفيض قيمة الجنيه لأن «تخفيض هذه القيمة بنسبة (٣٠٪) سيؤدى إلى رفع الأسعار بنسبة تتراوح بين ٧٠٪ – ٨٠٪ وزيادة العجز فى ميزان المدفوعات وخفض الصادرات»، وحذر أيضاً من أثر الاندفاع فى عملية الخصخصة فى تعريض الاقتصاد المصرى للأضرار.(٥)

٢– التجاء فئات من الهامشيين الحضريين إلى تحسين أوضاعهم المادية سواء عن طريق قنوات مشروعة كالتوسع فى الأنشطة الاقتصادية المشروعة غير الرسمية أو الهجرة إلى البلدان النفطية، أو قنوات غير مشروعة مرتبطة بأنشطة غير قانونية – اجرامية.

٣– فاعلية التنظيمات والجماعات الاسلامية المتطرفة فى التحرك والتغلغل فى المناطق الهامشية، وهى مسألة سيتم لاحقاً تحليل مظاهرها وعواملها ونتائجها وموقف الدولة منها.

جدير بالذكر أن لهذه الاضطرابات جذوراً تاريخية فى مصر، لاسيما فى الحقبة المملوكية والعثمانية التى شهدت انتفاضات عديدة وأعمال عنف عفوى من جانب الجماعات الهامشية (الجعيدية – الزعر – الحرافيش) تحت وطأة الجوع والقحط فى أوقات الأزمات الاقتصادية، وكانت تنتهى بسرعة إما لزوال أسباب اندلاعها أو لقمعها بشدة من قبل قوات السلطة أو لمجرد «ظهور تلك القوات». ومن ذلك أحداث العنف والنهب التى قام بها مهمشو القاهرة عام ١١٣٤ هـ بسبب شح النيل وأرتفاع أسعار القمح وأنتهت بفيضان

النيل، وأحداث ١١٣٧ هـ التى نهب خلالها المهمشون أسواق القاهرة وانتهت بضربهم من جند السلطة.(٦)

الاضطرابات والاحتجاجات العمالية

يمكن أن يُدرج أيضاً فى إطار العنف العفوى «الأنومى» فى المناطق الهامشية بحضر مصر، جانب كبير من الاحتجاجات العمالية فى المناطق الصناعية الهامة ذات الكثافة السكانية العالية، إذ أن بعض هذه المواقع الصناعية توجد فى مدن تكاد تعبر ككل عن مايمكن تسميته «بمدن هامشية» أو تحتوى على العديد من المناطق الهامشية داخلها كشبرا الخيمة والمطرية ودار السلام وكفر الدوار وغيرها، كما أن عدداً ليس بالضئيل من عمال ومستخدمى هذه المصانع من سكان المناطق الهامشية بهذه المدن أو غيرها، فضلاً عن أن الكثير من هذه الاحتجاجات يتم بشكل عفوى وتلقائى فى ظل «الفجوة الكبيرة بين قيادات الحركة النقابية وقواعدها العمالية، وبين الحركة النقابية والدولة».(٧)

وتتنوع مظاهر هذه الاحتجاجات مابين اضرابات (منظمة وعفوية) واعتصامات ومظاهرات، ويتضح من متابعة بيانات جدول (٨) أنها آخذة فى التصاعد منذ عام ١٩٩١ . وإضافة إلى الأسباب «المألوفة» لهذه الاحتجاجات كالمطالب العمالية المتعلقة بالأجور والحوافز وظروف العمل أو بعض المطالب النقابية، يُعزى تزايد هذه الاحتجاجات إلى إعلان الدولة عام ١٩٩١ بدء برنامج بيع «خصخصة» الشركات والمشروعات العامة ومخاوف العمال من الاستغناء عنهم عند بيعها، وذلك رغم اشتراط قطاع الأعمال العام المسئول عن عمليات البيع فى عام ١٩٩٤ «عدم الاستغناء عن العمالة – فى ثلاثة مصانع تم بيعها فى نهاية العام – قبل مضى ثلاثة سنوات من تاريخ الشراء». بيد أنه يحدث توتر فى أوساط العمال فى حال الإعلان عن بيع شركة أو مصنع عام، إذ سرعان ماتدفع هذه المخاوف العمال إلى اعلان الاضراب أو الاعتصام أو التظاهر كنوع من «الضغط على الحكومة»، فيما تلجأ الدولة إلى عدة أساليب لاحتواء هذا التوتر كتمليك العمال حصة من أسهم الشركات المعروضة للبيع وضمان تمثيلهم فى مجالس الادارة.(٨)

ثانياً: الهامشيون الحضريون و«العنف الطائفى» فى مصر

رغم أن التاريخ المصرى حافل بأمثلة عديدة للوحدة الوطنية بين المسلمين والأقباط وخصوصاً فى مواجهة القوى الاجنبية الغازية أو المحتلة، إلا أنه يحتوى أيضاً على أمثلة وحالات أخرى ذات دلالات مغايرة وخصوصاً فى المناطق الحضرية الهامشية فى الحقبة المملوكية والعثمانية، مما يشكل «خلفية أو مخزوناً تاريخياً لأحداث العنف الطائفى فى مصر المعاصرة».(٩)

الخلفية التاريخية للعنف الطائفى

شهدت مصر فى الحقبة المملوكية والعثمانية بوجه خاص أمثلة عديدة لأحداث «الفتنة» أو «العنف الطائفى» حتى فى غير أوقات الأزمات الاقتصادية، وذلك نتيجة «الوعى الزائف وانسياق الهامشيين من المسلمين والأقباط وراء التعصب الدينى».(١٠)

ومثال ذلك قيام «العوام والزعر» بقتل وحرق ثلاثة من النصارى كانوا يسكرون ويفحشون القول أمام بيت القاضى «بشر الحنفى» فى حادث «اضطربت له القاهرة أشد الاضطراب حتى كادت أن تخرب». وفى عهد الملك «الناصر محمد بن قلاوون»، قام «الزعر والغوغاء» بهدم ونهب الكنائس على غير مقتضى الدين والشرع وأوامر الملك الذى واجه تلك الفتنة بشدة بالغة حتى أنه «أمر الأمراء وقادة الجند بقتل كل من قدروا عليه من العامة، ولكنهم لم يظفروا منهم إلا بمن عجز عن الحركة بما غلبه من السكر بالخمر المنهوبة من الكنائس».(١١)

العنف الطائفى فى مصر المعاصرة

تشهد مصر منذ السبعينات أحداث «فتنة – عنف طائفى» سواء داخل المناطق الهامشية أو خارجها. وقد ربطت احدى الدراسات فى هذا الصدد بين الهامشيين والدولة، بافتراضها «وجود ارتباطات معينة لم يكشف التاريخ بعد عن جوانبها بين السلطة الحاكمة وأحداث الفتنة الطائفية فى السبعينات»، وكان ذلك فى سياق تحليلها «أعمال العنف والتخريب التى يقوم بها الهامشيون بناء على طلب السلطة الحاكمة ولحسابها مقابل بعض المكاسب».(١٢)

وبتنحية هذا «الافتراض» جانباً لصعوبة التحقق منه تجريبياً، يُلاحظ تَزايد حدة هذه الأحداث منذ مطلع التسعينات فى موازاة تزايد واتساع نطاق عمليات وأهداف عنف الجماعات الاسلامية المتطرفة. ويلاحظ فى هذا السياق مايلى:

١- أن هذه الأحداث أقرب إلى «العنف المنظم» بالمقارنة بأحداث تاريخية سابقة كانت تعبر عن العنف العفوى «الآنومى». ذلك أن هذه الأحداث ترتبط منذ بداية هذا العقد بالجماعات والتنظيمات الاسلامية المتطرفة، ونسبة ليست بالضئيلة من نشطيها من الهامشيين الحضريين. فقد كان من مراحل تطور عمليات هذه الجماعات، مرحلة ضرب أهداف مسيحية متنوعة بغرض خلط قضية العنف – الارهاب بقضية التعصب الدينى والفتنة الطائفية من ناحية وتوفير جزء من الموارد المالية اللازمة لتمويل العمليات اللاحقة لاسيما عن طريق السطو المسلح على متاجر للذهب مملوكة لمسيحيين من ناحية أخرى.[١٣]

٢- أن هذه الأحداث أخذت اتجاهاً تصاعدياً فى الفترة ١٩٩٠ – ١٩٩٣ سواء من حيث عددها أو أهدافها أو نطاقها الجغرافى، ثم بدأت فى الانحسار لتقتصر فى عام ١٩٩٤ على حادث واحد (حرق دير المحرق بأسيوط) ومثله فى الربع الأول من عام ١٩٩٦ (حادث عزبة الأقباط بالبدارى – أسيوط)، رغم الارتفاع النسبى لعدد ضحايا الحادثين الأخيرين، وذلك على النحو المبين فى جدول (٩). ومن الممكن تفسير هذا الانحسار فى ضوء بعض العوامل والتى من أبرزها «نجاح الجهود الأمنية المكثفة لاسيما منذ أبريل ١٩٩٤ فى ضبط أعداد كبيرة من المتطرفين وكميات كبيرة من الأسلحة والمتفجرات، وقتل حوالى (١٢٨) من الأرهابيين النشطين خلال نفس العام، وقدرة الأجهزة الأمنية على اجهاض عدد من العمليات الارهابية قبل وقوعها، مما أدى إلى انحسار الأنشطة الارهابية عن المدن وتحولها إلى بعض محافظات الصعيد التى استمرت بها بعض العمليات لمجرد اثبات الوجود، وهو ماينطبق أيضاً على محاولة اغتيال نجيب محفوظ فى اكتوبر ١٩٩٤».[١٤]

٣- أن بعض هذه الأحداث، وإن كان ضئيلاً نسبياً، بما فيها الأحداث الواردة بجدول (٩)، لم يرتبط بجماعات ومنظمات اسلامية متطرفة، وإنما ارتبط «بأهالى وطلاب» يصعب افتراض انضمامهم جميعاً إلى عضوية هذه الجماعات والمنظمات؛ ومن ذلك

أحداث «قليوب» فى مارس ١٩٩٣ والتى لم تقتصر على قيام بعض الأهالى بالهجوم على ضابط و(٣) جنود وإحراق سيارة للشرطة ودار ضيافة تابعة للكنيسة الانجيلية بالمدينة، ولكنها شملت أيضاً «القبض على (١٠٠) طالب كانوا قد تزعموا مظاهرة طلابية بقليوب وحاولوا الاعتداء على كنيسة «بيت آبل» التابعة للطائفة الانجيلية بالمدينة».(١٥) ومثل هذه الأحداث، على ضآلتها، قد تشكل فى الأجل البعيد مصدر خطورة على الوحدة الوطنية فى مصر من حيث «إثارة وتعميق مشاعر واتجاهات التعصب والتطرف الدينى الاسلامى والمسيحى». ولعل ذلك يفسر حرص مسؤولى الدولة، وكذا القيادات الروحية القبطية، على تأكيد «أن ماحدث فى أسيوط مؤخراً ليس ظاهرة، وأن الارهاب لايفرق بين مسلم ومسيحى».(١٦)

٤- أن التحليل الموضوعى لعوامل نشوب هذه الأحداث فى مصر يقتضى الاقرار بوجود عوامل داخلية بالأساس لهذه الأحداث، دون اغفال التأثيرات الخارجية؛ ومن هذه العوامل مايلى:-

أ - التعصب والتطرف الدينى لدى قطاعات من المسلمين والمسيحيين. وساعد على انتشارهما العمليات الارهابية منذ عام ١٩٩٠ ضد أهداف مسيحية من ناحية، وأثر المشكلات الاجتماعية - الاقتصادية كالبطالة والتفاوت الاجتماعى وغيرها فى انتشار هذا التعصب لاسيما فى المناطق الهامشية الحضرية من ناحية ثانية، ومايمكن تسميته «بحالة الاحباط - الفراغ العام فى المجتمع فى ظل غياب مشروع وطنى/ قومى واحد» من ناحية ثالثة، فضلاً عما سبق ذكره بشأن بعض الخبرات التاريخية «للعنف الطائفى» فى مصر.(١٧)

ب- موقف الدولة كجهاز حكم والجماعات الاسلامية فى مصر إزاء هذه الأحداث منذ بداياتها الأولى فى السبعينات. فعلى خلاف الطرح سالف الذكر لاحدى الدراسات بشأن «ارتباطات السلطة الحاكمة بأحداث الفتنة الطائفية فى السبعينات»، حللت دراسة أخرى بطريقة أكثر موضوعية هذه المسألة لدى بحثها الأهداف السياسية للعنف الدينى فى مصر. ففى بداية السبعينات كان «الآخر» المستهدف بعمليات عنف الجماعات الاسلامية يتمثل فى الجماعات الأيديولوجية المناوئة كالجماعات الناصرية والماركسية، وقد تحالف التيار

الاسلامى مع النظام السياسى آنذاك وحاول كل منهما تسخير الآخر لخدمة أغراضه. وفى مرحلة ثانية بدأ عنف متبادل بين الجماعات الاسلامية والمسيحية، وكان العنف موجهاً خلالها ضد «الآخر الدينى» ولم يحاول النظام لضعفه ضبط هذه الجماعات والسيطرة عليها، ولكنه حاول استغلال التوازن - الصراع بينها عن طريق «إدارة العنف المتبادل» وخلال هذه المرحلة أُرتكبت أحداث عنف متبادل بين الأطراف المسلمة والمسيحية وحاول بعضها البحث عن مساندة بعض القوى الخارجية. وامتدت هاتان المرحلتان منذ عام ١٩٧١ وحتى زيارة الرئيس «السادات» للقدس التى بدأت بها «مرحلة القطيعة بين التيارالاسلامى والنظام السياسى».(١٨)

ثالثاً: الهامشيون الحضريون و«العنف المأجور» فى مصر

ترتبط ببعض فئات مهمشى حضر مصر صورة أخرى للعنف يمكن تسميتها «بالعنف المأجور»، بمعنى لجوء أعضاء هذه الفئات إلى «تأجير عنفهم للسلطة» مقابل بعض المزايا والمكاسب المادية بالأساس، أو «التحالف مع تنظيمات وجماعات معارضة» لتحقيق مصالح متبادلة.

الهامشيون الحضريون و«العنف المؤجر للسلطة»

شهد تاريخ مصر الوسيط عدة أمثلة لهذا العنف، لاسيما فى الحقبة المملوكية والعثمانية. ومن ذلك استعانة السلطان «برقوق» فى القرن الرابع عشر الميلادى - الثامن الهجرى «بالجعيدية والزعر» لتأمين سلطته فى مواجهة أطماع أمراء المماليك المناوئين له مقابل إطلاق يدهم فى نهب حوانيت القاهرة والاغارة على بيوت الأغنياء والمماليك وسبى نسائهم، واعتماد والى مصر عام ١٦١٣م على «فتوات وزعر حارة الفوالة» فى إخماد تمرد العسكر النظاميين، وقيام صاحب الشرطة «اسماعيل بك» عام ١٧٧٧م بتجنيد «فتوات وزعر الحارات» لمناصرته فى صراعاته ضد خصومه. وكانت استعانة حكام مصر آنذاك «بقوات الزعر والجعيدية» تتم لأهداف محددة وفى أعمال وغارات سريعة نظراً لخوفهم ورعبهم من تلك القوات.(١٩)

وفى ظل غياب أو ندرة البيانات الموثقة، يصعب الاشارة إلى أمثلة محددة لمثل هذا العنف فى مصر المعاصرة، وذلك رغم اشارة البعض فى هذا الصدد إلى «علاقة السلطة بالزعر فى أحداث سياسية كبرى مثل أحداث يناير ١٩٥٢ – حريق القاهرة – والفتنة الطائفية فى السبعينات وانتخابات مايو ١٩٨٤».[٢٠] وفى ضوء ماسبق ذكره بشأن خصوصية الانتخابات فى المناطق الهامشية الحضرية، وتحديداً فيما يتعلق باستعانة بعض المرشحين من الحزبيين والمستقلين بفئات معينة من سكانها «البلطجية» لأغراض معينة نظير مقابل – أجر نقدى، قد يمكن اعتبار ذلك صورة لهذا العنف فى الواقع المصرى المعاصر.

الهامشيون الحضريون و«التحالف بين الجريمة والتطرف»

تربط بعض الأوساط الأمنية المصرية، على نحو ماأكدته دراسة أمنية فى مارس ١٩٩٢، بين انتشار الجرائم فى المناطق الهامشية بالقاهرة والجيزة بوجه خاص وبين أنشطة الجماعات والتنظيمات الاسلامية المتطرفة فى هذه المناطق، وذكرت هذه الدراسة فى هذا السياق:[٢١]

«يوجد تحالف غير مكتوب بين الجريمة والتطرف فى المناطق العشوائية التى بدأ دخول التنظيمات الاسلامية المتطرفة إليها وانتشارها بها فى السبعينات إثر نزوح بعض عناصرها وكوادرها إليها فراراً من الصعيد بعد الحملات الأمنية المكثفة هناك عقب اكتشاف تنظيم التكفير والهجرة، ووجد هؤلاء المتطرفون فى هذه المناطق الظروف الملائمة للاقامة والحركة لوقوعها على أطراف بعيدة وسهولة العثور على سكن رخيص بها وتكدسها بالبشر الذين يسهل الذوبان فيهم. وبعد ذلك اتجه إلى هذه المناطق عدد من قيادات تنظيم الجهاد الذين رأوا فيها أرضاً بكراً وتربة خصبة لنشر دعوتهم وتجنيد أعضاء جدد. ونمت الجريمة والتطرف فى هذه المناطق كخطين متوازين، حتى كشفت أحداث عين شمس فى ديسمبر ١٩٨٨ عن أول تحالف فعلى بين الطرفين، حيث أنضم إلى الجماعات المتطرفة عدد من محترفى الاجرام فى المنطقة لتصورهم أن لهذه الجماعات سطوة أو قوة تضمن لهم الحماية والأمن من قبضة رجال الأمن، بينما رأت فيهم الجماعات قوة يمكن توظيفها فى أى صدام مع الدولة. وتكرر هذا التحالف فى مناطق أخرى مثل بولاق الدكرور وأمبابة وغيرها».

وفى نفس السياق، وفى بداية العمليات الأمنية واسعة النطاق فى «امبابة» منذ نهاية عام ١٩٩٢ والتى تصاعدت فى الأشهر الثلاث اللاحقة إلى حد حشد حوالى (١٤) ألف جندى من الأمن المركزى بغرض «السيطرة على الموقف واقتلاع جذور الارهاب فى امبابة» وفقاً للتعبير الرسمى،[٢٢] أشار البعض فى معرض متابعته للأوضاع فى امبابة إلى: «أن السلطة الفعلية – الامارة فى إمبابة مقسمة بين التطرف والاجرام، بالنظر إلى مابينهما من مصالح مشتركة فى الحماية والهروب والاختفاء والتوحد ضد طرف ثالث ليس الأمن فقط وإنما المجتمع كله سواء وصف بالكفر أو الظلم، بل أن أحد قادة الجماعات الاسلامية المتطرفة فى المنطقة – الشيخ جابر – كان بلطجياً».[٢٣]

وتشير احدى الدراسات إلى المناطق العشوائية «كمصدر للعديد من أعمال وصور العنف، لاسيما ذلك الموجه ضد الدولة والاستقرار الاجتماعى بوجه عام، بل والعنف المأجور الذى تمارسه جماعات محلية مناهضة أو حتى قوى خارجية ذات أهداف معادية». وأضافت هذه الدراسة، إستناداً إلى دراسة أمنية بكلية الشرطة، أن خطورة هذه المناطق من الناحية الأمنية تكمن فى ثلاثة أمور هامة، وهى:[٢٤]

١– أن عدد هذه المناطق فى أنحاء الجمهورية يفوق كثيراً القدرات البشرية لأجهزة الأمن لكى تحكم سيطرتها عليها بما يحول دون هروب المتطرفين أو المجرمين إليها. هذا فضلاً عن أن ضيق شوارعها وتلاصق بيوتها قد يحولا دون دخول سيارات الشرطة أو يؤدى إلى سقوط قتلى من المواطنين الأبرياء إذا ماحدث تبادل إطلاق النار بين الأمن والمتطرفين.

٢– أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان «العشوائيات» تحول دون قيامهم بدورهم المفترض فى الابلاغ عن المشتبه فيهم، فضلاً عما يؤدى إليه تدنى مستواهم الثقافى من إمكانية بث الأفكار المتطرفة بينهم، لاسيما مع وجود عدة آلاف من الزوايا الصغيرة بهذه المناطق لاتكاد تعرف عنها وزارة الأوقاف شيئاً.

٣– أن إقامة المتطرفين فى هذه المناطق تتم بشكل شرعى من الناحية الشكلية القانونية، حيث يستقرون فيها مع أسرهم أو ذويهم، مما يساعد على زيادة قدرتهم فى التمويه على أجهزة الأمن التى عادة ماتنتبه أكثر للمشتبه فيهم إذا كانوا يسكنون فرادى أو فى هيئة تجمعات شبابية ولاسيما من الذكور فحسب.

وتضيف نفس الدراسة أن هذا «الترابط بين العشوائيات والتطرف» كان ايضاً محل إدراك العديد من مؤسسات الدولة التى حذرت من أى تباطؤ فى تنمية هذه المناطق، مع العمل فى نفس الوقت على الإزالة الفورية لبعضها غير القابل للتطوير. ففى ٢١ مارس ١٩٩٤ حذر مجلس الشورى من تأخير تطوير هذه المناطق لما يؤدى إليه ذلك من «تزايد الإرهاب وتركز بؤره فيها»، وطالب بالإزالة الفورية لـ (٢٥) منطقة عشوائية فى القاهرة والجيزة والاسكندرية باعتبارها «مناطق غير قابلة للتطوير، وحتى لاتكون مرتعاً للتطرف.. حيث تستغل الجماعات الارهابية الطبيعة العمرانية للمناطق العشوائية كستار لتكوين وتدريب هذه الجماعات التى خرجت إلى الشارع المصرى». وفى ١٣ مايو ١٩٩٤ وصف تقرير للمجلس سكان المناطق العشوائية سياسياً بأنهم من «الجماعات الرافضة غير المنضبطة، وأن ذلك يعود إلى تردى الأحوال الاقتصادية والاجتماعية التى يعيشونها والمرارة التى يشعرون بها تجاه المجتمع الأم...». [٢٥]

ويقودنا ذلك إلى بحث طبيعة العلاقة بين الهامشيين الحضريين وهذه الجماعات، وذلك بغرض التعرف على حجم ودوافع مشاركتهم فى نشاطاتها والعوامل «الأخرى» لهذه المشاركة والتى لايمكن قصرها على ذلك العامل المتعلق «بالتحالف بين الجريمة والتطرف» فى مناطقهم.

رابعاً: الهامشيون الحضريون وعنف الجماعات الاسلامية فى مصر

تعود ارتباطات مهمشى حضر مصر، أوبعضهم، بالجماعات الاسلامية المتطرفة القائمة «بالعنف المبرر دينياً» إلى فترة سابقة لتصاعد عمليات هذه الجماعات منذ عام ١٩٩٠ . وعلى سبيل المثال لا الحصر، يمكن الاشارة فى هذا الصدد إلى:

١- أن أجهزة الأمن قبضت على المتهمين فى قضية جماعة «التكفير والهجرة»[٢٦] عام ١٩٧٧ فى مناطق «عشوائية» بالجيزة (بولاق الدكرور) والقاهرة (عين شمس). [٢٧]

٢- أن نسبة كبيرة من أعضاء مايسمى «بتحالف تنظيم الجهاد والجماعة الاسلامية» ممن أحيلوا للقضاء عقب أحداث ١٩٨١ (أغتيال الرئيس السادات وأحداث أسيوط)، كانوا من سكان المناطق الهامشية الحضرية والأحياء القديمة المتداعية. فمن مجموع (٤٤٢)

عضو بهذا «التحالف»، كان (١١٠) منهم من القاهرة و(٩٩) من الجيزة و(١٥) من القليوبية؛ وشكل المنتمون إلى هذه المناطق نسبة مرتفعة من مجموع أعضاء «التحالف» بكل من القاهرة والجيزة: (٣٩,٥٪) من أحياء «الساحل» و«الشرابية» و«الوايلى» و«المطرية» بالقاهرة و(٥٥,٢٪) من «امبابة» و«بولاق الدكرور» بالجيزة. كما أن محافظات الصعيد، بمدنها «العشوائية» ومناطقها الريفية الطاردة للمهاجرين باتجاه مدن الوجه البحرى وتحديداً مناطقها الهامشية، قدمت (٥٠٪) من مجموع هؤلاء الأعضاء، وذلك على النحو المبين فى جدول (١٠).

٣- أن هذه المناطق فى «بولاق الدكرور» و«القناطر الخيرية» والمنوفية شهدت أحداث القبض على بعض المسجونين الهاربين من تنفيذ أحكام فى سجن «طره» عام ١٩٨٦ من أعضاء تنظيم «الناجون من النار». وفى نفس العام تم إلقاء القبض على بعض المتهمين فى قضية اغتيال الرئيس «السادات» فى مناطق مماثلة «بالشرابية» و«حدائق المعادى». وفى عام ١٩٨٨ شهدت ضاحية «عين شمس» بالقاهرة أحداث العنف المنظم من جانب عناصر الجماعات الاسلامية.[٢٨]

وتصاعدت حدة عمليات هذه الجماعات منذ عام ١٩٩٠، وتزايدت «المواجهات والاشتباكات» بين أعضائها وقوات الأمن، مما جعل الأمر يبدو «كحرب استنزاف» بين الجانبين، وترتب على ذلك ارتفاع أعداد الضحايا من الجانبين ومن المواطنين «الأبرياء»، وذلك على النحو المبين فى جدول (١١). وواكب ذلك، ومايزال، شن حملات وعمليات أمنية متتالية «لمطاردة وضبط واعتقال» أعضاء وكوادر هذه الجماعات فى المناطق الهامشية، سواء كان هؤلاء من أبناء هذه المناطق أو من الفارين إليها من الصعيد، فضلاً عن عمليات «التدخل الأمنى الكثيف» فى هذه المناطق كتلك التى شهدتها «إمبابة» و«ديروط» فى الأشهر الثلاث الأولى من عام ١٩٩٣، حتى أن مجموع العمليات الأمنية فى هذه المناطق بمحافظات القاهرة الكبرى الثلاث أرتفع من (١٠) عمليات عام ١٩٩٠ إلى (٣٤) عملية عام ١٩٩٣ وبلغ (٢٣) عملية فى القاهرة وحدها عام ١٩٩٤، وما تزال هذه العمليات جارية حتى الآن وإن كان بكثافة أقل عن ذى قبل، وذلك على النحو المبين فى جدول (١٠).

رغم أن هذه التطورات دفعت بالعديد من الأوساط المصرية الرسمية منها وغير الرسمية إلى الربط بشكل حتمى بين المناطق الهامشية وسكانها وبين التطرف وجماعاته باعتبارها «بؤر تفريخ الاجرام والتطرف والارهاب»، وهى وجهة نظر مازال البعض يتبناها واقعياً رغم تحول بعض مسئولى الدولة إلى الحديث عن عوامل أخرى «مجتمعية» أكثر أهمية فى هذا الخصوص، إلا أنه يلاحظ فى هذا السياق مايلى:(٢٩)

١- أن الاقتصار فى هذا الصدد على افتراض وجود «تحالف بين الجريمة والتطرف» فى هذه المناطق أو «جر الجماعات الاسلامية فئات معينة من مهمشى الحضر إلى ممارسة العنف ضد الدولة»، مسألة قابلة للانتقاد فى أكثر من ناحية. ذلك أن هذا الافتراض، أو بالأخرى تعميمه واطلاقه، يتجاهل حقيقة أن أعضاء هذه الجماعات من المهمشين الحضريين ليسوا بالضرورة كلهم من «محترفى الاجرام»؛ فقد يكون الأخيرون من بينهم، ولكنهم يضمون أيضاً فئات أخرى كالطلاب والخريجين والموظفين والمهنيين والعاملين بالقطاع الخاص والحرفيين والتجار والباعة وغيرهم. وعلى سبيل المثال تبين لاحدى الدراسات من تحليل الخلفية المهنية لـ (٤٤٢) عضواً من «تحالف الجهاد والجماعة الاسلامية» ممن اعتقلوا بعد أحداث ١٩٨١ أن (٢١١) منهم كانوا من الطلاب و(٣٥) من الخريجين و(٨٠) من موظفى القطاع العام والحكومى و(١٥) من القطاع الخاص و(٢٤) من الباعة والتجار و(٤٠) من الحرفيين و(٦) من المزارعين و(٢١) من الجنود والضباط و(٩) أفراد «بدون عمل».(٣٠)

٢- أن هذا الافتراض يتجاهل من ناحية ثانية وجود عوامل أخرى أكثر أهمية فى تفسير انتشار هذه الجماعات «وفكرها» فى المناطق الهامشية الحضرية وفى محافظات الصعيد الفقيرة من حيث نصيبها من التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتنبع هذه العوامل من الأزمة المجتمعية فى المجتمع بوجه عام وفى مناطقه الهامشية «ومحافظاته الطاردة» بوجه خاص والتى يعانى سكانها أكثر من غيرهم من جوانب هذه الأزمة: الفقر والتفاوت الاجتماعى الحاد وما يولده من حرمان نسبى، تدهور الأوضاع المعيشية وتدنى اشباع الحاجات الأساسية، غياب أو قصور وضعف الخدمات والمرافق الأساسية، انتشار البطالة وخاصة بين شباب الخريجين، ضعف قنوات المشاركة السياسية الرسمية / السلمية وقصور دور وفاعلية الأحزاب السياسية وانتشار حالات الفساد السياسى والادارى. وتشكل

هذه الأزمة المجتمعية «بيئة حاضنة» لنمو الجماعات التى تمارس العنف باستخدام «شعارات اسلامية». ويعود الانتشار الكبير لهذه الجماعات المتطرفة، وكذا الجماعات الأخرى «المعتدلة»، مقارنة بجماعات أخرى تدعو إلى التغيير كالتنظيمات اليسارية، إلى سهولة ووضوح «الخطاب الدينى» الذى تطرحه لتركيزه على شعارات عامة (الاسلام هو الحل – تطبيق الشريعة – بناء الدولة الاسلامية) تجد تجاوباً لدى قطاعات – كبيرة نسبياً – من الشباب ممن يعانون من التأثيرات السلبية لهذه الأزمة المجتمعية، مما يسهل – ضمن عوامل أخرى – عمليات الاستقطاب والتجنيد من جانب الجماعات الاسلامية لهؤلاء الشباب ومعظمهم من سكان المناطق الهامشية ومحافظات الصعيد.

٣– أن هذا الافتراض يتجاهل أيضاً تراخى أجهزة الدولة فى التعامل مع ظاهرة «الجماعات الاسلامية» منذ السبعينات على نحو ساعد على تصاعدها بمرور الوقت، لاسيما مع دور النظام السياسى فى دعم هذه الجماعات وتشجيعها منذ بداية السبعينات كوسيلة «لضرب خصومه من الشيوعيين والناصريين».[٣١] من ناحية أخرى يُلاحظ أن غياب الدولة بالمعنى المادى والمعنوى فى العديد من المناطق الهامشية التى تزايدت بصورة ملحوظة خلال العقدين الأخيرين لاسيما بالقاهرة وغيرها من المدن المصرية قد أفسح المجال أمام بعض هذه الجماعات «لتحل محل الدولة» فى هذه المناطق «كعين شمس» و«امبابة» و«ديروط» وغيرها وتدير الشئون الحياتية واليومية لقاطنيها على غرار ماتفعل أجهزة الدولة، ولذلك بدت هذه الجماعات فى نظر سكان بعض هذه المناطق «أكثر اهتماماً بهم من الدولة التى أسقطتهم من الحساب وتجاهلت مشكلاتهم».[٣٢]

٤– أن الدولة ومسئوليها بدأوا أنفسهم فى مراجعة هذا الافتراض وربما تجاوزه عن طريق محاولة منح قدر أكبر من الاهتمام بالمناطق الهامشية فى إطار برنامج «تطوير العشوائيات» وبمحافظات الصعيد الأقل حظاً فى إطار «المشروع القومى لتنمية جنوب مصر»، وهو ماسيتم التطرق إليه لاحقاً فى هذه الدراسة. وقد يكون من المفيد فى هذا الصدد الاشارة إلى أن بعض الاوساط الأمنية العليا بدأ فى الحديث عن «أسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية للعنف»، وأن الحل الأمنى لن يكفى وحده لوقف العنف. ومن الضرورى تدخل الدولة فى المناطق العشوائية لملء الفراغ بعد أن قامت الجماعات الاسلامية بخدمات حقيقية لسكان العديد من هذه المناطق، ولم تقتصر على معاونة

المحتاجين والعلاج المنخفض التكلفة للمرضى وتوزيع الأدوية والبطاطين والملابس، بل امتدت إلى توفير السلع بأسعار أرخص وحل المشكلات الاجتماعية.. فعقب القبض على العشرات من العناصر الارهابية ممن كانوا يتخذون من العشوائيات مأوى لهم، اتضح حجم الخدمات التي كانوا يؤدونها للسكان في ظل الغياب الواضح لأجهزة الخدمات الحكومية».(٣٣)

خامساً: الهامشيون الحضريون وحركات «العنف الجماهيري»

إذا كانت حركات العنف العفوي للهامشيين الحضريين في أوقات الأزمات الاقتصادية الحادة والتي قد يشارك فيها غيرهم من أبناء المجتمع فيما يعرف «باضطرابات الخبز» أو «انتفاضات الجياع» تشكل «حركات اجتماعية مجهضة كرعد لايسقط مطراً»، فإن الخبرات المعاصرة والتاريخية لمصر تقدم أمثلة لصورة أخرى من العنف الجماعي الأكثر جماهيرية للهامشيين. ويقصد بذلك انخراط الهامشيين في حركات سياسية جماهيرية مع غيرهم من الفئات والقوى الاجتماعية بغرض تحقيق أهداف معينة قد ترتبط بالقضية الوطنية ومقاومة المستعمر، كدورهم في الحركات الوطنية المصرية في ثورتي القاهرة الأولى والثانية ضد الفرنسيين وفي ثورة ١٩١٩، وقد ترتبط هذه الأهداف بتحقيق مطالب سياسية داخلية محددة.(٣٤)

ويحفل تاريخ مصر الوسيط بأمثلة عديدة بخصوص هذه الناحية الأخيرة. ومن ذلك نجاح زعر «الحسينية» متلاحمين مع صناعها وحرفييها وعلماء الأزهر في عزل صاحب الشرطة «أحمد أغا» عام ١٢٠٥ هـ بسبب كثرة مظالمه وتعديه على الأهالي بالحبس والضرب وأخذ الأموال ونهب بعض البيوت. كما شارك الجعيدية والزعر عام ١٢٠٩ هـ في حركة شعبية تزعمها الشيخ «الشرقاوي» احتجاجاً على ظلم أمراء المماليك وتعديهم على الأموال والأرواح، وتمثل دورهم في الاعتصام بالمساجد وإغلاق الأسواق، بينما كان قادة الحركة من المشايخ يفاوضون الوالي على مطالب الرعية – الشعب؛ ورغم إنتهاء المفاوضات بتعهد الوالي والأمراء بمقتضى وثيقة مكتوبة «بالالتزام باقامة العدل ورفع الظلم والجور وإقامة الشرع»، إلا أن هذه الحركة لم تسفر عن آثار دائمة مماثلة لآثار وثيقة «الماجناكارتا» في بريطانيا نتيجة إفتقارها إلى سند اجتماعي دائم لدعمها وحمايتها ومتابعة استمرار آثارها: «فقد كان الزعر مشغولين عن استمرار اشتعال الثورة بالتذمر

الدائم مبعثر المظاهر والآثار، وكان الزراع غائبين عنها تماماً، وأنشغل العلماء عن رعاية نتائج الثورة بالحفاظ على مكانتهم فى أعلى السلم الاجتماعى، .[٣٥]

سادساً: العنف الهامشى الحضرى فى مصر: العوامل والمحددات ومعوقات التطور

يتضح مما سبق أن لعنف مهمشى حضر مصر صوراً عديدة، سواء كان ذا طبيعة عفوية أو منظمة فى إطار حركات أخرى. ويعنينا الآن بحث عوامل ومحددات هذا العنف وأسباب عدم استمرار أو تطوره؛ وهذا التطور ليس بالضرورةظاهرة سلبية من وجهة نظر تنموية – مجتمعية وليس وظيفية محافظة، بدليل أن اهتمام الدولة مؤخراً بتطوير المناطق الهامشية ومحافظات الصعيد جاء فى جانب كبير منه كرد فعل على ربطها بين العنف – الارهاب وبين هذه المناطق والمحافظات.

عوامل ومحددات عنف مهمشى الحضر

تشكل الأزمة المجتمعية بمختلف جوانبها فى مصر العوامل الدافعة لمشاركة فئات وجماعات من سكان المناطق الهامشية الحضرية وغيرها من المناطق فى أحداث العنف بكافة صوره. بيد أن عنف مهمشى الحضر، لاسيما الموجه ضد النظام السياسى ورموزه وعناصره، يتحدد بعوامل نابعة من خصوصية الأوضاع القائمة والمشكلات الحادة المثارة فى هذه المناطق وخصائصها الديموغرافية والطبوغرافية. ومن أبرز هذه العوامل مايلى:[٣٦]

١– التوتر الكامن فى المناطق الهامشية والناشئ ليس فقط عن صعوبات تكيف سكانها لاسيما من المهاجرين الريفيين مع «المعايير الحضرية الحديثة»، ولكن أيضاً وبالأساس عن الحرمان النسبى الناتج عن الفجوة الواسعة بين الأوضاع الاجتماعية – الاقتصادية والحياتية المتردية فى هذه المناطق وأوضاع المناطق والأحياء الأخرى الحضرية الراقية والأوفر حظاً وسلبية موقف الدولة إزاء تردى هذه الأوضاع – أو على الأقل عدم تحركها فى هذا الصدد إلا لدرء «مخاطر أمنية»، مما يخلق لدى الهامشيين الحضريين اتجاهات ومشاعر سلبية إزاء قاطنى الأحياء الراقية وعناصر ورموز الدولة باعتبارهم جميعا يشكلون «فئة – طبقة واحدة» أو «آخرون يستمتعون بكل شئ».

ورغم أن التطور ليس حتمياً من حالة التوتر والاحباط الناشئين عن هذا الحرمان إلى مرحلة «الغضب الجماعي» فالعنف،[٣٧] إلا أن هذا التوتر في حد ذاته عادة مايجعل من يعانيه مهيئاً للمشاركة في العنف متى وجد الظرف الملائم لذلك. وقد يتمثل هذا الظرف في «هزيمة» يمنى بها النظام السياسي أو خروج بعض الجماعات الأخرى على النظام، أو وقوع «حادث طارئ مفجر للعنف» مثل «تعذيب أحد سكان المناطق الهامشية والاضرار به أو مصرعه في أقسام الشرطة»، ومن ذلك أن أحداث العنف في «أدكو» و«أبو حماد» عام ١٩٩٢ تفجرت إثر وقوع اعتداء على اثنين من سكان البلدتين من قبل بعض ضباط الشرطة.[٣٨] فمثل هذه «الأحداث الطارئة» عادة ماتشكل نقطة تحول التوترالمتراكم والمختزن إلى سلوك عدائي صريح موجه نحو مصدر التوتر المتمثل في مختلف رموز وأجهزة الدولة في منطقة الحادث، وعادة ماتشارك في هذا النمط من العنف الجماعي التلقائي فئات كبيرة من سكان المنطقة لأنها بتوتراتها تتوحد موقفياً مع الفرد أو الأفراد الذين لحق بهم الضرر.

٢- الهيكل العمري لسكان هذه المناطق والمتميز بغلبة عنصر الشباب نتيجة ارتفاع معدلات المواليد، مما يجعلها تعبر عما يمكن تسميته «بالمناطق الشابة»، وهي مسألة تم التطرق إليها في الفصل الأول من هذا الكتاب. والشباب أكثر الفئات ميلاً للمشاركة في أحداث العنف بوجه عام، سواء أكان عنفاً عفوياً أو منظماً في إطار جماعات معارضة تتبنى استراتيجية العنف كالجماعات الاسلامية المتطرفة. ويرجع ذلك إلى أن الشباب أكثر الفئات إحساساً بمشكلات الواقع المجتمعي والتي تزداد حدتها في هذه المناطق، خصوصاً في ظل معاناة معظمهم من مشكلة البطالة، فضلاً عن خصائصهم النفسية والسلوكية التي تجعلهم - كغيرهم من الشباب «قوة قابلة للاشتعال». ومن هذه الخصائص: الحركية والانطلاق دون التقيد بأي قيود تفرضها الأوضاع القائمة، الخيالية نتيجة إنعدام أوضعف الخبرة والمسئولية، النقاء والمثالية ورفض المهادنة في المسائل المتعلقة بالقيم ومهاجمة مايتعارض مع هذه القيم والمثاليات من تفاوت اجتماعي - اقتصادي حاد وممارسة سياسية مقيدة وفساد سياسي، الجمع بين «حب المغامرة - المخاطرة» كنتيجة لعدم الواقعية وبين «الاستعداد للتضحية» كامتداد للمثالية، والسعي إلى التميز عن «الغير» وتأكيد الذات والبحث عن «دور» ولو من خلال اللجوء إلى العنف السياسي والاندماج في

المنظمات المعارضة المتطرفة التى تتيح للشباب من اعضائها فرصة اداء مثل هذا «الدور».[٣٩]

٣- أثر زيادة وتكدس السكان فى المناطق الهامشية ذات «الطبيعة الطبوغرافية الصعبة» فى حجم ونطاق الاضطرابات وغيرها من أشكال العنف – الاحتجاج الحضرى من ناحية، وفى تسهيل التعبئة فى حركات العنف الجماعى من ناحية أخرى، وفى تمركز «وتحصن» بعض الجماعات والتنظيمات المعارضة «الاسلامية» فى هذه المناطق من ناحية ثالثة.

ولعل هذا العامل الأخير، وغيره، يفسر «الصعوبات» التى واجهت أجهزة وقوات الأمن فى «اقتحام» بعض هذه المناطق إبان تزايد حدة عمليات الجماعات الاسلامية المتطرفة، مما جعل المواجهات الامنية مع هذه الجماعات فى مناطق «كامبابة» و«أسيوط» و«ديروط» خلال الاشهر الثلاث الأولى من عام ١٩٩٣ تأخذ طابع «المعارك الحربية المحدودة» والتى استعانت خلالها هذه الأجهزة ببعض امكانيات القوات المسلحة.[٤٠] ويفسر العامل الأول المتعلق بالتوتر الكامن فى المناطق الهامشية نتيجة الفجوة الاجتماعية الاقتصادية القائمة بينها وبين المناطق الراقية تحذير بعض الأوساط من أنه «إذا كان سكان العشوائيات فى القاهرة ضحايا الفقر بالدرجة الأولى، فإن سكان المناطق الراقية سيصبحون ضحايا سكان العشوائيات نظراً لتجاورهم؛ وبالتالى يظهر الحقد الطبقى الذى يمكن أن يتحول تحت أى ضغط إلى ثورة وكارثة تهدد أمن أبناء القاهرة».[٤١] وفى نفس السياق تشير أحدى الدراسات إلى أن الأوضاع السكانية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية للمناطق «العشوائية» فى ارتباطها بخصوصية ظاهرة الهجرة الريفية إليها تؤدى بهذه المناطق إلى معاناة «حلقة مفرغة للعنف» وجعلها «مناطق تفريخ لعناصر التمرد على المجتمع أو مناطق حاضنة للمتطرفين ومناهضى النظام القائم».[٤٢]

معوقات تطور عنف مهمشى الحضر

دون الخوض فى تفاصيل الجدل المثار بين علماء الاجتماع وكذا السياسة بشأن طبيعة الدور السياسى للهامشيين الحضريين، وما إذا كانوا «قوة ثورية» أو «قوة رجعية مضادة للثورة»،[٤٣] يمكن القول أن البيئة الحضرية الهامشية «كخلاصة مكثفة للأزمة

المجتمعية الحادة، تثير فى حد ذاتها بمشكلاتها العديدة «روح التمرد» وصوراً عديدة للعنف يغلب على معظمها الطابع العفوى التلقائى «الأنومى» وعلى بعضها طابع العنف المنظم فى إطار عنف جماعات أخرى «اسلامية متطرفة». ويعبر هذا العنف بصوره المختلفة، ربما باستثناء صورة واحدة «العنف المؤجر للسلطة» فى حالة تواجدها، عن مفهوم «الصراعات الاجتماعية الممتدة» Protracted Social Conflicts بمعنى «الصراعات الهيكلية ذات الجذور العميقة الممتدة فى الأبنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المعبرة عن مشكلات التفاوت وعدم المساواة وغيرها».(٤٤)

رغم ذلك، فإن نفس البيئة تحفل بمتناقضات ومعوقات تحول دون تطور «روح التمرد» وأعمال العنف هذه إلى «فعل ثورى منظم من جانب الهامشيين أنفسهم». ومن هذه المعوقات:(٤٥)

١- افتقاد الهامشيين الحضريين للتماسك الاجتماعى، لاسيما فى ظل التمايز بين المهاجرين إلى المناطق الهامشية بحسب المناطق والجهات التى وفدوا منها وبينهم وبين سكان «الحضر الأصليين الفقراء» وتمسك المهاجرين الريفيين بتقاليدهم وأنماطهم الريفية، مما يحد من السلوك السياسى الموحد ويعرقل تطور الوعى السياسى - الاجتماعى. ويؤدى غياب هذا الوعى، ضمن عوامل أخرى، إلى انتشار العنف الداخلى بين جماعات الهامشيين غير الموجه إلى «القوى السياسية والاجتماعية المسئولة عن التفاوت الاجتماعى - الاقتصادى والأوضاع المتردية للهامشيين»، فضلاً عن انتشار الاعتقاد فى «الحظ والغيبيات» أو بالأحرى «القدرية والتواكل» بين الهامشيين.

٢- الانعكاسات السلبية لنمو وتطور القطاع الحضرى غير الرسمى على «تثوير الهامشيين الحضريين»، من حيث إفراز «فئات هامشية ذات عقلية مضادة للثورة والتغيير الاجتماعى.. فبمجرد السماح للباعة الجائلين وصغار المنتجين والحرفيين وغيرهم من العاملين فى هذا القطاع بممارسة الأنشطة الحرة والتطور من حيث الحجم والعدد، فإنهم سيتحالفون مع القوى والجماعات المسيطرة التى توفر آليات تدعم النظم والأوضاع القائمة».

٣- أن الاقامة فترة طويلة فى هذه المناطق قد تؤدى بطريقة عفوية إلى تكوين «وعى سياسى ثورى - راديكالى» لدى فئات واسعة من سكانها، إلا أن الأخيرين نتيجة

الصعوبات آنفة الذكر ،يفتقرون إلى تنظيمات سياسية جماعية قادرة على بلورة وعيهم وترجمة تطلعاتهم الثورية إلى ممارسة فعل اجتماعى – سياسى منظم أو ثورة ضد النظم والأوضاع والقوى المسئولة عن تردى أوضاع هذه المناطق والازمة المجتمعية عموماً. ولهذا تلجأ تنظيمات أخرى معارضة، لاسيما التنظيمات الاسلامية التى تطرح الاسلام كبديل ايديولوجى لحل مشكلات المجتمع وأزماته، إلى تجنيد هؤلاء الهامشيين ضمن صفوفها وفى عملياتها بما يخدم أهدافها غير المتفقة بالضرورة مع الأهداف الحقيقية للهامشيين الحضريين.

هوامش الفصل الرابع

١- د. كمال المنوفى، أصول النظم السياسية المقارنة (الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٨٧)، ص ١٧٥. وبهذا المعنى تصبح جماعات المهمشين المشاركين فى هذا العنف تعبيراً عن نوع من جماعات المصالح توصف بأنها «جماعات غير شرعية تستبعدها الحكومة من التأثير السياسى؛ ولعجزها عن إثارة وجذب الاهتمام السياسى بقضاياها ومصالحها، فإنها عادة ما تلجأ إلى العنف أو الأعمال المعوقة لسياسات الحكومة». لمزيد من التفاصيل فى هذا الخصوص، أنظر:

Peter Self, Political Theories of Modern Government, Its Role And Reform (London: George Allen & Unwin, 1985), pp. 86-87.

٢- د. جلال معوض، السياسة والتغير الاجتماعى فى الوطن العربى (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، الكتاب ٥٥، الطبعة الأولى، ١٩٩٤)، ص ٢٩٦-٢٩٨.

٣- السيد يسين (اشراف وتحرير)، التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٠ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩١) ص ٤٧٦.

٤- د. جلال معوض، المصدر السابق، ص ١٦٥-١٦٦.

٥- د. جلال معوض، «الاصلاح الاقتصادى فى مصر: الآثار الاجتماعية والسياسية»، بحث مقدم إلى ندوة «شركاء فى التنمية: الجوانب السياسية، والاجتماعية للاصلاح الاقتصادى فى مصر» التى نظمها مركز دراسات وبحوث الدول النامية بجامعة القاهرة والجمعيةالمصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، القاهرة: ٢٦ يونيو ١٩٩٥، ص ٣. والتصريح المشار إليه منشور بالأهرام (١٨/١١/١٩٩٤)، ص ١.

٦- د. محمد نور فرحات، «العنف السياسى والجماعات الهامشية، بحث فى التاريخ الاجتماعى لجماعات الجعيدية والزعر: نموذج مصر»، بحث مقدم إلى ندوة «العنف والسياسة فى الوطن العربى» التى نظمها منتدى الفكر العربى ومركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة واتحاد المحامين العرب، القاهرة: ٢٧-٢٨ فبراير ١٩٨٧)، ص ٩-١٠.

٧- محمد أبو الفضل، «الاحتجاجات العمالية»، فى: التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٤، تحرير: د. محمد السيد سعيد (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٥)، ص ٤٢٩.

٨- نفس المصدر، ص ٤٢٨.

٩- د. جلال معوض، السياسة والتغير الاجتماعى ...، ص ١٦٧-١٦٨.

١٠- د. محمد نور فرحات، مصدر سابق، ص ١٠.

١١- نفس المصدر، ص ١٠-١١.

١٢- نفس المصدر، ص ١٢.

١٣- د. جلال معوض، «الارهاب فى مصر: التطور وكيفية المواجهة»، ورقة عمل أساسية لحلقة نقاشية مغلقة حول «الارهاب وسبل مواجهته فى المرحلة الراهنة» نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة فى ٥ أبريل ١٩٩٣، ص ١-٢.

١٤- د. أحمد عز الدين جلال، «ظاهرة الارهاب والعنف الأصولى عام ١٩٩٤»، فى: التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٤، ص ٤٢٤ - ٤٢٥.

١٥- التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٣، اشراف وتحرير: السيد يسين (القاهرة، ١٩٩٤)، ص ٣٨٢.

١٦- ثمة تصريحات فى هذا السياق أدلى بها السيد وزير الداخلية فى ٢٧ و٢٩ فبراير ١٩٩٦ والبابا «شنودة الثالث» فى ٢ مارس ١٩٩٦، منشورة على التوالى فى:

الأهرام (١٩٩٦/٢/٢٨)، ص١؛ الاهرام (١٩٩٦/٣/١)، ص ١٦؛ الأهرام (١٩٩٦/٣/٣)، ص ١.

١٧- د. جلال معوض، السياسة والتغير الاجتماعى فى الوطن العربى، ص ١٦٦-١٦٧.

١٨- د. على ليلة، «الأبعاد الاجتماعية للعنف السياسى»، فى: د. نيفين مسعد (محرر)، ظاهرة العنف السياسى من منظور مقارن، أعمال الندوة المصرية - الفرنسية الخامسة، القاهرة: ١٩-٢١ نوفمبر ١٩٩٣ (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٥)، ص ٧٩-٨٠.

١٩- د. محمد نور فرحات، «العنف السياسى والجماعات الهامشية...»، ص ١١-١٢.

٢٠- نفس المصدر، ص ١٢.

٢١- د. زكى النجار، «الحالة الأمنية فى المناطق العشوائية»، دراسة نُشر ملخصها فى صحيفة الأهرام (١٩٩٢/٣/٤)، ص ٣.

٢٢- د. حسنين توفيق ابراهيم، «العنف السياسى فى مصر»، فى: د. نيفين مسعد (محرر)، ظاهرة العنف السياسى...، ص ٣٩٣.

٢٣- نبيل عمر، «إمارة إمبابة للتطرف»، الأهرام (١٩٩٢/١٢/٨)، ص ٣.

٢٤- د. على الصاوى، «العشوائيات وتجارب التنمية»، ورقة عمل أساسية فى ندوة «العشوائيات وتجارب التنمية»، نظمها مركز دراسات وبحوث الدول النامية بجامعة القاهرة، القاهرة: ١٤ نوفمبر ١٩٩٥،

ص ٥٧-٥٨ . واستندت هذه الدراسة فى تحديدها لخطورة «العشوائيات» من الناحية الأمنية على رسالة دكتوراه نوقشت بكلية الدراسات العليا بكلية الشرطة فى فبراير ١٩٩٤ .

٢٥- نفس المصدر، ص ٦٣-٦٤ .

٢٦- تأسست هذه الجماعة بأسم «جماعة المؤمنين» عام ١٩٦٧ على يد «شكرى مصطفى» لدى اعتقاله منذ سبتمبر ١٩٦٥ فى قضية «الأخوان» الكبرى، حيث انشق عن الأخيرين وبلور فكراً جديداً أكثر تطرفاً من الأخوان المسلمين وأكثر اقترابا من فكر الخوارج وأساسه «ضرورة العودة إلى القرآن والسنة وهجرة المجتمع الفاسد الكافر لتكوين جماعة من المؤمنين الحقيقيين كى تحقق المثالية الاسلامية باستخدام العنف» . ولجأ عقب إطلاق سراحه فى أكتوبر ١٩٧١ إلى تكوين النواة الأولى لجماعته فى أسيوط، ونجح فى تجنيد العديد من الأعضاء الجدد من عدة محافظات وخاصة من شباب جامعات أسيوط والقاهرة وعين شمس والاسكندرية والمنصورة . وكانت أجهزة الأمن قد اعتقلت (١٩) من أعضاء الجماعة فى المنيا عام ١٩٧٣ و(٢٠) فى حلوان عام ١٩٧٦ و(٣) فى المنصورة فى يناير ١٩٧٧ ، لاسيما بعد اكتشافها وجود ارتباطات قوية بين الجماعة و«حزب التحرير الاسلامى» الذى قامت جماعة «صالح سرايا» التابعة له بحادث مهاجمة الكلية الفنية العسكرية فى أبريل ١٩٧٤ . ورداً على هذه الاعتقالات، فضلاً عن مذكرة من (٦٨) صفحة كانت قد نشرتها وزارة الأوقاف وكتب مقدمتها وزيرها «الشيخ الذهبى» وأكدت فيها الانحرافات الدينية لهذ الجماعة، قامت الجماعة باختطاف وزير الأوقاف فى ٣ يوليو ١٩٧٧ وقتله بعد ثلاثة أيام بعد رفض الحكومة إجابة مطالبتها بدفع «فدية» قدرها نصف مليون جنيه وإطلاق سراح (٦٠) من أعضائها المعتقلين. وتم اعتقال (٦٠٠) من أعضاء الجماعة، وقُدم منهم (٢٥٢) إلى المحاكمة العسكرية منهم (٥٤) بتهمة المشاركة فى عملية الاختطاف والاغتيال و(١٩٨) بتهمة الانتماء إلى عضوية الجماعة، وصدرت أحكام باعدام (٥) على رأسهم قائد الجماعة وبالسجن المؤبد على (١٢) والسجن لمدد تتراوح بين ٣-١٠ سنوات على (٢٤) آخرين. لمزيد من التفاصيل فى هذا الصدد، أنظر:

Maurice Martin and Rose Marie Marie Massad, "Al-Takfir Wal-Hijrah: A Study In Sectarian Protest", in: Arab Culture: Religious, Identity And Radical Perspectives, CEMAM Reports 1977, Vol. 5 (Beirut: Centre For The Study of The Modern Arab World, St. Joseph University, CEMAM and Dar El-Mashreq Publishers, 1980), pp. 135-156.

٢٧- د. على الصاوى، «العشوائيات وتجارب التنمية»، ص ٥٩ .

٢٨- نفس المصدر والصفحة .

٢٩- د . جلال معوض، السياسة والتغير الاجتماعى فى الوطن العربى، ص ١٧٠-١٧١ . وأنظر أيضاً: د . حسنين توفيق إبراهيم، «العنف السياسى فى مصر» ، مصدر سابق، ص ٣٩٧-٣٩٩ .

٣٠- عبد السلام نوير، الحراك الاجتماعى والتغير السياسى فى مصر: ١٩٧٤-١٩٨٧، رسالة ماجستير فى العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٣، جدول (٣٩)، ص ٣١١.

٣١- أكد الرئيس «مبرك» هذا المعنى، فى حديثه مع الجالية المصرية بالكويت فى مايو ١٩٩٣، بقوله «لقد نمت هذ الجماعات منذ السبعينات فى محاولة للتصدى للشيوعيين، وكان ذلك خطأ، وماكان يصح أن يتم تصديف أبناء الوطن بهذا الشكل». أنظر: د. حسنين توفيق، مصدر سابق، ص ٣٩٩.

٣٢- نفس المصدر والصفحة.

٣٣- اللواء/ توفيق جلال، مساعد وزير الداخلية ومدير الادارةالعامة للمعلومات الجنائية بالأمن العام، فى: ندوة «السكان والتنمية» التى نظمها المركز الديموجرافى ووزارة الداخلية فى القاهرة: ٢١ فبراير ١٩٩٦، منشور بصحيفة الأهرام - ملحق الجمعة (٢٣/٢/١٩٩٦)، ص ٧.

٣٤- د. جلال معوض، السياسة والتغير الاجتماعى فى الوطن العربى، ص ١٧٢.

٣٥- د. محمد نور فرحات، «العنف السياسى والجماعات الهامشية ...»، ص ١٣-١٤.

٣٦- د. جلال معوض، المصدر السابق، ص ١٧٣-١٧٥. وأنظر أيضاً فى نفس السياق:

د. على ليلة، «الأبعاد الاجتماعية للعنف السياسى»، مصدر سابق،ص ٨٠-٨٦.

William R.Kelley and Omer R.Galle, "Sociological Perspectives And Evidence On The Links Between Population And Conflict", in: Nazli Choucri, ed., Multidisciplinary Perspectives On Population And Conflict (New York: United Nations Fund For Population Activities, Syracuse University Press, 1984), p. 107; pp. 112-114.

٣٧- د. فاروق يوسف أحمد، السلوك السياسى: مقدمة لدراسة السلوك الانسانى والسياسة (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٨٨)، ص ٨٢-٩٠.

٣٨- د. حسنين توفيق، «العنف السياسى فى مصر»، ص ٣٩٨.

٣٩- د. حامد عبد الله ربيع، أبحاث فى النظرية السياسية (القاهرة: محاضرات ألقيت على طلبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٧٥/١٩٧٦)، ص ٢٠٠-٢١٨. وأنظر أيضاً:

جلال معوض، «ظاهرة عدم الاستقرار السياسى وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية فى الدول النامية»، مجلة العلوم الاجتماعية (الكويت: جامعة الكويت، السنة ١١، العدد ١، مارس ١٩٨٣)، ص ١٣٩-١٤١.

Kenneth Keniston, Youth And Dissent: The Rise Of A New Opposition (New York: Harcourt Brace Jovanovich, Inc., 1971), pp. 11-25.

٤٠- د. حسنين توفيق ابراهيم، مصدر سابق، ص ٣٩٣.

٤١- صفاء شاكر، «العشوائيات تهدد أمن القاهرة»، أعمال ندوة «السكان والأمن»، مصدر سابق، ص ٧.

٤٢- د. على الصاوى، «العشوائيات وتجارب التنمية»، ص ٤٣؛ ص٤٦-٤٧.

٤٣- د. إسماعيل قيرة، «الهامشية الحضرية بين الخرافة والواقع»، مجلة المستقبل العربى (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة ١٤، العدد ١٥٣، نوفمبر ١٩٩١)، ص ٣٣-٣٥. وأنظر أيضاً:

د. جلال معوض، «الهامشية الحضرية فى مصر: نظرة نقدية»، فى: د. كمال المنوفى، د. حسنين توفيق إبراهيم (محرران)، الثقافة السياسية فى مصر بين الاستمرارية والتغير: أعمال المؤتمر السنوى السابع للبحوث السياسية، القاهرة: ٤-٧ ديسمبر ١٩٩٣ (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، المجلد الأول، ١٩٩٤)، ص ٥٣٩-٥٤٠.

٤٤- Edward E.Azar and Nadia E.Farah, "Political Dimensions Of Conflict", in: Nazli Choucri, ed., Multidisciplinary Perspectives On Population And Conflict, Op. Cit., pp. 167-168.

٤٥- د. إسماعيل قيرة، مصدر سابق، ص ٣٣-٣٥.

الفصل الخامس

الدولة والهامشيون الحضريون فى مصر

الفصل الخامس

الدولة والهامشيون الحضريون فى مصر

يثير هذا العنوان فى الذهن انطباعاً مؤداه أن الموضوع الرئيسى، إن لم يكن الأوحد، لهذا الفصل سيتركز على مشروعات وبرامج تبنتها الدولة المصرية مؤخراً للنهوض بأوضاع المناطق الهامشية الحضرية وبمحافظات الصعيد «الطاردة» للعديد من سكانها باتجاه هذه المناطق باعتبار ذلك وسيلة – ضمن وسائل أخرى– لمواجهة مشكلة العنف– الارهاب المتزايد منذ مطلع التسعينات.

رغم أن هذا الموضوع سيكون بالفعل محل اهتمام فى هذا الفصل، إلا أنه سيسبق بموضوعين آخرين لا يقلان عنه أهمية، بل أنهما يرتبطان به بعلاقات قوية. وينصرف أحدهما إلى طبيعة العلاقة أو بالأحرى «الشكوك المتبادلة» بين الدولة والهامشيين الحضريين، فهل يمكن أن تصبح هذه المشروعات بداية «حقيقية» لتغيير نمط هذه العلاقة باتجاه خلق «ثقة متبادلة» بين الطرفين؟

أما الموضوع الآخر فيتعلق بموضع الدولة ومسئوليتها ودورها إزاء مشكلات هذه المناطق وسكانها، حتى قبل أحداث العنف الأخيرة. فهل ستشكل هذه المشروعات بداية لتصحيح هذا الدور «السلبى» بتأثيره أيضاً فى نمط علاقتها بمهمشى الحضر، أما أنها بحكم طبيعتها «كرد فعل» لهذه الأحداث قد لا تقدر لها فرصة الاستمرار وإنتاج الأثر المطلوب؟

أولاً : العلاقة بين السلطة ومهمشى حضر مصر: الشك المتبادل

تتسم العلاقة بين السلطة والهامشيين الحضريين فى مصر من الناحية الفعلية بسمتين أساسيتين. أولهما «اللامبالاة مع الترقب لدى الهامشيين تجاه السلطة»، وهو ما تم تحليله فى الفصل الثالث وبحث جذوره التاريخية والثقافية فى معرض بحث المشاركة السياسية للهامشيين وخصائصها. ويمكن الاشارة أيضاً فى هذا الصدد إلى مؤشر آخر لهذه «اللامبالاة» ويتعلق «باهتزاز العلاقة بين الطرفين» طبقاً لما عكسه موقف الشعب المصرى عموماً وسكان المناطق الهامشية ومدن وقرى الصعيد خصوصاً إزاء عمليات المواجهة بين

الشرطة والجماعات الاسلامية المتطرفة. فرغم ما ترتب على تركيز الاعلام المصرى على خطورة هذه الجماعات وعملياتها المستهدفة «ضرب الاقتصاد والاستقرار والأمن وأرزاق الناس» من حدوث بعض التعاطف الشعبى مع جهاز الشرطة لاسيما مع اتساع نطاق هذه العمليات وسقوط ضحايا لها بين المواطنين الأبرياء، إلا أن هذا التعاطف لم يُترجم فى الغالب الى ممارسة عملية لدعم ومساندة الشرطة، بل وتم لهذه الجماعات ارتكاب بعض عملياتها فى وضح النهار وفى مناطق مزدحمة بالمارة والسكان دون أن يتقدم أحد للإدلاء بمعلومات جادة عن مرتكبيها؛ ولهذا أفرط المسئولون فى مناشدة المواطنين بضرورة التعاون مع الشرطة فى القضاء على خطر «الارهاب» الذى يهدد الجميع[1]، بل وأعلنت وزارة الداخلية فى ١٦ ديسمبر ١٩٩٣ عن رصد مليونى جنيه لصرفها كمكافآت لمن يدلون بمعلومات هامة تفيد أجهزة الأمن فى «الكشف عن العناصر الارهابية وأوكارها» وقد تصل قيمة المكافأة الواحدة إلى مائة ألف جنيه إذا ساعدت هذه المعلومات فى ضبط عناصر من «المطلوبين والهاربين أو قيادت الجماعات الارهابية»[2].

وتتعلق السمة الثانية للعلاقة بين الدولة ومهمشى الحضر «بالشكوك المتبادلة» بين الطرفين، أو بعبارة أخرى «أزمة الثقة» بين الدولة وأجهزتها ورموزها ومسؤليها وبين المناطق الهامشية وسكانها. وتظهر هذه الأزمة «بوضوح» فى المواقف والأحداث الكبرى سواء البشرية – السياسية كأعمال العنف بين الدولة وجماعات معارضة تتبنى استراتيجية العنف، أو الطبيعية كزلزال اكتوبر ١٩٩٢ وما أثاره وتوابعه من شكوك متبادلة بين الطرفين بصدد تعويضات ضحاياه وإعادة اسكان من تهدمت أو أخليت منازلهم بسببه[3].

وتقدم احدى الدراسات تحليلاً هاماً لهذه السمة إعتماداً على ملاحظات ميدانية لخبرة «الزلزال»، وتذكر فى هذا الخصوص:[4].

«عقب حدوث الهزة الأولى من زلزال أكتوبر ١٩٩٢ بأقل من ساعة ولفترات طويرة خلال الأيام الأربعة اللاحقة، عمدنا إلى جمع بعض الملاحظات الميدانية المتبصرة من الشارع مباشرة فى مناطق كثيرة بالقاهرة، وبخاصة المناطق الشعبية الفقيرة. وكم كان لافتاً للنظر – على نحو واضح – مدى التململ المصحوب بالشك تجاه السلطة منذ اليوم التالى مباشرة لوقوع الزلزال. فرغم التصريحات الكثيرة والصريحة لكبار المسئولين بالدولة من أن مساكن ملائمة ستوزع بسرعة على المضارين فى مساكنهم من حادث

الزلزال، ورغم أن رئيس الدولة نفسه قطع رحلة عمل هامة له بالخارج وعاد الى القاهرة على الفور لمباشرة المسئولية فى أعلى مستوياتها، إلا أن تظاهرات عفوية حدثت فى بعض المناطق وأشارت هتافاتها إلى التشكك من جانب الناس فى صدق وعود الحكومة ومدى التزامها بهذه الوعود. بل ووصل الأمر إلى حد التشكيك فى مصير التبرعات التى وصلت أو سوف تصل من الخارج كعون لمواجهة الكارثة. وبالمقابل، فإن تصريحات عدد من كبار المسئولين شككت منذ الأيام الأولى فى أن عدداً من غير المضارين بالزلزال يحاولون الحصول على مساكن عن طريق التدليس. ولسنا بصدد محاولة تفسير هذا الشك المتبادل بين الجماهير من ناحية والحكومة من ناحية ثانية، فواضح مدى عمق الفجوة بين الطرفين لظروف تاريخية وآنية كثيرة ومعروفة. وغاية ما فى الأمر، أن بعدالشك المتبادل – إبان الكارثة – كان بالغ الوضوح والصراحة وبدون مبررات موضوعية فى كثير من الأحيان».

ثانيا : الدولة ومشكلات المناطق الهامشية فى مصر

يظهر دور الدولة ومسئوليتها عن نمو المناطق الهامشية فى حضرمصر وتفاقم حدة مشكلاتها، لاسيما خلال العقدين الماضيين، فى أكثر من ناحية كتلك المتعلقة بغياب التوازن فى التنمية والقصور الكمى والنوعى فى السياسات العامة خصوصاً فى قطاع الاسكان وضعف التنسيق بين الأجهزة المعنية بمشكلات التحضر والتخطيط العمرانى، فضلاً عن تراخى الأجهزة التنفيذية فى تطبيق القوانين المتعلقة بهذا التخطيط.

اختلال التوازن الاقليمى والقطاعى فى التنمية المصرية

يشكل هذا الاختلال عاملا رئيسياً لاستمرار وتزايد موجات الهجرة الداخلية من المناطق الريفية والمدن الصغيرة باتجاه المدن الكبرى وخصوصاً العاصمة، بما يفرزه ذلك من تزايد الضغوط على الاسكان وغيره من الخدمات والمرافق الحضرية من ناحية، وتزايد نمو المناطق الهامشية التى تصب فيها نسبة كبيرة من هؤلاء المهاجرين من ناحية أخرى.

ويُقصد بهذا الاختلال من ناحية عدم التوازن الاقليمى فى خطط التنمية ومشروعاتها واستثماراتها والمتصفة بالتحيز والمحاباة من جانب الدولة للمناطق الحضرية لاسيما

العاصمة وبعض المدن الكبرى الأخرى على حساب المناطق الريفية والحضرية بالمحافظات الأخرى وخصوصاً محافظات الوجه القبلي والتي تُعد كلها «محافظات طاردة للسكان» باستثناء محافظة الجيزة(٥). ومن مؤشرات هذا الاختلال، التفاوت الكبير في نصيب الفرد من الاستثمارات العامة بين المحافظات الأوفر حظاً والأخرى «المحرومة»، وقدرته أحدى الدراسات بـ (٣٢١) و (٧) جنيهات على التوالي في عام ١٩٩٥/٩٤(٦).

وينصرف هذا الاختلال من ناحية ثانية الى عدم التوازن في التوزيع القطاعي للاستثمارات العامة في ظل استئثار القطاع الصناعي بنسبة أكبر من هذه الاستثمارات مقارنة بالقطاع الزراعي والذي لم تتجاوز حصته (٣,٥٪) من اجمالي هذه الاستثمارات في الفترة ١٩٧٦- ١٩٨٠(٧). ولا يتناسب هذا من ناحية مع استمرار القطاع الزراعي في استيعاب نسبة كبيرة من اجمالي القوى العاملة في مصر (٣٤٪) مقارنة بـ (٢٢٪) في الصناعة في الفترة ١٩٨٩ – ١٩٩١(٨)، وكذا اسهامه بنسبة غير ضئيلة من الناتج المحلي الاجمالي (١٨٪) في عام ١٩٩١ مقارنة بـ (٣٠٪) للصناعة(٩)؛ كما أنه لا يتناسب من ناحية أخرى مع ضرورة تطوير هذا القطاع سواء في تحقيق قدر يُعتد به من الاكتفاء الذاتي الغذائي بدلا من مواصلة الاعتماد على «الغير» في سد الفجوة الغذائية الآخذة في الاتساع، أو في تحقيق التنمية الصناعية والتي لا تعني مجرد إقامة مصانع دون الاهتمام الكاف بإقامة قاعدة زراعية قوية وديناميكية لدعم القطاع الصناعي في ظل علاقات الترابط والاعتماد المتبادل بين التنمية الزراعية والصناعية(١٠).

وبهذا المعنى، فإن هذا الاختلال بنوعيه وما يعكسه من تحيز من جانب الدولة لا يوجد ما يبررهما اقتصادياً أو اجتماعياً. فإضافة الى ما تقدم، يلاحظ أن المناطق الحضرية وبخاصة العاصمة والمدن الكبرى يغلب عليها الطابع الاستهلاكي رغم استئثارها بنسبة أكبر من النفقات والاستثمارات العامة مقارنة بما عداها: «فمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الحضر يتراوح بين ضعف وثلاثة أمثال ما هو عليه في الريف، بينما متوسط نصيب الفرد من الانفاق العام في الحضر يتراوح بين أربعة وستة أمثال ما هو عليه في الريف، مما يعني أن سكان الحضر يستهلكون ضعف ما يضيفون الى الناتج الاجمالي»(١١).

مشكلات السياسة العامة للاسكان

تعانى السياسة العامة للاسكان فى مصر، لاسيما منذ منتصف السبعينات، من مشكلات معبرة عن قصور كمى ونوعى يؤدى- ضمن عوامل أخرى- الى تفاقم حدة مشكلة الاسكان وزيادة نمو المناطق الهامشية. ولا يقصد بهذه المشكلة مجرد «الفجوة القائمة بين العرض والطلب فى قطاع الاسكان» طبقا للتصور الشائع والذى يبدو أنه يسيطر على تقدير طبيعة هذه المشكلة من جانب الأوساط الرسمية وكذا البحثية المعنية بالتخطيط العمرانى[١٢]، وانما يقصد بها عدم قدرة فئات كبيرة من الحضريين الفقراء وذوى الدخول الثابتة المحدودة وكذا المهاجرين الريفيين الفقراء على الحصول على وحدات سكنية ملائمة فى ظل الارتفاع المستمر فى التكلفة، مما يجعل هؤلاء يلجأون الى «الاسكان الهامشى» كحل ذاتى لهذه المشكلة.

واذا كان قد تم التطرق بشكل أو بآخر لهذه المشكلة فى موضع سابق بهذا الكتاب، فإنه يمكن أن تُضاف فى هذا الصدد جوانب مرتبطة بمسئولية الدولة عن هذه المشكلة، ومن بينها ما يلى:[١٣].

١ - احتلال الانفاق على الاسكان والمرافق والخدمات الأخرى الأساسية مرتبة متأخرة نسبياً ضمن النفقات الحكومية فى مصر، مقارنة بالانفاق على أغراض أخرى كالدفاع والأمن ذات أهمية أكبر من وجهة نظر الدولة. ففى عام ١٩٩١ بلغت نسبة الأول (١٧,٨ ٪) من اجمالى هذه النفقات، فيما بلغت نسبة الانفاق العسكرى (١٢,٧ ٪)، ونسبة الانفاق على «أغراض أخرى» بما فيها الأغراض الأمنية (٤٥,٣ ٪) من الاجمالى[١٤].

٢ - اتجاه وميل السياسة العامة للاسكان فى مصر الى تبنى بدائل معينة كالتوسع فى إنشاء المدن الجديدة فى مواجهة مشكلة الاسكان والتضخم الحضرى، وهى أعلى تكلفة وأقل مردودا من منظور مجتمعى مقارنة ببدائل أخرى أكثر فاعلية كتطوير وتنمية المدن الصغيرة والمتوسطة لتتحول الى مناطق جذب سكانى من خلال مشروعاتها الاستثمارية وخلق فرص للعمل والتنمية بها، وخلق «أقطاب مضادة» بإقامة مدن منافسة للمدن المكتظة سكانياً لتكون مناطق جاذبة بما يخفف العبء على المدن الكبرى، وتنمية المناطق الريفية لوقف أو ضبط تيارات الهجرة المتزايدة منها باتجاه المدن. ويلاحظ أن تطبيق سياسة المدن الجديدة فى مصر يشوبه الكثير من العيوب ومنها:[١٥]

أ – أن تكلفة الوحدات السكنية فى المدن الجديدة ماتزال مرتفعة نسبياً بالنسبة للقدرات المالية المحددة أو بالأحرى المتواضعة للفقراء ومحدودى الدخول. وإذا كانت وزارة الاسكان خلال العقدين الماضيين تركز على الوحدات منخفضة التكلفة فى هذه المدن، فإنها تحولت حالياً الى التركيز على الوحدات مرتفعة التكلفة لخدمة «الفئات العليا»، مما يؤدى الى حدوث انقسام اجتماعى فى هذه المدن بين المناطق الراقية بخدماتها المتميزة والاخرى ذات الخدمات المحدودة، مما قد يثير مستقبلا احتمال تحول الاخيرة الى «مناطق هامشية» داخل هذه المدن، فضلا عن احتمال ظهور مثل هذه المناطق على أطراف هذه المدن فى حالة «التعدى» على أراضيها(١٦).

ب – أن مشروعات الاسكان والتنمية فى بعض المدن الجديدة تجرى بمعدلات تقل كثيرا عن المستهدف، وهو ما ينطبق بوجه خاص على مدينة «السادات» والتى لم تحقق حتى الان (١٪) من المستهدف، وذلك نتيجة افتقارها الى أى ثروة طبيعية تتيح قيام نشاط اقتصادى بها.

جـ – سوء اختيار مواقف معظم هذه المدن، لاسيما القريبة منها الى القاهرة (٦ اكتوبر– العشر من رمضان – ١٥ مايو)، وبالتالى فإنها يمكن أن تمتص داخل الكتلة الكبرى للعاصمة خلال السنوات القادمة، أى أنها «تضيف الى القاهرة ولا تسحب منها سكانا ومشكلات». كما ان المدن الاخرى الجديدة المتاخمة لمدن قائمة تحولت بالفعل أو فى طريقها الى التحول الى مجرد امتدادات طبيعية لهذه المدن ومشكلات كمدينة «المنيا الجديدة» و «الأقصر الجديدة».

د – أن هذه المدن فى معظمها تواجه مشكلات نقص البنية الأساسية، حتى فى حال مدن تسير فيها التنمية بمعدلات سريعة فى مجالات الاسكان والصناعة كمدينة «العاشر من رمضان» والتى لم يمكن مؤخراً إطفاء حرائق بمنشآتها الصناعية لعدم توافر المياه، مما يثير التساؤل عما يمكن أن يحدث مستقبلا عند اكتمال هذه المدن فى مواجهة مثل هذه المشكلات.

٣ – ضيق نطاق المشروعات الحكومية فى قطاع الاسكان الموجهة لخدمة الاحتياجات المتزايدة لفئات كبيرة من سكان الحضر من الهامشيين والفقراء وذوى

الدخول الثابتة والمحدودة، لاسيما في ظل تراجع دور الدولة منذ منتصف السبعينات في اقامة الوحدات السكنية الملائمة «الاقتصادية» لأعضاء هذه الفئات من ناحية واتجاه معظم الاستثمارات الخاصة في هذا القطاع الى بناء وحدات اخرى «فاخرة» للتمليك او الايجار بمقدمات وأسعار كبيرة لا طاقة لهؤلاء على تحملها. ففي مواكبة سياسة الانفتاح الاقتصادى بانعكاساتهاعلى السياسات العامة للدولة بما فيها تلك المتعلقة بالاسكان، تراجعت نسبة الوحدات «الاقتصادية» الى اجمالى الوحدات السكنية المشيدة من جانب القطاع العام فى المناطق الحضرية من (٧٣,٤ ٪) فى عام ١٩٧٥ الى (٤٠,٨ ٪) فى عام ١٩٨٠، وزادت نسبة الوحدات «المتوسطة» من (٢٥,٦ ٪) إلى (٥١,٣ ٪) والوحدات «فوق المتوسطة- الفاخرة» من (١ ٪) إلى (٧,٩ ٪) من الاجمالى خلال نفس الفترة[١٧].

وكانت الخطة الخمسية الثانية ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ تستهدف إقامة (١٢) ألف وحدة سكنية سنويا لحل مشكلة الأسر المقيمة فى «مساكن جوازية» و (١١) ألف وحدة سكنية سنوياً للأسر القاطنة فى «وحدات مشتركة: مساكن جماعية - الايواء العاجل»، وذلك لحل هاتين المشكلتين خلال سنوات الخطة التى انتهت ومازالت هذه «المساكن» بنوعيها موجودة وآخذة فى التزايد[١٨]. وجاءت الخطة الخمسية الثالثة ١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٨/٩٧ لتستهدف خلال سنواتها الخمس بناء مليون وحدة سكنية فى كافة المحافظات منها (١٣٤) ألف وحدة بالقاهرة، على أن يخصص من هذا الاجمالى (١٢٢) ألف وحدة للأسر المقيمة فى «مساكن ذات غرفة واحدة» و (٣٢) ألف وحدة للأسر المقيمة فى «وحدات جوازية» و (٧٨) ألف وحدة للأسر المقيمة فى «وحدات مشتركة».[١٩]

ويُلاحظ ضآلة حجم الوحدات السكنية المستهدفة فى هذه الخطة مقارنة بحجم الاحتياجات الملحة للاسكان من قبل ساكنى المناطق الهامشية أو «القبور» فى القاهرة وحدها. ولا يحظى الاخيرون باهتمام رسمي يذكر، ربما باستثناء الاهتمام المؤقت بهم من قبل الأجهزة الامنية فى حالة وقوع «أحداث معينة». وقد عبر عن هذا الموقف وزير الاسكان والتعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة السابق فى ٢٢ مارس ١٩٩٣ بقوله «إن بعض سكان المقابر لن يتركوها، حتى لو منحت لهم مساكن فاخرة تطل على النيل، ذلك أنهم يحترفون مهنا غير شرعية»[٢٠]

ويُلاحظ من ناحية أخرى أن عملية توزيع الوحدات السكنية (الاقتصادية والمتوسطة) التى يفترض ان الدولة تقيمها لصالح الفئات الفقيرة والمتوسطة تشوبها «تجاوزات» عديدة سواء عند توزيعها بالايجار أو التمليك لصالح فئات أخرى خصوصاً ممن لأعضائها صلات عائلية أو مصلحية بالمسئولين، وتزداد حدة هذه «التجاوزات» فى المحليات بوجه خاص(٢١).

٤ – التعديلات الاخيرة فى قانون الاسكان بموجب القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٦ والخاص «بسريان احكام القانون المدنى على الأماكن التى لم يسبق تأجيرها والأماكن التى انتهت أو تنتهى عقود ايجارها دون أن يكون لاحد حق البقاء فيها». فرغم تأكيد رئيس الحكومة فى كلمته امام مجلس الشعب لدى إقرار مشروع هذا القانون فى ٣٠ يناير ١٩٩٦ «أن مشروع لقانون الحالى خطوة مهمة للعودة الى الاحتكام الى القانون المدنى سواء فى الوحدات أو الاماكن الخالية أو الجديدة، مما سيشجع الاستثمار فى مجال الاسكان ويعتبر فاتحة خير نحو حل مشكلة الاسكان، وأن الحكومة سوف تواصل التزامها باقامة الاسكان الشعبى وتوجيه اهتمام اكبر له، خاصة وقد تجاوز ما خصص لهذا الاسكان فى الخطة الخمسية (٧) مليارت جنيه، بل إن الدولة تتحمل مليار جنيه سنوياً دعماً لهذا الاسكان، وهو دور سوف تستمر الدولة فى القيام به خلال المرحلة القادمة»، ورغم تأكيد أعضاء المجلس خلال مناقشة مشروع القانون انه «يمثل خطوة مهمة على طريق حل أزمة الاسكان بزيادة المعروض من الشقق ووقف الارتفاع المتزايد فى أسعارها أو إيجارها، وتحقيق المصالحة الوطنية بين طرفى العلاقة لايجارية فى اطار مبدأ العقد شريعة المتعاقدين، وتشجيع المواطنين على الاستثمار فى مجال الاسكان لتوفير المساكن للشباب وتوفير المزيد من فرص العمل للحد من البطالة»(٢٢)، رغم هذه التوقعات «الايجابية» بشأن هذا القانون لدى العديد من الأوساط الرسمية وغير الرسمية(٢٣)، فإن ثمة «مخاوف» وتوقعات أخرى «سلبية» لدى المواطنين بشأن ما يمكن أن يؤدى اليه تطبيق هذا القانون من ارتفاع الايجارات حتى للوحدات «الاقتصادية» الى مستويات تفوق بكثير مستويات دخولهم الثابتة والمحدودة وأى زيادة قد تتقرر مستقبلا للأجور. ويضاعف من حدة هذه المخاوف بعض التقديرات المنشورة مؤخرا بشأن القيم الايجارية المتوقعة (٢٠٠٠ – ٣٠٠٠) جنيه للوحدة «الفاخرة» شهريا و (١٥٠٠) جنيه شهريا للوحدة «الاقتصادية» قد تنخفض نسبياً الى (٦٠٠) جنيه فى المدن الجديدة. ومن الواضح ان مثل

هذه القيم، فى حالة تحققها، تخص فئة محدودة فى المجتمع وليس لمحدودى الدخل والفقراء، إذ أنه يجب أن لا تزيد القيمة الايجارية من الناحية الاقتصادية عن (٢٥ ٪) من اجمالى دخل الاسرة[٢٤].

مشكلات «السياسة القومية للتنمية الحضرية»

رغم أن مصر، كغيرها من الدول النامية، لا تكاد تعرف حقيقة «سياسة قومية للتنمية الحضرية» بمعناها الشامل والضرورى لنجاح التخطيط الحضرى بجوانبه المادية والاجتماعية[٢٥]، إلا أنه من الممكن - ولو تجاوزا - الحديث عن وجود «سياسة غير متبلورة للتنمية الحضرية» فى مصر تواجه فى التطبيق بمشكلات عديدة تساهم بشكل أو بآخر فى تفاقم «التضخم الحضرى» ومصاحباته بما فيها تلك المرتبطة بنمو المناطق الهامشية. ومن بين هذه المشكلات، ما يلى:

١ - وجود ثغرات فى القانون المنظم للنمو العمرانى وبناء المساكن وتعطيل بعض احكامه، مما يحول دون وقف نمو المناطق الهامشية وتحديداً «المناطق العشوائية المقامة على اراضى لا يجوز البناء عليها لأسباب قانونية». والمقصود بهذا القانون، القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ الخاص «بتنظيم التخطيط العمرانى» والذى جعل «الهيئة العامة للتخطيط العمرانى» جهاز الدولة المسئول عن رسم السياسة العامة للتخطيط العمرانى وإعداد خطط وبرامج التنمية العمرانية على مستوى الجمهورية.

ورغم أن هذه الهيئة معنية بالفعل بوضع هذه الخطط، ومن أحدثها «خريطة التنمية والتعمير لجمهورية مصر العربية عام ٢٠٢٠»[٢٦]، إلا أن سلطات الهيئة وفروعها ذات طبيعة استشارية ساسا، وقراراتها غير ملزمة لأجهزة الدولة وخصوصا على المستويات المحلية. فالقانون المذكور منح الوحدات المحلية صلاحيات لمنع المخالفات المتعلقة «بالبناء على الأراضى الزراعية وأراضى الدولة والأراضى غير المخططة وغير الخاضعة للتنظيم» من خلال تشكيل لجنة للتخطيط العمرانى بكل محافظة بقرار من محافظها وتضم عناصر ذات خبرة من المديرين والمهندسين المعنيين وعدد من أعضاء المجلس الشعبى المحلى للمحافظة والمحليات الداخلة فى نطاق التطوير العمرانى، وتكون لهذه اللجان صفة «الضبطية القضائية» وسلطة الازالة الفورية للمبانى المخالفة. بيد أن تعقيدات القانون

وإجراءات اللجان تؤدى الى توفير الوقت الكافى لاستمرار المخالفات او استكمالها وفرضها «كأمر واقع» ثم طلب «التصالح» وتسديد الغرامات المقررة. وبعبارة أخرى، فإن سببا رئيسياً لنمو المناطق «العشوائية» يعود الى تراخى الاجهزة التنفيذية لاسيما على صعيد المحليات فى تطبيق هذا القانون حتى يستفحل الأمر وتنمو مناطق «عشوائية» جديدة يصعب إزالتها جميعها دفعة واحدة سواء لأسباب سياسية أو لأسباب تتعلق بمحدودية امكانات المحليات اقتصاديا وفنيا أو لاسباب إدارية كتعدد الجهات المالكة لأراضى الدولة(٢٧).

٢ – ضعف التنسيق والتعاون بين الأجهزة المسئولة عن صنع وتنفيذ خطط وبرامج التنمية الحضرية. ففى قطاع الأسكان، يظهر ذلك فى التباين بين تصريحات ومواقف مسئولى هذه الأجهزة بصدد قضايا مرتبطة بالاسكان والتضارب بين التقديرات الواردة فى تصريحاتهم فى هذا القطاع، مما يكشف عن وجود فجوة بين هذه الأجهزة(٢٨). وفى مجال التنمية والتعمير خارج نطاق المدن المكتظة بشريا، تثور مشكلة تعدد الجهات المسئولة عن الأراضى مثل هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة والهيئة العامة للتخطيط العمرانى والمحافظات وهيئة التنمية السياحية وهيئة تنمية الصحارى وهيئة التنمية الزراعية وهيئة الآثار ووزارة الدفاع والجهات الأمنية وجهات أخرى عديدة يثير التعامل معها «الحيرة» والاضطراب(٢٩).

٣ – وترتبط بالمشكلة السابقة، التغييرات المستمرة فى تحديد اختصاصات هذه الأجهزة والعلاقات فيما بينها والجهات التى تتبعها. فقبل التغيير الحكومى الاخير والذى تم بموجبه إدماج وزارتى الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة فى وزارة واحدة، كان قد صدر قرار جمهورى فى ١٦ ديسمبر ١٩٩٣ بتحديد الجهات التابعة لكل من وزارة الدولة للمجتمعات العمرانية الجديدة ووزارة الاسكان والمرافق؛ وتضمن القرار أن يتبع الاولى كل من «الهيئة العامة للتخطيط العمرانى» وهيئة تنمية بحيرة السد العالى– ناصر» و «صندوق البحوث والدراسات الخاصة بمشروعات وأنشطة التعمير» و «صندوق تمويل المساكن التى يقيمها التعمير» و «الجهاز المركزى للتعمير»، فيما يتبع وزارة الاسكان والمرافق كل من «الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحى» و «الهيئة العامة لتعاونيات البناء والاسكان» و «الجهاز التنفيذى لمشروعات الصرف الصحى بالقاهرة

الكبرى و «الهيئة العامة لمركز بحوث البناء والاسكان والتخطيط العمراني» و «جهاز التفتيش الفني على أعمال البناء»[٣٠].

ثالثاً: الدولة وبداية الاهتمام بالمناطق الهامشية الحضرية فى مصر

فى مواكبة تصاعد حدة عمليات الجماعات الاسلامية المتطرفة واتساع نطاقها لاسيما خلال عام ١٩٩٣، تبنت الدولة فى تعاملها مع هذه المشكلة «الارهاب» عدة أساليب[٣١]، وكان من بينها محاولة التعامل مع الأسباب الاجتماعية- الاقتصادية للعنف. وفى ضوء إدراكها مخاطر تحول العديد من المناطق الهامشية الحضرية الى ما يشبه «معاقل رئيسية» لهذه الجماعات والتى أتصفت عملياتها- رغم اتساع نطاقها على مستوى الجمهورية- بالتركز فى بعض محافظات الصعيد المحرومة، بدأت الدولة تولى اهتماماً غير مسبوق بهذه المناطق والمحافظات.

وارتبطت بداية التعبير الرسمى عن هذا الادراك بخطاب الرئيس «مبارك» فى عيد العمال فى أول مايو ١٩٩٣ لدى حديثه عن بدء مرحلة جديدة للعمل الوطنى يتم خلالها التركيز على إنجاز (١٢) هدفاً منها «النهوض بالمناطق العشوائية، التوازن فى التنمية بين المحافظات، علاج مشكلة البطالة بصورة فعالة، زيادة فرص الاستثمار فى كل محافظة، استمرار زيادة الاستثمار فى مشروعات البنية الأساسية بمشاركة القطاع الخاص، المحافظة على مشروعات البنية الأساسية التى تم تنفيذها، الاهتمام بالمشروعات الصغيرة فى كل القطاعات لحل مشكلة البطالة، وتوفير الموارد لزيادة الأجور وارتقاء الخدمات...»[٣٢].

وحولت الدولة طائفة من هذه الأهداف الى برامج وسياسات ومشروعات كتلك المتعلقة «ببرنامج تطوير العشوائيات» و «المشروع القومى لتنمية جنوب مصر». وقبل عرض وتقديم هذين المشروعين، قد يكون من المفيد الاشارة الى جوانب أخرى لبدء اهتمام الدولة ببعض مشكلات المناطق الهامشية وسكانها كجزء من مشكلات المجتمع، ومن ذلك اهتمامها بايجاد حلول معينة لمشكلات البطالة والاسكان وعمالة الأطفال وغيرها.

١ - الدولة ومواجهة مشكلة البطالة

يعود اهتمام الدولة مؤخرا بالبحث عن حلول لمشكلة البطالة فى جانب كبير منه إلى إدراك مسئوليها على المستويين القومى والمحلى ارتباطها الوثيق «بالارهاب والتطرف». وعلى سبيل المثال، فإن محافظ المنيا - وبها اكثر من مائة الف عاطل من الحاصلين على مؤهلات عليا ومتوسطة- أكد فى ٢٠ مارس ١٩٩٦ اثر توليه مهام منصبه الجديد «أن هناك ارتباط بين الارهاب والبطالة، وهما توءمان إذا وجد احدهما وجد الآخر.. وللارهاب أسباب اقتصادية واجتماعية ترتبط بزيادة حجم البطالة خاصة بين الشباب الحاصل على مؤهلات عليا ومتوسطة.. والدولة تسعى للحد من مشكلة البطالة من خلال التركيز على مشروعات التنمية فى محافظات الصعيد وتم تخصيص مبالغ كبيرة لتحقيق التنمية»(٣٣).

وقد عبرت الدولة مؤخرا عن اهتمامها بحل مشكلة البطالة عن طريق طرح مجموعة متنوعة من التدابير التى تجسد هذا الاهتمام، وذلك بصرف النظر عن مدى فاعلية تطبيقها. ويمكن الاشارة فى هذا السياق الى:

١ - اعلان الحكومة فى ٢٤ ديسمبر ١٩٩٥ اهتمامها باعداد «خطة للتنمية الاقتصادية الشاملة خلال السنوات الخمس القادمة»، وتتضمن هذه الخطة: توفير (٥٠٠) ألف فرصة عمل فى عام ١٩٩٦ وتزداد بـ (١٠٠) ألف فرصة سنوياً فى الأعوام التالية بهدف «القضاء على البطالة»، واستثمار قدرات الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود فى مشروعات الأسر المنتجة، وتخصيص مليار جنيه سنوياً للقروض الميسرة مما سوف يساعد على توفير (٥٠) ألف فرصة عمل سنوياً، وتنشيط دور الصندوق الاجتماعى للتنمية فى توفير فرص العمل من خلال دوره فى تمويل المشروعات المختلفة، فضلا عن فرص العمل التى سوف يوفرها توزيع الأراضى المستصلحة على الخريجين والتنمية الاقليمية وامتدادها العمرانى والمشروعات القومية الكبرى(٣٤).

٢ - اهتمام الدولة بتشجيع المشروعات الصغيرة. ففى موازاة الاعلان فى ٢٢ فبراير ١٩٩٦ عن بحث الحكومة نظام التشغيل الجديد للخريجين بأسلوبى «المسابقات» و «التعيين» والمقترح من لجنة مشكلة من وزارتى القوى العاملة والتعليم والجهاز المركزى للتنظيم والادارة، ذكر وزير القوى العاملة والهجرة : «أن المرحلة القادمة تتطلب اعادة

تنظيم التدريب المهني والتحويلى، والعمل من خلال برامج لتنمية مهارات الخريجين لمهن مطلوبة لسوق العمل وبما يمكنهم من إدارة مشروعات صغيرة، وأن يدار التدريب المهنى بالتعاون مع جمعيات رجال الأعمال لتتحمل مسئولية انشاء وإدارة مراكز التدريب بالتعاون مع الحكومة. ومن الضرورى تشجيع اقامة المشروعات والصناعات الصغيرة فى قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة والخدمات بهدف توفير فرص عمل بتكلفة استثمارية متواضعة، وتقديم تسهيلات لتبسيط إجراءات الحصول على تراخيص إقامة المشروعات الخاصة الصغيرة، والتوسع فى إقامة الصناعات البيئية والحرفية والريفية والأسر المنتجة..»(٣٥)

٣ - قرار رئيس مجلس الوزراء فى ٢٠ مارس ١٩٩٦ مضاعفة حصة الدولة فى الصندوق الاجتماعى للتنمية من (٢٠٠) مليون الى (٤٠٠) مليون جنيه لمواجهة البطالة وتوفير فرص عمل جديدة. ووصف هذا القرار من جانب الأمين العام للصندوق «بأنه يستهدف توسيع دائرة المنتفعين من مستحقى الخدمات والقروض، خاصة سكان المناطق المحرومة من الخدمات والطبقات الكادحة ومحدودى الدخل وسكان المناطق الأقل نمواً والفئات الأكثر تأثراً ببرنامج الاصلاح الاقتصادى، بالاضافة الى المرأة». وأضاف أمين الصندوق «أن رئيس الوزراء أصدر تعليمات بتيسير إجراءات إقامة المشروعات الصغيرة والحصول على القروض وسرعة تقديم المعونة الفنية للمنتفعين لتسويق منتجاتهم من خلال المعارض المحلية والخارجية.. وستشهد المرحلة القادمة تركيزاً على تطوير وتنمية المشروعات الصغيرة، وذلك باختيار التقنيات الأكثر ملائمة لهذه المشروعات وتوسيع فرص الاستثمار فيها وتحويل بعض وحدات انتاج السلع والخدمات الى مشروعات صغيرة دون التأثير على التكلفة والجودة»(٣٦).

٢ - الدولة ومشكلة عمالة الأطفال

تعانى المناطق الهامشية بحضر مصر أكثر من غيرها من مشكلة عمالة الأطفال بتداعياتها الاجتماعية السابق بحثها فى الفصل الثانى من هذا الكتاب ضمن المشكلات الاجتماعية لهذه المناطق. وإذا كان مجلس الشعب قد وافق فى ١٢ مارس ١٩٩٦ على مشروع قانون الطفل بعد مناقشات مستفيضة بدأت فى ٢٤ فبراير ١٩٩٦(٣٧)، فإن توفير آليات مناسبة وفعالة لتنفيذ بعض مواد القانون المتعلقة بتشغيل الأطفال قد يشكل بداية

حقيقية لاهتمام الدولة بحل هذه المشكلة. ومن الضرورى أن يواكب ذلك اهتمام الدول بحل مجمل المشكلات الاجتماعية- الاقتصادية المؤدية الى عمالة الأطفال، وليس مجرد الاقرار بوجود هذه العمالة والتعامل معها «كمعطاة» و الاكتفاء بتنظيمها وتقرير بعض الحقوق لمن يعانون منها.

جدير بالذكر أن هذا القانون يحظر تشغيل الاطفال قبل بلوغهم سن (١٤) سنة أو تدريبهم قبل بلوغهم (١٢) سنة، على أن يصدر قرار من المحافظين بتشغيل الأطفال من ١٢ - ١٤ سنة فى الأعمال الموسمية التى لا تمثل إضراراً بصحتهم ونموهم ولا تخل بمواظبتهم على الدراسة، ويحظر تشغيل الأطفال اكثر من (٦) ساعات فى اليوم الواحد تتخللها فترة أو أكثر لتناول الطعام والراحة لا تقل عن ساعة واحدة، ويحظر تشغيل الأطفال ساعات إضافية أو فى أيام الراحة أو العطلات الرسمية، ويحظر تشغيلهم ما بين الساعة الثامنة مساء والسابعة صباحاً. ويضيف القانون «أن على صاحب العمل أن يمنح الأطفال العاملين لديه بطاقة تثبت ان الأطفال يعملون لديه، بحيث تعتمد هذه البطاقات من مكتب القوى العاملة»[٣٨].

٣ - الدولة ومشكلة الاسكان

فى مواجهة «مخاوف» الفئات الاجتماعية الفقيرة وذات الدخول الثابتة والمحدودة التى ينتمى اليها السواد الأعظم من سكان المناطق الهامشية الحضرية، من الاثار السلبية المتوقعة لاتجاه الدولة الى تطبيق آليات السوق فى مجال الاسكان والعلاقة بين المالك والمستأجر، تلجأ الدولة الى «تهدئة واحتواء» هذه «المخاوف» مستخدمة فى ذلك أسلوبين رئيسيين هما:

١ - تأكيد التزام الدولة بمواصلة دورها فى قطاع الاسكان الاقتصادى- الشعبى. فإضافة الى ما سبق ذكره بشأن تعهد رئيس الحكومة باستمرار هذا الدور لدى مناقشة مجلس الشعب وإقراره لمشروع قانون الاسكان الجديد فى ٣٠ يناير ١٩٩٦، تستهدف «خطة التنمية الاقتصادية الشاملة» خلال السنوات الخمس القادمة والمعلن الشروع فى إعدادها من جانب الحكومة فى ديسمبر ١٩٩٥ توفير (٢٥٠) ألف وحدة سكنية فى عام ١٩٩٦ منها نحو (٧٠٪) للاسكان الاقتصادى والشعبى، مع استمرار هذا المعدل سنويا فى

السنوات اللاحقة[٣٩]. وفى ٢ مارس ١٩٩٦ قرر مجلس المحافظين فى اجتماعه برئاسة رئيس الوزراء دعم برنامج الاسكان الشعبى بالمحافظات وزيادة الاعتمادات المخصصة لذلك فى موازنة ١٩٩٧/٩٦ بما يسمح «بنقل وتطوير بعض المناطق العشوائية ونقل القاطنين بها إلى منازل جديدة لتنفيذ مشروعات الخدمات والمرافق والتوسعات»[٤٠].

وفى نفس السياق أعلن وزير الاسكان والمرافق والمجتمعات الجديدة فى ١١ مارس ١٩٩٦ «أن وزارته أعدت خطة متكاملة للانتهاء من (٦٠) ألف وحدة سكنية متأخرة فى التنفيذ فى جميع المحافظات فى موعد غايته نهاية عام ١٩٩٦، ويتم فى إطارها سحب الأعمال المتأخرة من المقاولين وإسنادها بالأمر المباشر الى مقاولين مشهود لهم بالكفاءة لتنفيذ الخطة فى موعدهاالمحدد. كما تم إعداد برنامج لمتابعة إنشاء مساكن الايواء لحالات الاخلاء والهدم وحالات الطوارىء وحالات الاخلاء للمنفعة العامة، وإعادة توزيع حصص المحافظات من هذه المساكن حسب الحاجة الفعلية لكل محافظة»[٤١].

٢ - يتمثل الاسلوب الثانى للدولة فى التعامل مع هذه «المخاوف»، فى تأكيد مسؤوليها انه «لن يطرد مواطن واحد من مسكنه بأية صورة من الصور، ولن يضار اى مواطن من المرحلة الثانية لقانون الاسكان، وسيتم مراعاة تحقيق العدالة الاجتماعية بين طرفى العلاقة بين المالك والمستأجر.. وأن الحكومة حريصة على مصالح المواطنين، ولن يطبق قانون يرفضه المواطنون أو يضر بمصالح أى شريحة فى المجتمع»، وذلك طبقا لما اعلنه وزير الاسكان فى ٢٥ فبراير ١٩٩٦ والذى أضاف «أنه تم تشكيل لجنة من خبراء الاسكان والمتخصصين تدرس حاليا بنود المرحلة الثانية لقانون الاسكان، وأن جميع ما ينشر حاليا أو يتداوله الأفرد عبارة عن اراء فردية أو اقتراحات لبعض المهتمين بهذا الموضوع، وأن الوزارة ستقوم بنشر بنود المرحلة الثانية للقانون فور انتهاء اللجنة من إعداده ليناقشه جميع الخبراء والمتخصصين، كما سيتم عرضه على الأحزاب والنقابات والهيئات الأخرى قبل إقراره وإحالته الى مجلس الوزراء ومجلس الشعب»[٤٢].

٤ - الدولة وبرنامج تطوير «المناطق العشوائية»

بدأت الدولة فى النصف الثانى من الثمانينات فى إبداء نوع من الاهتمام غير المشوب «بالمخاوف السياسية والأمنية» بعملية تطوير بعض المناطق الهامشية لاسيما فى

القاهرة؛ وسارت جهودها فى هذا الصدد على صعيدين أولهما إنشاء وحدات سكنية اقتصادية لاستيعاب عدد من سكان بعض هذه المناطق، وثانيهما تشجيع اهتمام الوكالات الدولية المانحة بهذه المناطق اجتماعياً وصحياً، بيد أن هذه الجهود لم تسفر عن نتائج ملموسة لعوامل عديدة – ربما يكون من بينها غياب أو ضعف «الدوافع» لدى الدولة(٤٣)، وتمثلت تلك الجهود فى:(٤٤)

١ – تبنى الحكومة عام ١٩٨٦ مشروع تطوير بعض هذه المناطق بالقاهرة بتكلفة قدرها (٨٠) مليون دولار من المعونة الامريكية، وبدأ بتطوير (٧) عزب فى ضاحية حلوان على أساس توفير الخدمات والمرافق الأساسية فى أحياء سكنية جديدة يتم تمليك وحداتها للأفراد على مراحل وبالتقسيط، ثم تدوير رأس المال لتنفيذ مراحل تالية. بيد أن التجربة انتهت فى عام ١٩٨٨ إلى نتائج مغايرة، حيث تحول الأمر الى نوع من المضاربة على الوحدات السكنية، وعجزت الغالبية عن سداد الأقساط، وارتفعت أسعار الأراضى محملة بتكلفة المرافق، مما أدى فى نهاية المطاف إلى توقف المشروع.

٢ – دخول وزارة الادارة المحلية فى مشروعات تعاون مع وكالات ومنظمات دولية لتطوير بعض هذه المناطق، كالتعاون مع اليونيسيف لتطوير وتنمية منطقتى «عين حلوان» و «النهضة» بالاشتراك مع بعض الجمعيات الأهلية والمجلس لقومى للأمومة والطفولة، والتعاون فى مشروعات مماثلة مع مؤسسات دولية أخرى تابعة للأمم المتحدة كبرنامج الأمم المتحدة الانمائى، وكذا مع دول غربية كالدانمرك وهولندا وألمانيا وكندا والولايات المتحدة وغيرها.

الاهتمام الرسمى «المكثف» بتطوير المناطق الهامشية

على خلاف الاهتمام «المحدود والمبعثر المظاهر» بالمناطق الهامشية فى الثمانينات، تهتم الدولة فى مصر منذ أوائل التسعينات بدرجة أكبر أو بالأحرى غير مسبوقة وفى إطار «برنامج متكامل» ومشروعات «ضخمة» بتطوير هذه المناطق ومحافظات الصعيد. ولا يمكن فصل هذا الاهتمام عن الاعتبارات الامنية والسياسية المرتبطة بمشكلة العنف– الارهاب والتى اضيفت اليها سلسلة من الكوارث الطبيعية (زلزال اكتوبر ١٩٩٢ وتوابعه وأحداث السيول اللاحقة) تضررت منها بالأساس هذه المناطق والمحافظات لتزداد أوضاع سكانها وحياتهم صعوبة.

ويلاحظ تدرج الخطاب السياسى لرئيس الجمهورية عن هذه المناطق منذ بداية التسعينات، وتحديداً منذ نوفمبر ١٩٩٢، من الاشارة الى «تدنى مستوى الخدمات الأساسية والظروف غير الملائمة للسكن والمعيشة فى تجمعات عشوائية خارج المدن»، الى المطالبة «بمراعاة آدمية سكان العشوائيات»، وأخيراً تأكيده فى خطابه فى عيد العمال فى أول مايو ١٩٩٣ على (١٢) هدفاً للعمل الوطنى فى المرحلة القادمة يتصدرها «البدء فوراً فى تنفيذ برنامج قومى للنهوض بالخدمات والمرافق فى المناطق العشوائية فى جميع المحافظات»[٤٥].

ومن مؤشرات تواصل الاهتمام الرسمى بتطوير هذه المناطق، إضافة الى برنامج تطوير العشوائيات الذى سيتم لاحقاً عرض أهم جوانبه ونتائجه، ما يلى:

١ – تأكيد الرئيس «مبارك» فى خطاب تكليفه لوزارة «د. عاطف صدقى» الجديدة فى اكتوبر ١٩٩٣ أن من المهام الرئيسية للحكومة «المواجهة الجذرية لبؤر المناطق العشوائية؛ وتأكيده فى نوفمبر من نفس العام فى خطابه أمام الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى «أن تطوير المناطق العشوائية وتحويلها الى مناطق سكنية معترف بها بعد أن تتوافر لها الخدمات اللائقة التى تحفظ للمواطن آدميته وكرامته وتوفر له احتياجاته الأساسية، يُعد ذلك بمثابة التحدى الثالث الذى يواجهنا». وفى ديسمبر من نفس العام أصدر الرئيس توجيهاته الى اجتماع مجلس المحافظين بشأن «سرعة تطوير المناطق العشوائية»[٤٦].

٢ – مطالبة الرئيس فى خطابه أمام مجلسى الشعب والشورى فى نوفمبر ١٩٩٤ «برفع معدلات التنمية ثلاثة أضعاف معدلات النمو السكانى، مما سوف يمكننا من مواجهة بعض صور الفقر الذى لا يزال يكتنف بعض جوانب الحياة المصرية فى الاقاليم الكثيفة السكان الفقيرة الموارد أو فى المناطق العشوائية التى تعانى من قصور واضح فى خدمات الصحة والتعليم والمرافق»[٤٧].

٣ – تأكيد الرئيس فى أول اجتماع مع حكومة «د. كمال الجنزورى» الجديدة فى ٤ يناير ١٩٩٦ «أن أولويات المرحلة القادمة تشمل إعطاء أولوية وأسبقية فى تنفيذ مشروعات تطوير العشوائيات على مستوى الجمهورية، وانهاء المشروعات المفتوحة التى تخدم

المجتمع وتزيل المعاناة فى مجالات الكهرباء والصرف الصحى ومياه الشرب، والاهتمام بجميع المشروعات- التابعة لوزارات الصحة والسكان والأوقاف والاسكان والتعمير- وتحقيق المساواة فى هذا الاهتمام بين جميع محافظات مصر طبقاً للموارد المتاحة وأولويات العمل الوطنى،(٤٨) .

٤ – تأكيد الرئيس فى ١٤ فبراير ١٩٩٦، خلال اجتماعه مع وزير الصحة والسكان لاستعراض الخطة الخاصة بالقطاعين والخطوات المتخذة لتنفيذها ،أهمية حل مشكلة العشوائيات باعتبارها قضية مصر الأولى، وضرورة حل المشكلات الصحية والسكانية بالعشوائيات...،(٤٩)

٥ – إصدار الرئيس فى ١٩ ديسمبر ١٩٩٥ ،تعليمات مشددة وواضحة يحظر فيها على الحكومة إقامة أى مبنى فى أى منطقة دون الحصول على ترخيص بالبناء من المحافظة أو الجهات المختصة التى تتبعها المنطقة،، ومطالبته وزراء الادارة المحلية والمجتمعات العمرانية والاسكان ،تعديل قانون البناء با يحقق الانضباط الكامل حتى لا تقام عشوائيات حكومية، لاسيما وأن الحكومة يجب أن تكون ملتزمة وقدوة للآخرين فى احترام القوانين واللوائح الخاصة بالبناء،(٥٠) .

برنامج ،تطوير العشوائيات،

اثر خطاب رئيس الجمهورية فى أول مايو ١٩٩٣ ومطالبته باعطاء الأولوية لحل مشكلة المناطق ،العشوائية،، وبما يتفق والنمط العام لعملية صنع السياسة فى مصر، تبنت الحكومة – وزارة الادارة المحلية وجهات حكومية اخرى – برنامج ،تطوير العشوائيات، والذى يعرض جدول (١٢) أهم ما يتعلق به من حيث طبيعته وأهداف وأطرافه ومرحلتيه الأولى والثانية والنطاق الاقليمى لكل منهما وتكلفة واعتمادات واستثمارات ونتائج مرحلته الأولى حتى مارس ١٩٩٦ .

وفى ضوء البيانات الواردة بهذا الجدول، وغيرها، يُلاحظ ما يلى بشأن هذا البرنامج:

١ – أن تركيز البرنامج فى مرحلته الأولى (٩٣- ١٩٩٧) على تطوير المناطق الهامشية- العشوائية فى (١١) محافظة مشمولة بهذه المرحلة قد لا يعنى بالضرورة ان

معايير اختيارها اقتصرت على مجرد اعتبارات اجتماعية- انسانية مرتبطة بتقدير حاجتها الملحة للتطوير لأن اوضاعها الاجتماعية والمعيشية اسوأ حالا من اوضاع مثيلاتها فى محافظات اخرى. ذلك ان هذه المعايير، وان لم يعلن عن ذلك رسميا، اشتملت ايضا، وربما بدرجة اكثر اهمية من وجهة نظر الدولة على اعتبارات اخرى سياسية وامنية فى تضافرها وتوافقها الزمنى مع التأثيرات السلبية لاحداث السيول فى نوفمبر ١٩٩٣ فى محافظات الصعيد بوجه خاص، وذلك رغم ان دعم الدولة لتطوير «العشوائيات» مستقل من الناحية المالية عن دعمها للمناطق المنكوبة بالسيول فى هذه المحافظات(٥١). ولعل ذلك يفسر ظاهرتين تبدوان للوهلة الاولى متناقضتين:

أ - سرعة انتهاء الدولة من تطوير هذه المناطق بمحافظات الصعيد مقارنة بالمحافظات الاخرى (القاهرة الكبرى - الاسكندرية) المندرجة فى إطار المرحلة الاولى للبرنامج- فمن مجموع (٩٠) منطقة تم استكمال تطويرها حتى اول مارس ١٩٩٦، كانت (٨٦) منطقة منها بأربع محافظات بالصعيد (سوهاج- أسيوط- أسوان- قنا) مقابل (٤) مناطق بالاسكندرية.

ب - استئثار محافظات القاهرة الكبرى وخصوصاً القاهرة وبدرجة ما الجيزة بنسبة كبيرة من اجمالى الاستثمارات المخصصة لتطوير «العشوائيات». ففى السنة المالية ١٩٩٦/٩٥ بلغ اجمالى هذه الاستثمارات (١٩٠,٤) مليون جنيه، منها (٤٠) مليونا للقاهرة وحدها بنسبة (٢١ ٪) من الاجمالى، فيما وصل نصيب ثلاث محافظات بالصعيد (بنى سويف- اسيوط- المنيا) إلى (٣٣) مليون جنيه بنسبة (١٧,٣ ٪) من الاجمالى، وذلك على النحو المبين فى جدول (١٢).

ويُلاحظ أن مناطق معينة بالقاهرة والجيزة ظهرت خطورتها فى أحداث العنف / الارهاب الأخيرة، أو كانت من «معاقل» الجماعات القائمة بهذا العنف، تحظى باهتمام خاص فى هذا الخصوص. ومن ذلك «امبابة» بالجيزة، حتى أن محافظ الجيزة أشار فى ٧ مارس ١٩٩٦ الى انه «تم انفاق نصف مليار جنيه حتى الآن على تطوير المنطقة العشوائية بالمنيرة الغربية - بامبابة- والتى يبلغ عدد سكانها (٧٥٠) الف نسمة»(٥٢).

٢ - ان استكمال الدولة مشروعات تطوير المناطق «العشوائية» فى المحافظات الأحدى عشرة المشمولة بالمرحلة الأولى للبرنامج، يواكبه اهتمامها سواء فى هذه

المحافظات أو المحافظات الاخرى كالسويس[٥٣] بمواصلة «إتخاذ الاجراءت القانونية والادارية الكفيلة بوقف قيام المناطق العشوائية بانحاء المحافظات وأطرافها للحد من انتشرها مستقبلاً، والعمل على اعداد التخطيط المتكامل لإزالة المناطق التى لا يجدى معها الاصلاح، مع توفير الاسكان البديل لقاطنيها»، وذلك طبقاً لوزير الادارة المحلية فى ٥ يناير ١٩٩٦[٥٤].

٣ – أن تطبيق هذا البرنامج مازل يواجه حتى الآن فى مرحلته الأولى مشكلات عديدة، مما يفسر الانخفاض النسبى لعدد المناطق «العشوائية» التى تم استكمال تطويرها فى المحافظات المشمولة بهذه المحافظات. ويثير الانتباه فى هذا الصدد، «التضارب» فى التقديرت الرسمية بشأن عدد ما انتهى من تطويره من هذه المناطق؛ فبينما أكد وزير الادارة المحلية فى حديث منشور فى أول مارس ١٩٩٦ انه تم الانتهاء من تطوير (٩٠) منطقة «عشوائية» منها (٤) مناطق بالاسكندرية و (٣٧) بأسيوط و (٣٩) بسوهاج و (٦) بأسوان و (٤) بقنا [٥٥]، أعلن وزير الاعلام فى ختام اجتماع مجلس المحافظين برئاسة رئيس الوزراء فى ٢ مارس ١٩٩٦ «أن عمليات التطوير فى العشوائيات تتم فى (٦٦٧) منطقة... وبلغ عدد المناطق التى تم لانتهاء من تطويرها (٨٤) منطقة»[٥٦].

ومن بين هذه المشكلات، ما يلى:

أ – ضعف ومحدودية التنسيق بين الوزارات والأجهزة الحكومية المركزية والمحلية المسئولة عن عملية تنفيذ البرنامج؛ مع ملاحظة أن عملية تطوير هذه المناطق من منظور شامل ومتكامل كان يجب توسيع نطاق تحمل المسئولية عنها لتشمل كافة الوزارات، فضلا عن غياب عنصر المشاركة لشعبية فى هذه العملية، وهذه مشكلة أخرى فى حد ذاتها.

ب – عدم وجود دور فعال لهيئة التخطيط العمرانى فى عملية تنمية وتطوير هذه المناطق، لاسيما فى ظل استمرار ضعف «سلطاتها الاستشارية» فى مواجهة المحليات.

جـ – مشكلات مرتبطة بأساليب التنفيذ من جانب المحليات، من قبيل «التعجل» فى بعض الحالات فى هدم وإزالة مساكن «عشوائية» بهذه المناطق دون أن يسبق

ذلك توفير مساكن بديلة لقاطنيها. ولعل ذلك يفسر ما سبق ذكره بشأن تأكيد وزير الادارة المحلية فى يناير ١٩٩٦ ضرورة مراعاة هذه المسألة «مستقبلا»؛ كما يفسر أيضا التوصية الواردة بنهاية احدى الدراسات بشأن «وجوب أن يلتزم المحافظون جميعهم بعدم إصدار أى قرارات إزالة للمساكن بالمناطق العشوائية، ولو تحت مسمى تجميل وتهذيب المنطقة المعنية، ما لم يتم توفير المساكن البديلة لمن تزال مساكنهم»(٥٧). ويمكن أيض الاشارة الى أمثلة اخرى لهذه المشكلات فى ضوء ما قرره مجلس المحافظين فى اجتماعه برئاسة رئيس الوزراء فى ٢ مارس ١٩٩٦ :(٥٨)

«الالتزام بتنفيذ تطوير المناطق العشوائية طبقاً لأولويات تحقق عدالة الاعتمادات المالية المخصصة، حظر استخدام الاعتمادات فى غير المناطق العشوائية المسماه فى مشروع التطوير ولا يجوز استخدامها فى تطوير عواصم المحافظات تحت اى مسمى وعدم تحميل العشوائيات بغير اعتماداتها من خلال رقابة السادة المحافظين، تحديد خرائط مساحية لكل منطقة عشوائية تحدد مساحتها وخطة تطويرها لتكون هذه الخرائط أساس الاعتمادات اللازمة فى الموازنة الجديدة ١٩٩٧/٩٦ ولن تكون هناك اعتمادات اجمالية للمحافظات فى هذا الشأن، التركيز فى الأولويات على المرافق وتحسين هيكل هذه المناطق وتجميل شكلها العمرانى، ودعم اعتمادات المحافظات فى موازنة ١٩٩٧/٩٦ بالنسبة لبرامج الاسكان الشعبى بما يسمح بنقل وتوسعة بعض المناطق العشوائية ونقل القاطنين الى منازل لتنفيذ مشروعات المرافق والخدمات والتوسعات».

د – اقتصار هذا البرنامج حتى الآن من حيث التمويل والتخطيط والتنفيذ على الأجهزة الحكومية وحدها، دون مشاركة «حقيقية» من جانب جهات أخرى غير حكومية كالجمعيات الأهلية والتعاونية والاستهلاكية والانتاجية والنقابات العماليه والمهنية وجماعات رجال الأعمال– وكذا الأحزاب السياسية، رغم أن مشاركة هذه الجهات ضرورية ومطلوبة «لتشجيع الجهود والمشاركة الأهلية على دخول مجال تعبئة الموارد المالية لبناء مساكن شعبية لمحدودى الدخل من سكان المناطق العشوائية»، ورغم «أهمية انفتاح الأجهزة الرسمية على الرأى العام

والمواطن العادى والمنظمات غير الحكومية فى دراسة ووضع خطط تطوير العشوائيات، بما يساعد على اشراك الافراد وخصوصاً من ساكنى هذه المناطق فى صياغة البدائل والحلول الملائمة للمشكلة كى تصبح أكثر قبولاً من جانب أطراف المشكلة والأطراف الأقرب إلى معرفة أبعادها كالجمعيات الأهلية، وحتى يمكن استنفار هؤلاء جميعاً لتوفير موارد مادية وبشرية وفنية إضافية لتنفيذ هذه الخطط»(٥٩). وبعبارة موجزة، وكما يؤكد خبراء التخطيط العمرانى، فإن مواجهة هذه المشكلة تقتضى تشجيع المشاركة الشعبية والجهود الذاتية إلى جانب جهود الدولة ليمكن التوصل إلى «حل اجتماعى تنموى متكامل» لهذه المشكلة(٦٠).

وهذه المشكلة المرتبطة بالمشاركة الاهلية «الغائبة» فى مواجهة قضايا تطوير المناطق الهامشية، مشكلة قائمة بالفعل، رغم الجهود والاسهامات «المبعثرة» من جانب بعض الجمعيات الأهلية والمنظمات الأخرى غير الحكومية فى حل بعض هذه القضايا جزئياً فى عدد محدود نسبياً من هذه المناطق، ورغم ما قد يعقد من اجتماعات تجمع بين ممثلى هذه الجمعيات والمنظمات ومسئولين على المستويين القومى والمحلى(٦١)، وكذلك رغم تأكيد وزير الادارة المحلية فى ٤ يونيو ١٩٩٥ أنه «لا حل لمشكلة العشوائيات إلا بتنمية القرية وإنشاء مدن جديدة، بالاضافة الى دور الجمعيات الأهلية فى التطوير»(٦٢).

٤ - التصريح الأخير يكشف أيضاً عن بعض الجهود الأخرى للدولة فى مواجهة مشكلات المناطق الهامشية. فإضافة إلى برنامج «تطوير العشوائيات» والمشروع القومى الخاص بتنمية وتطوير جنوب مصر، تشمل هذه الجهود- وبصرف النظر عن تقويم مدى فاعليتها- مايلى:

أ - مشروع تنمية وتعمير سيناء الذى أعلنت الدولة تبنيه عام ١٩٩٤ ويتوقع الانتهاء من تنفيذه عام ٢٠١٧، وتبلغ تكلفته الاجمالية حوالى (٧٥) مليار جنيه، ويستهدف توفير مليون فرصة عمل وتوطين (٣) ملايين نسمة فى سيناء ليصل عدد سكانها عام ٢٠١٧ إلى حوالى (٣,٥) مليون نسمة، فضلاً عن «دمج سيناء فى البناء الاقتصادى والاجتماعى لبقية اقاليم مصر»(٦٣).

ب - سياسة المدن الجديدة والتى تراعى الدولة حالياً بصددها «أنه للوقاية من امتداد مناطق عشوائية جديدة، لابد أن يسبق التخطيط العمرانى الامتداد العشوائى،

وأن تمد المحافظات كردونات المدن الجديدة في ظهيرها الصحراوى لأن جميع المحافظات لها ظهير صحراوى باستثناء محافظة واحدة هى الغربية، ثم يتم تقسيم هذه المدن وتزويدها بالمرافق وتتولى الدولة بناء جزء في اطار الاسكان الاقتصادى وتبيع الجزء الآخر بسعر التكلفة لتوفير المسكن المناسب، ثم تتولى الازالة الفورية لمن يخرج على التخطيط بعد ذلك»[٦٤]. ويلاحظ انه فى اطار تنفيذ المرحلة الأولى لبرنامج «تطوير العشوائيات» تصدر قرارات «صارمة» من جانب السلطات المحلية- المحافظين بشأن اقتصار توصيل المرافق والخدمات للمساكن فى هذه المناطق على تلك الواقعة داخل «كردونات» المدن القائمة[٦٥].

جـ - البرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة «شروق» ويغطى الفترة ١٩٩٥/٩٤- ٢٠٠٢/٢٠٠١، واجمالى تكلفته (٥٩) مليار جنيه، ويشمل تطوير (١٠٦٠) وحدة محلية قروية بها (٤٨٠٠) قرية وتوابعها ويعيش بها حوالى (٣٥) مليون نسمة[٦٦]. وبطبيعة الحال من بين ما يستهدفه هذا البرنامج، وقف أو ضبط تيار الهجرة الريفية باتجاه المدن، بما يحول دون اتساع أو ظهور مناطق هامشية جديدة، وذلك باعتبار «أنه للوقاية من امتداد مناطق عشوائية جديدة، لابد من تضييق الفجوة بين القرية والمدينة..»[٦٧]

٥ - الدولة «والمشروع القومى لتنمية جنوب مصر» وارتباطاته بمشكلات الهامشية الحضرية

ناقش مجلس الشورى فى مارس ١٩٩٦ تقريراً أعدته لجنة مشتركة من لجنة لشئون الاقتصادية وهيئات مكتب لجان المجلس بشأن المشروع القومى لتنمية محافظات جنوب مصر والذى أعدته وزارة التخطيط بغرض تنمية وتطوير هذه المحافظات خلال (٢٠) عاماً من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠١٧. وكانت الحكومة قد بدأت بالفعل فى تنفيذ المشروع من خلال «مشروعات الخطة الخمسية الحالية - الثالثة - ومشروعات البنية الأساسية الجارى تنفيذها حالياً فى الصعيد»[٦٨]، كما أنها خصصت له فى السنة المالية ١٩٩٦/٩٥ اعتمادات قدرها مليارى جنيه[٦٩].

ويتصف المشروع باتساع نطاقه الجغرافى «والطموح» من حيث أهدافه واستثماراته المطلوبة. فأقليم جنوب مصر بمحافظاته (أسوان - قنا - سوهاج- اسيوط- الوادى

الجديد- البحر الأحمر) تتجاوز مساحته نصف مساحة مصر كلها، وإن كان عدد سكانه (١٠) ملايين نسمة لا يتعدى (١٧ ٪) من اجمالى السكان ولا يضم سوى (١٥ ٪) من اجمالى الأراضى المنزرعة فى مصر. وتقدر تكلفته بحوالى (٣٠٤,٩) مليار جنيه، سوف تساهم الدولة فيها بحوالى (٧٥) ملياراً بنسبة (٢٤,٥ ٪) من الاجمالى وتخصص لعمليات البنية الأساسية والمرافق خلال الأعوام العشرين القادمة، ويساهم بالنسبة الباقية القطاع الخاص بما له من «قدرة على جذب الاستثمارات الوطنية والعربية والأجنبية». ومن اجمالى الاستثمارات سيتم خصيص حوالى (٨٢,٧) مليار جنيه لقطاع الصناعة بما فى ذلك البترول و (٥٢,٩) ملياراً لقطاع السياحة و (٢٣,٩) ملياراً لقطاع الزراعة و (٩٤,٢) ملياراً لمشروعات التنمية العمرانية والريفية وقطاع الاسكان.

ويستهدف المشروع توفير حوالى (٢,٨) مليون فرصة عمل حتى عام ٢٠١٧ منها حوالى (٦٧٥) ألف فرصة فى أسوان و (٥٦١) ألفا فى قنا و (٤٩١) ألفاً فى الوادى الجديد و (٤٠٥) آلاف فى سوهاج و (٢٠٨) آلاف فى البحر الأحمر و (٥٧) ألفاً فى الأقصر، وزراعة ما يقرب من (١,٣) مليون فدان بما يعادل مساحة الأراضى المزروعة حالياً بالأقليم، وإقامة مناطق صناعية جديدة بالاقليم. وبصفة عامة يستهدف المشروع، طبقاً لما ورد بتقرير ومناقشات مجلس الشورى «الارتقاء بمستوى معيشة مواطنى محافظات جنوب مصر، وتصحيح الاختلالات الحادة فى نمط توزيع الاستثمارت وثمار التنمية بين محافظات مصر المختلفة بعدما تأخرت تنمية الجنوب فترة طويلة بالمقارنة بالمحافظات الاخرى... وتحويل المناطق الواعدة فى هذا الجزء من مصر إلى مناطق جذب للنشاط والسكان، وفتح آفاق جديدة أمام قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة للمساهمة فى التنمية القومية، وجذب القطاع الخاص للمساهمة فى دعم التنمية فى جنوب مصر، وعلاج مشكلات الأمن فى إطار التنمية لاقتصادية والاجتماعية..»[٧٠]

وبصرف النظر عن مشكلات عديدة يُتوقع لها أن تواجه هذا المشروع «الطموح»، كتلك المتعلقة بكيفية توفير التمويل اللازم لتنفيذه ولاسيما من جانب القطاع الخاص من ناحية[٧١]، ومسألة إنشاء هيئة مستقلة تتحمل مسئولية تنفيذ جميع جوانبه لتجنب احتمالات ما قد يسفر عنه تعدد جهات الاختصاص من عدم تكامل وتضارب تلك الجهات من ناحية أخرى[٧٢]، يُلاحظ -من الفقرة السابقة عن الأهداف العامة للمشروع-

أن للمشروع ارتباطات قوية بمشكلات الهامشية الحضرية وتداعياتها الاجتماعية وكذا السياسية والأمنية من وجهة نظر الدولة:-

١ - أن المشروع «يستهدف تنمية جنوب مصر والارتقاء بمستوى معيشة مواطنيه وخلق المزيد من فرص العمل الحقيقية لابنائه وتوفير الخدمات الاجتماعية الجيدة لهم فى مجالات التعليم والرعاية الصحية وغيرها... ويعتبر بذلك من الوسائل الناجحة لمواجهة الانحرافات الاجتماعية والاضطرابات الأمنية التى ألقت بظلالها على هذا الجزء العزيز من مصر»[٧٣]. وبعبارة أخرى، فإن هذا المشروع يدخل ضمن الأساليب الاجتماعية-الاقتصادية المستخدمة- ضمن أساليب أخرى- من جانب الدولة فى التعامل مع مشكلة العنف/ الارهاب، وهى أساليب تتجه بالأساس إلى محافظات الصعيد بريفها وحضرها والمناطق الحضرية الهامشية فى المحافظات الأخرى.

٢ - أن هذا المشروع بتنميته لمحافظات الصعيد يستهدف فى مجال الهجرة الداخلية فى مصر ككل الوصول إلى هدفين لهما ارتباطات بمشكلات الهامشية الحضرية. أولهما يتعلق بوقف تيار الهجرة من هذه المحافظات إلى المحافظات الأخرى من أجل «تجنب ما ترتب على هذه الهجرة من ضغط شديد على المرافق الخدمية للمحافظات المستقبلة للهجرة، مما تسبب فى تراجع مستوى ادائها أو انهيارها فى بعض الأحيان، وما قد يستتبع ذلك الأمر من إهدار قدر كبير من الانفاق العام لإعادة تحسين كفاءتها وتوسيع طاقتها لاستيعاب الأعداد الكبيرة الوافدة من السكان»[٧٤]. ويتمثل الهدف الثانى فى توقع الدولة أن تؤدى تنمية الصعيد اقتصادياً واجتماعياً إلى «تعديل اتجاه الهجرة السائد من الجنوب إلى الشمال، إلى العكس لتكون الهجرة من الشمال إلى الجنوب»[٧٥].

هوامش الفصل الخامس

١ – د. حسنين توفيق إبراهيم، «العنف السياسى فى مصر»، فى : د. نيفين عبدالمنعم مسعد (محرر)، ظاهرة العنف السياسى من منظور مقارن: أعمال الندوة المصرية – الفرنسية الخامسة، القاهرة: ١٩ – ٢١ نوفمبر ١٩٩٣ (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٥)، ص ٤١٥– ٤١٦.

٢ – صحيفة الأهرام (١٩٩٣/١٢/١٧)، ص ١.

٣ – د. جلال عبدالله معوض، السياسة والتغير الاجتماعى فى الوطن العربى (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، الكتاب ٥٥، الطبعة الأولى ١٩٩٤)، ص ١٨٦ – ١٨٧.

٤ – على فهمى، «ملامح الثقافة السياسية للمهمشين فى مصر المحروسة»، فى: د. كمال المنوفى، د. حسنين توفيق (محرران)، الثقافة السياسية فى مصر بين الاستمرارية والتغير: أعمال المؤتمر السنوى السابع للبحوث السياسية، القاهرة: ٤ – ٧ ديسمبر ٩٩٣ (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، المجلد الأول، ١٩٩٤)، ص ١٨٦ –١٨٧.

٥ – شريف كامل، «نحو خريطة عمرانية جديدة لمصر»، مجلة المهندسين (القاهرة: النقابة العامة للمهندسين، السنة ٥٢، العدد ٤٨٠، فبراير ١٩٩٦)، ص ١٦.

٦ – نفس المصدر، ص ١٨.

٧ – Yusuf A. Sayigh, The Arab Economy: Past Performance and Future Prospects (New York : Oxford University Press, 1982), P.116.

٨ – برنامج الأمم المتحدة الانمائى، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ (بيروت : ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣)، جدول (١٧)، ص ١٦٩.

٩ – البنك الدولى، تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٣ (القاهرة : ترجمة مؤسسة الأهرام، ١٩٩٣)، جدول (٢٦)، ص ٢٧٨.

١٠ – د. جلال معوض، مصدر سابق، ص ١٣٠ – ١٣١.

١١ – Saad Eddin Ibrahim, "Urbanization In The Arab World : The Need For An Urban Strategy", in: Saad Eddin Ibrahim and Nicholas S.Hopkins, eds., Arab Society In Transition (Cairo : The American University In Cairo, 1977), P.327.

١٢ – على سبيل المثال، قامت الهيئة العامة للتخطيط العمرنى بإعداد دراسة تخطيطية لخريطة التنمية والتعمير لمصر عام ٢٠٢٠ وتم عرضها فى أربعة لقاءات لمناقشتها مع الوزارت والجهات المعنية

كوزارة الاسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة ووزارة السكان والمجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية فى الفترة مايو – أكتوبر ١٩٩٥، وأكتفت هذه الدراسة بالاشارة إلى «أن المشكلات التى تواجه الهيكل العمرانى تتلخص فى: تزايد معدلات الكثافة السكانية بالمدن، تزايد حدة مشكلة الاسكان، انتشار العشوائيات وتدهور البيئة الحضرية، عدم وجود توازن فى توزيع السكان فى النسق الحضارى القائم».. أنظر فى هذا الصدد:

شريف كامل، «نحو خريطة عمرانية جديدة لمصر»، مصدر سابق، ص ١٤.

١٣ – د. جلال معوض، السياسة والتغير الاجتماعى فى الوطن العربى، ص ١٨٠ – ١٨٣.

١٤ – البنك الدولى، تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٣ (القاهرة: ترجمة مؤسسة الأهرام، ١٩٩٣)، جدول (١١)، ص ٢٩٤.

١٥ – نجوى إبراهيم محمود، السياسات العامة والتغيير السياسى فى مصر: دراسة حالة لسياسة الاسكان: ١٩٧٤– ١٩٨٦، رسالة دكتوراه فى العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، ١٩٩٢، ص ٣١٩– ٣٤١. وأنظر أيضاً فى نفس السياق:

د. طارق عبداللطيف، فى : «القاهرة والناس.. المدن الجديدة تضيف أعباء جديدة على العاصمة»، تحقيق: عبدالكريم يعقوب، عبدالمؤمن محمود، الأهرام (١٩٩٦/٢/٢١)، ص ٣.

١٦ – يبدو أن هذا الاحتمال الأخير بات محل اهتمام و «قلق» المسئولين. ففى ١٩٩٦/٢/٢٥ صرح وزير الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية «أن الدولة تتصدى بكل حزم لمافيا التعدى على الأراضى، ولن تحدث مهادنة مع هذه التعديات لأن هذه الاراضى مستقبل التعمير فى مصر، وهناك سيطرة كاملة من الوزارة على الأراضى الواقعة حول المدن الجديدة ولن يُسمح بأى تعديات هناك». أنظر فى هذا الصدد:

الأهرام (١٩٩٦/٢/٢٦)، ص ١٢.

١٧ – نجوى محمود، مصدر سابق، جدول (١٦)، ص ٢٨٠.

١٨ – الأهرام (١٩٩٢/٣/٢٣)، ص ١١.

١٩ – الأهرام (١٩٩٢/٤/٦)، ص ١.

٢٠ – حوار مع وزير التعمير، المهندس/ حسب الله الكفراوى، الأهرام (١٩٩٢/٣/٢٣)، ص ١١.

٢١ – نجوى محمود، مصدر سابق، ص ١٦٩.

٢٢ – الأهرام (١٩٩٦/١/٣١)، ص ١.

٢٣ – ذهب المقال التالي إلى رصد سبع مزايا لهذا القانون تتعلق «بحسن استخدام الموارد المتاحة للمجتمع وعدم هدرها أو تجميدها، صيانة الثروة القومية، تحسين فن العمارة، العدالة بين المستأجرين والملاك، إزالة التشوهات والاختلالات في مجال الاسكان، تخفيف الضغوط الاستهلاكية والتضخمية عن السلع والخدمات الأخرى، وايجاد مسكن لطالبه ومستحقه». وانتهى إلى القول «أن الحل الجذرى لمشكلة الاسكان لن يتم إلا بالحل المتكامل لهذه القضية والذى يتسق مع السياسة العامة للدولة والقائمة على ترك تنظيم هذه العلاقة إلى قانون العرض والطلب مع وضع ضوابط السلامة الاجتماعية». أنظر في هذا الصدد:

د. سلطان أبو على، «معضلة الاسكان والقانون الجديد»، الأهرام (١٩٩٦/٢/٢٨)، ص ١٠

٢٤– سيد على، «بعد القانون الجديد...»، الأهرام (١٩٩٦/٢/١١)، ص ٣.

٢٥ – لمزيد من التفاصيل في هذا الصدد، أنظر:

د. عبدالهادى محمد والى، التخطيط الحضرى: تحليل نظرى وملاحظات واقعية (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٣)، ص ٤٧– ٥٤.

Bertrand Renaud, National Urbanization Policy In Developing Countries (New York : Oxford University Press, Published For The World Bank, 1981), PP. 96- 107.

٢٦ – حددت هذه الخطة أهدافا قومية ووسيطة وقطاعية، وشملت أهدافها القومية «المحافظة على الأراضى الزراعية كهدف استراتيجى قومى هام، خلخلة الكثافة السكانية في الدلتا والوادى وحل مشكلات المدن القائمة، زيادة الدخل القومى ورفع المستوى الاجتماعى والاقتصادى للسكان، وتعظيم استغلال الموارد الطبيعية الكامنة». لمزيد من التفاصيل عن هذه الخطة، أنظر :

شريف كامل، «نحو خريطة عمرانية جديدة لمصر»، مصدر سابق، ص ١٢– ١٩.

٢٧ – د. على الصاوى، «العشوائيات وتجارب التنمية»، ورقة عمل أساسية في ندوة «العشوائيات وتجارب التنمية»، نظمها مركز دراسات وبحوث الدول النامية بجامعة القاهرة، القاهرة : ١٤ نوفمبر ١٩٩٥، ص ٢٩ – ٣١؛ ص ٣.

٢٨ – نجوى محمود، مصدر سابق، ص ٩٨ – ٩٩.

٢٩ – د. طارق عبداللطيف، مصدر سابق، ص ٣.

٣٠ – الأهرام (١٩٩٣/١٢/١٧)، ص ١.

٣١ – تشمل هذه الأساليب: الأسلوب الأمنى، الأسلوب القانونى، أسلوب «الحوار»، والأسلوب السياسى– الاجتماعى والاقتصادى. وكان، ومايزال، للأسلوبين الأمنى والقانونى الوزن الأكبر في هذا الصدد. لمزيد من التفاصيل، أنظر:

د. حسنين توفيق، «العنف السياسى في مصر»، مصدر سابق، ص ٤٠٨ – ٤٢١.

٣٢ – نفس المصدر، ص ٤٢٠.

٣٣ – حوار مع محافظ المنيا السيد / منصور عيسوى، أجراه : حجاج الحسينى، الأهرام (١٩٩٦/٣/٢١)، ص ١٨.

٣٤ – الأهرام (١٩٩٥/١٢/٢٥)، ص ١.

٣٥ – الأهرام (١٩٩٦/٢/٢٣)، ص ١.

٣٦ – الأهرام (١٩٩٦/٣/٢١)، ص ١.

٣٧ – الأهرام (١٩٩٦/٢/٢٤)، ص ١؛ الأهرام (١٩٩٦/٣/١٣)، ص ١٢.

٣٨ – الأهرام (١٩٩٦/٣/١٢) ص ١٣. جدير بالذكر أنه على أساس «وثيقة» السيد رئيس الجمهورية بشأن أعتبار السنوات العشر ٨٩– ١٩٩٩ عقداً لحماية الطفل المصرى، وكذا الاتفاقية الدولية لحماية حقوق الطفل، تشكلت مجموعة عمل فى اطار المجلس القومى للطفولة والأمومة فى ١٩٩٢/٥/٣١ وانتهت الى اعداد مشروع لقانون الطفل؛ وقد أعتبرت الأمينة العامة للمجلس «د. أمينة الجندى» صدور هذا القانون «خطوة هامة للحفاظ على حقوق الطفل المصرى وصيانتها». أنظر فى هذا الصدد:

د. أمينة الجندى، «قراءة فى مشروع قانون الطفل المصرى»، الأهرام (١٩٩٦/٣/١٢)، ص ٦.

٣٩ – الأهرام (١٩٩٥/١٢/٢٥)، ص ١.

٤٠ – الأهرام (١٩٩٦/٣/٣)، ص ١٤.

٤١ – الأهرام (١٩٩٦/٣/١٢)، ص ١٢.

٤٢ – الأهرام (١٩٩٦/٢/٢٦)، ص ١٢.

٤٣ – ومن العوامل الأخرى فى هذا الصدد، اختلاف رؤى الحكومة المصرية والجهات المانحة بشأن أسلوب حل مشكلة «المساكن العشوائية». فقد كان ذلك من أسباب تعثر تنفيذ مشروع تقدم به البنك الدولى الى الحكومة خلال الفترة يناير ١٩٧٨– ديسمبر ١٩٨١ لتحسين الأوضاع فى (٤) مناطق هامشية – عشوائية بالقاهرة، حيث كانت وجهة نظر البنك حل هذه المشكلة عن طريق تمليك الأراضى للسكان، بينما رأت الحكومة حلها بإزالة التعديات على أراضى الدولة ونزعها من هؤلاء السكان. وأدى ذلك الاختلاف – ضمن عوامل أخرى – إلى تأخر تنفيذ المشروع الى عام ١٩٨٤ بدلاً من نهاية ١٩٨١، واقتصاره على منطقتين فقط هما «منشأة ناصر» و «مستعمرة الزبالين». أنظر فى هذا الصدد:

نجوى محمود، السياسات العامة والتغيير السياسى فى مصر ...، مصدر سابق، ص ٢٤٠– ٢٤١.

٤٤ – د. على الصاوى، «العشوائيات وتجارب التنمية»، ص ٦٤ – ٦٥.

٤٥ – نفس المصدر، ص ٦٧– ٦٨.

٤٦ – نفس المصدر، ص ٦٨.

٤٧ – نفس المصدر، ص ٦٨– ٦٩.

٤٨ – الأهرام (١٩٩٦/١/٥)، ص ١؛ ص ٣.

٤٩ – الأهرام (١٩٩٦/٢/١٥)، ص ١؛ ص ٣. وقد أكد وزير الصحة والسكان عقب هذا الاجتماع «أن هناك تعاوناً وثيقاً مع وزير الادارة المحلية من أجل إيجاد حلول حاسمة للمشكلات الصحية والسكانية داخل العشوائيات».

٥٠ – الأهـرام (١٩٩٥/١٢/٢١)، ص ١. جـديـر بـالـذكـر أن وزيـر الادارة المحـليـة أعـلـن فـي ١٩٩٥/١٢/٢٠ «أنه بناء على تعليمات الرئيس تقرر إلغاء استثناء المبانى الحكومية من شرط الحصول على ترخيص، وذلك ضمن تعديل بعض أحكام قانون توحيد وتنظيم أعمال البناء».

٥١ – قدر الرئيس «مبارك» في ٨ نوفمبر ١٩٩٤، خلال اجتماعه مع الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى، عدد المنازل المنهارة بفعل السيول بحوالى (٣) آلاف منزل فى قنا و (٢٧٩٠) منزل فى أسيوط و (١٠٥٠٠) منزل فـى سوهاج، وأكد «أن التعويضات التى ستصرفها الحكومة سوف تشمل جميع المتضررين من السيول فى صعيد مصر». وكان الرئيس قد قرر فى جولة تفقدية للمناطق المنكوبة بالسيول فى المنيا وأسيوط وقنا فى ٤ نوفمبر ١٩٩٤ إعتماد (١٠) ملايين جنيه لمعاونة الأسر التى انهارت منازلها بسبب السيول فى الأقصر، كما كلف الوزراء المعنيين «بحصر الزراعات المتضررة من السيول بصورة شاملة وصرف التعويضات فوراً بدء بالفقراء وأصحاب الملكيات الصغيرة». وفى ١٠ يونيو ١٩٩٥ أعلن وزير الادارة المحلية أن خطة السنة المالية ٩٥ – ١٩٩٦ تتضمن تخصيص (١٩٠,٤) مليون جنيه لتطوير المناطق العشوائية فى المحافظات المشمولة بالمرحلة الأولى لبرنامج تطوير العشوائيات و (١٧) مليون جنيه لمناطق السيول منها (٥,٧) مليوناً لأسيوط و (١١,٣) مليوناً لمحافظات جنوب الصعيد (سوهاج– قنا– اسوان).. انظر على التوالى:

الأهرام (١٩٩٤/١١/٩)، ص ١؛ الأهـرام (١٩٩٤/١١/٥)، ص ١ ؛ الأهرام (١٩٩٥/٦/١١)، ص ١٠.

٥٢ – الأهرام (١٩٩٦/٣/٨)، ص ٨.

٥٣ – قرر محافظ السويس فى ١١ مارس ١٩٩٦ بدء تنفيذ قرار إزالة التعديات فى مليون متر مربع بمنطقة «الأتكة» بالسويس لصالح هيئة قناة السويس والتى كان رئيسها قد أصدر قراراً بتمكين الهيئة

من أراضيها بالمنطقة، وقد تم إصدار قرار فورى بإزالة جميع الأسوار والورش والمحلات التجارية فى هذه الأراضى باستثناء (٨٥) منزلاً تقطنها نحو (١٥٠) أسرة لحين توفير بديل لهم..أنظر فى هذا الصدد:

الأهرام (١٢/٣/١٩٩٦)، ص ١٢.

٥٤ – الأهرام (٦/١/١٩٩٦)، ص ١٢.

٥٥ – الأهرام (١/٣/١٩٩٦)، ص ٨.

٥٦ – الأهرام (٣/٣/١٩٩٦)، ص ١٤.

٥٧ – د. على الصاوى، «العشوائيات وتجارب التنمية»، ص ٧٩- ٨٠.

٥٨ – الأهرام (٣/٢/١٩٩٦)، ص ١٤.

٥٩ – د. على الصاوى، مصدر سابق، ص ٨١؛ ص ٨٢.

٦٠ – نفس المصدر، ص ٨٣.

٦١ – شهدت الفترة الأخيرة تزايد هذه الاجتماعات، لاسيما فى اطار الاستعداد لمشاركة مصر فى المؤتمر الدولى لقمة المدن والمستوطنات البشرية «باستانبول» فى يونيو ١٩٩٦. ففى ١٢ مارس ١٩٩٦، نظمت جمعية المحافظة على البيئة بالفيوم المؤتمر التحضيرى الرابع لممثلى الجمعيات الأهلية والمؤسسات غير الحكومية فى إطار الاستعداد لهذه المشاركة، وحضره (١٠٠) عضو من ممثلى هذه الجمعيات والمؤسسات ورئيس «تحالف الجمعيات الأهلية بمصر» وأمين عام هذه الجمعيات ومدير عام إدارة البيئة بوزارة الخارجية ومحافظ الفيوم ومدير فرع الصندوق الاجتماعى للتنمية بالفيوم.. أنظر فى هذا الصدد:

الأهرام (١٣/٣/١٩٩٦)، ص ١٢.

٦٢ – الأهرام (٥/٦/١٩٩٥)، ص ١.

٦٣ – الأهرام (٢٦/٩/١٩٩٤)، ص ١.

٦٤ – من تصريح لوزير الادارة المحلية منشور فى: الأهرام (٥/٦/١٩٩٥)، ص ١.

٦٥ – على سبيل المثال، قرر محافظ الجيزة خلال اجتماع المجلس التنفيذى للمحافظة برئاسته فى ٢٥ أكتوبر ١٩٩٥ «تبسيط توصيل المرافق للعقارات بالمناطق العشوائية وعددها (٣٢) منطقة، بشرط أن تكون داخل الكتلة السكانية وكردون المدينة وداخل الحيز العمرانى للقرى، ولن يسمح بتوصيل المرافق للعقارات المخالفة على الأراضى الزراعية.. وعدم توصيل المرافق والتصريح بالبناء فى التقسيمات والشوارع غير المعتمدة وخارج خطوط التنظيم». أنظر فى هذا الصدد:

الأهرام (٢٦/١٠/١٩٩٥)، ص ١٢.

٦٦ – د. على الصاوى، مصدر سابق، ص ٧٠.

٦٧ – من تصريح لوزير الادارة المحلية منشور فى : الأهرام (١٩٩٥/٦/٥)، ص ١.

٦٨ – من بيان ألقاه وزير التخطيط أمام مجلس الشورى، منشور فى : الأهرام (١٩٩٦/٣/١٩)، ص ١٣.

٦٩ – د. على الصاوى، مصدر سابق، ص ٧٠.

٧٠ – الأهرام (١٩٩٦/٣/٣)، ص ١٣؛ الأهرام (١٩٩٦/٣/٨)، ص ٧

٧١ – عبر بعض أعضاء مجلس الشورى عن «مخاوفهم» فى هذا الخصوص من «تحول مشروع تنمية الصعيد إلى نفس مصير مشروع تنمية الوادى الجديد، فى حالة عدم توفير المناخ العام لجذب الاستثمارات الخاصة»، واكتفى آخرون، ومن بينهم رئيس أسبق للحكومة بالمطالبة «بوجوب أن تقوم الحكومة بتوفير المناخ الملائم لتشجيع الاستثمار فى المشروع من جانب القطاع الخاص، وأيضاً المصريين العاملين بالخارج وتتراوح مدخراتهم بين ٨٠ – ٩٠ مليار دولار كى يشاركوا فى هذا المشروع المهم»؛ وكان تقرير المجلس قد «طالب بتوفير جميع المزايا والاعفاءات تحفيزاً للمستثمرين فى المحافظات المشمولة بالمشروع». أنظر على التوالى:

الأهـرام (١٩٩٦/٣/٥)، ص ١٣؛ الأهـرام (١٩٩٦/٣/١٨)، ص ١٣؛ الأهـرام (١٩٩٦/٣/٣)، ص١.

٧٢ – رداً على ما ورد بتقرير مجلس الشورى ومناقشات أعضائه بشأن «إنشاء هيئة مستقلة تتحمل مسئولية تنفيذ مشروع تنمية جنوب مصر»، ذكر وزير الادارة المحلية فى كلمته أمام المجلس فى ١٧ مارس ١٩٩٦ «أن هذا الاتجاه غير وارد حالياً مع تبنى سياسة اللامركزية، وأن المحافظات سوف تكون مسئولة عن تنفيذ مشروعات التنمية داخل حدودها». أنظر فى هذا الصدد:

الأهرام (١٩٩٦/٣/١٨)، ص ١٣.

٧٣ – من كلمة رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشورى لدى عرضه تقرير المجلس بشأن المشروع، منشورة فى : الأهرام (١٩٩٦/٣/٣)، ص ١٣.

٧٤ – نفس المصدر والصفحة.

٧٥ – من بيان وزير التخطيط أمام مجلس الشورى، منشور فى : الأهرام (١٩٩٦/٣/١٩)، ص ١٣.

خـاتـمة

مهمشو حضر مصر والتنمية بين الايجابية والسلبية

خاتـمة

على خلاف ما يُتوقع فى ختام مثل هذه الدراسات من ايراد «توصيات» و «مقترحات» بشأن ما يجب عمله أو مراعاته من جانب الدولة وصانعى القرارات ومنفذيها أو المجتمع ككل ومنظماته غير الحكومية فى التعامل مع مشكلات المناطق الهامشية الحضرية فى مصر، لن تقدم هذه الخاتمة مثل هذه «التوصيات»، إذ أن بعضها ذُكر بالفعل فى متن الدراسة ولو فى إطار نقد أوجه معينة للقصور فى أساليب تعامل الدولة مع هذه المشكلات، فضلاً عن أن ذلك يخرج عن نطاق الهدف الرئيسى للدراسة والمحدد منذ البداية بمحاولة الاجابة عن تساؤل أساسى: هل يشكل مهمشو الحضر فى مصر قوة سلبية أو ايجابية فى عملية التنمية؟

اجابة هذا التساؤل يمكن أن تسير فى الاتجاهين فى آن واحد، بصرف النظر عما ينطوى عليه ذلك من مخاطر «التعميم» من ناحية وافتراض «صحة وسلامة وتوازن» العملية الانمائية بمساراتها الراهنة فى مصر من ناحية أخرى. بيد أن الباحث أكثر ميلاً، لأسباب موضوعية ومن وجهة نظر مجتمعية، إلى التعامل مع المناطق الهامشية الحضرية وسكانها باعتبارهم «قوة يمكن أن تصبح أكثر ايجابية وأقل سلبية فى العملية الانمائية فى ظل ظروف مغايرة لأوضاعهم عن تلك القائمة حتى الآن». وهذا التصور ينطبق أيضاً على غير مهمشى الحضر فى مصر، كسكان الريف وغيرهم.

وإذا كانت الدولة قد بدأت بالفعل منذ مطلع التسعينات فى إبداء درجة غير مسبوقة من الاهتمام بتطوير أوضاع هذه المناطق وكذا بمحافظات الصعيد، وبصرف النظر عن الدوافع «السياسية والأمنية» لهذا الاهتمام وما يشوب الخطط والبرامج المعبرة عنه من قصور، فإن مجرد الاهتمام بالتعامل مع العوامل والمشكلات الاجتماعية- الاقتصادية لهذه المناطق والمسئولة الى حد كبير عن النظرة السائدة واقعياً حتى الآن إليها «كمعوق للتنمية»، إنما يؤكد بدرجة ما صحة ما يطرحه الباحث من تصور فى هذا السياق.

الجـداول

جدول (١)

توزيع المناطق الهامشية فى المحافظات المصرية

المحافظة	عدد المناطق الهامشية
١- القاهرة	٧٩
٢- الجيزة	٣٢
٣- القليوبية	٦٠
٤- الاسكندرية	٤٠
٥- الفيوم	٢٨
٦- بنى سويف	٤٦
٧- المنيا	٣٠
٨- أسيوط	٤٩
٩- قنا	٨
١٠- سوهاج	٣٤
١١- أسوان	٢٨
المجموع	٤٣٤
المحافظات الأخرى*	٦٠٠
الاجمالى	١٠٣٤

(*) لاتشمل محافظتى شمال سيناء والوادى الجديد.

المصدر

وزارة الادارة المحلية، ظاهرة الهجرة الريفية - الحضرية فى مصر ودور وزارة الادارة المحلية فى مواجهة آثارها، سبتمبر ١٩٩٥. نقلاً عن: د. على الصاوى، «العشوائيات وتجارب التنمية»، ورقة عمل أساسية فى ندوة «العشوائيات وتجارب التنمية» التى نظمها مركز دراسات وبحوث الدول النامية بجامعة القاهرة، القاهرة: ١٤ نوفمبر ١٩٩٥، ص ٤٩.

جدول (٢)

توزيع المناطق الهامشية فى القاهرة

الأحياء	المناطق الهامشية	
	العدد	المناطق
١- الوايلى	١	أبو النور.
٢- جلوب	٣	أكشاك وعشش تل العقارب - تلال زينهم - قلعة الكبش.
٣- المعادى	١	الطروات.
٤- التبين و١٥ مايو	٣	حكر التبين البحرى - دوران كوبرى المرازيق - حكر التبين القبلى.
٥- مدينة نصر	٣	عزبة الهجانة - عزبة العرب - عزبة نصار.
٦- السلام	١٣	أرض المهاجرين - المرج - الزهراء - الأندلس - كفر الشرفا - بركة الحاج - كفر الباشا - أبو صير - السد العالى - قباء - عزبة النخل - العصارة - النزهة.
٧- الساحل	٧	عشش المظلوم - دير الناحية - حكر قشقوش - حكر محمد دياب - حكر محمود شلبى - عزبة وهبة.
٨- الزيتون	٣	عزبة مرسى خليل - عزبة أبو حشيش - عزبة الوسيمى.
٩- منشأة ناصر	٤	منشأة ناصر - الدويقة - برقوق - قايتباى.
١٠- مصر القديمة	٣	دار السلام - عزبة المجاورة - عزبة أبوقرن.
١١- حلوان	١٥	حلوان البلد - منشأة جمال عبد الناصر - عزبة الوالدة - منشية السلام - كفر العلو - عزبة عنان - عزبة النخل - عزبة الهجانة - المعصرة البلد - المعصرة المحطة - عرب سلام - منشأة ناصر - عزبة الصفيح - عزبة العمدة - مدينة الهدى.
١٢-البساتين ودار السلام	١٠	غرب البساتين - جنوب البساتين - حسن التهامى - سوق البساتين - عزبة جبريل - عزبة النصر - عزبة فهمى - عزبة دسوقى - بلد أم سلطان - عزبة عبد الخالق.
١٣- المطرية	٧	عزبة النخل - شجرة مريم - عرب الحصن - عرب الطويلة - عزبة معروف - العزب
١٤- شبرا	٢	منطقة العمال - عزبة جرجس.
١٥- روض الفرج	١	حكر أبو دومة.
١٦- الشرابية والزاوية	٣	عشش المظلوم - مدينة النور - حكر السكاكينى.
المجموع	٧٩	

المصدر

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة القاهرة، أغسطس ١٩٩٥. نقلا عن: د.على الصاوى، ص٥١.

جدول (٣)

حجم وكثافة المناطق الهامشية فى الجيزة

(السكان بالالف نسمة والكثافة السكانية بالالف نسمة / كم٢)

الأحياء	المناطق الهامشية				
	عدد المناطق*	المساحة كنسبة من الاجمالى	عدد السكان	السكان كنسبة من الاجمالى	الكثافة السكانية
١- حى غرب	١١	١٠٪	٨٩٧	٥٤٪	٣٢٥
٢- حى وسط	٥	١٤٪	٣٧٨	٥٠٪	٢٢٥
٣- حى جنوب	٦	٢٦٪	١٩٧	٣٧٪	١٦٥
٤- حى شمال	١	٤٢٪	٦٥٠	٥١٪	٥٥
٥- حى الهرم	٩	٣٩٪	٢٠٠	٣٧٪	١٥
الاجمالى	٣٢		٢٣٢٢	٤٩٪	

(*) تشمل هذه المناطق فى حى غرب: «قيمشة، و«أبو الليل، و«زنين، و«طريق الملكة، و«كفر طهرمس، و«الزهراء، و«الزهور، و«الشوربجى، و«سيدى عمار، و«الكنيسة، و«اللوتس،، وفى حى وسط: «الحوتية، و«داير الناحية، و«بين السرايات، و«عزبة أولاد علام، و«ميت عقبة،، وفى حى جنوب: «عزبة البكباشى، و«المنيب، و«جزيرة الدهب، و«القصبجى، و«ساقية مكى، و«حدائق جزيرة الذهب،، وفى حى شمال: «المنيرة الغربية، بأطرافها المترامية، وفى حى الهرم: «نزلة البطران، و«منشأة البكرى، و«كفر المفتى، و«كفر الجبل، و«كوم بكار، و«كفر نصار، و«كفر غطاطى، و«عزبة جبريل، و«نزلة السيسى، .

المصدر

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة الجيزة، «المناطق العشوائية،، تقرير صادر فى يونيو ١٩٩٥ . نقلاً عن: د. على الصاوى، مصدر سابق، ص ٥٤ .

جدول (٤)

العمالة فى القطاع الحضرى غير الرسمى فى مصر وبلدان المغرب العربى عام ١٩٨٦

البلدان	متوسط دخل الفرد من السكان بالدولارات	العمالة فى القطاع الحضرى غير الرسمى كنسبة مئوية من		
		اجمالى سكان الحضر	اجمالى العمالة فى الحضر	اجمالى القوى العاملة
مصر	٥٨٠	٪٤٥,٠	٪٤٣,٥	٪٢٢,٦
بلدان المغرب العربى				
تونس	١٣١٠	٪٥٢,٥	٪٣٦,١	٪٢٣,٧
الجزائر	١٨٧٠	٪٤٠,٦	٪١٨,٤	٪١٥,٠
المغرب	٩٠٠	٪٤٢,٨	٪٥٦,٩	٪٣٣,١

المصدر

د. سمير رضوان، «القوى العاملة العربية: الواقع وآفاق المستقبل»، مجلة المستقبل العربى (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة ١٠، العدد ١٠٩، مارس ١٩٨٨)، جدول (٥)، ص ٦٢.

جدول (٥-١)

متوسط الدخل وتوزيع الانفاق النقدى العائلى
فى حضر مصر ٧٤/٧٥ - ٨١/١٩٨٢
(متوسط الدخل بالجنيهات، وتوزيع الانفاق كنسبة من الاجمالى)

الدخل والانفاق / الأســـر	متوسط دخل الأسرة الحضرية			توزيع الانفاق العائلى الحضرى	
	٧٤/٧٥	٨١/٨٢	نسبة التغير	٧٤/٧٥	٨١/٨٢
أفقر ١٠٪ من الأسر	١٤٢,٦٣	١٩٧,٠١	٣٨,١٣٪	٢,٢٩٪	٢,٢٨٪
أفقر ٥٠٪ من الأسر	٢٩٩,٥٧	٣٩٩,٩٩	٣٣,٥٢٪	٢٤,٠٣٪	٢٣,١٣٪
٢ ٪ من الأسر متوسطة الدخل	٦٠٠,٣٣	٧٦٧,٢٤	٢٧,٨٠٪	٢٨,٨٩٪	٢٦,٦٢٪
أغنى ٢٠٪ من الأسر	١٤٦٧,٦٤	٢١٧١,٨٨	٤٧,٩٨٪	٤٧,٠٨٪	٥٠,٢٤٪
أغنى ١٠٪ من الأسر	٢٠٠٦,٧٢	٣٢١٧,٣١	١٠,٣٣٪	٣٢,١٩٪	٣٧,٢١٪
أغنى ٥٪ من الأسر	٢٧٠٠,٦٩	٤٩٦٧,٢٣	٨٣,٩٢٪	٢١,٦٦٪	٢٨,٧٣٪
اجمالى الأسر الحضرية	٦٢٢,٤١	٨٦٤,٥٤	٣٨,٦٨٪	١٠٠,٠٠٪	١٠٠,٠٠٪

المصدر

عبد السلام على نوير، الحراك الاجتماعى والتغير السياسى فى مصر: ١٩٧٤-١٩٨٧، رسالة ماجستير فى العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، ١٩٩٣، جدول (٤)، ص ١٨٤.

جدول (٥-٢)

توزيع الفقر فى مصر وحضرها ٩٠/١٩٩١

السكان / المحافظات	الفقراء السكان على خط الفقر(١)	شديدو الفقر/ السكان على خط الفقر المدقع(٢)
١- نسبة من اجمالى سكان مصر (المتوسط العام)	٪٣٤,٢	٪٧,٦
٢- نسبة من اجمالى سكان الريف	٪٣١,٢	٪٨,٨
٣- نسبة من اجمالى سكان الحضر:	٪٣٩,٢	٪٦,٦
* محافظات أعلى من المتوسط العام	محافظات الوجه القبلى - المنوفية - القليوبية	البحيرة - السويس - أسيوط - قنا - المنيا - بنى سويف- الفيوم - الجيزة.
* محافظات أقل من المتوسط العام	القاهرة - بورسعيد - دمياط الدقهلية - كفر الشيخ	-

(-) غير متاح

(١) تم حساب «خط الفقر» بواقع ثلثى متوسط دخل الفرد فى مصر، وخط «الفقر المدقع» ثلث متوسط دخل الفرد، وتم تقدير الأول بـ (٧٣٣) جنيه للفرد فى الحضر و(٥٢٥) جنيه فى الريف والثانى بـ (٣٣٦) جنيه للفرد فى الحضر و(٢٦٢) جنيه فى الريف.

المصدر

د. هدى محمد صبحى مصطفى، «الفقر والفوارق الدخلية فى مصر»، بحث مقدم إلى ندوة «شركاء فى التنمية: الجوانب السياسية والاجتماعية للاصلاح الاقتصادى فى مصر»، التى نظمها مركز دراسات وبحوث الدول النامية بجامعة القاهرة والجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، القاهرة: ٢٦ يونيو ١٩٩٥، ص ١٥-١٧.

جدول (٥-٣)

توزيع الفقراء وشديدى الفقر فى حضر مصر حسب المحافظات ١٩٩٢/٩١

المحافظات	نسبة من اجمالى سكان مصر	نسبة من اجمالى حضر مصر
١- نسبة الفقراء		
• القاهرة	٪١٣,٢	٪٢١,٣
• الجيزة والقليوبية	٪١٥,٢	٪١٧,٨
• القاهرة الكبرى	٪٢٨,٤	٪٣٩,١
• الاسكندرية	٪٨,٥	٪١٣,٨
• محافظات أخرى*	٪٦٣,١	٪٤٧,١
٢- نسبة شديدى الفقر		
• القاهرة	٪١١,٤	٪٢٤,٦
• الجيزة والقليوبية	٪١٣,٢	٪١٨,٠
• القاهرة الكبرى	٪٢٤,٦	٪٤٢,٦
• الاسكندرية	٪١٥,٤	-
• البحيرة	٪١١,٥	٪٩,٩
• محافظات أخرى*	٪٤٨,٥	-

(-) غير متاح

(*) تشمل بالأساس محافظات الصعيد، لاسيما أسيوط والمنيا وسوهاج وقنا.

المصدر

د. هدى مصطفى، المصدر السابق، ص ١٧.

جدول (٦)

نتائج استطلاع رأى عينة من ناخبى دائرة بنها بصدد انتخابات ١٩٩٥ طبقاً لمتغير العمل[1]

١- رأى العينة بشأن مسألة التصويت فى الانتخابات

توزيع العينة حسب العمل	المجموع	لديه رغبة واستعداد للتصويت		ليس لديه رغبة واستعداد للتصويت		لم يقرر بعد	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
١- مهمشو الحضر(٢)	٦	٢	٣٣,٣٪	٤	٦٦,٧٪	-	-
٢- فلاحون	٣	٢	٦٦,٧٪	١	٣٣,٣٪	-	-
٣- موظفون	٥٣	٣٧	٦٩,٨٪	١٢	٢٢,٧٪	٤	٧,٥٪
٤- مهنيون	٣٥	٢٨	٨٠,٠٪	٥	١٤,٣٪	٢	٥,٧٪
٥- قطاع الاعمال الخاص	١٥	٥	٣٣,٣٪	٩	٦٠,٠٪	١	٦,٧٪
الأجمالى	١١٢	٧٤	٦٦,١٪	٣١	٢٧,٧٪	٧	٦,١٪

٢- رأى العينة بشأن تقدير نزاهة الانتخابات

توزيع العينة حسب العمل	المجموع	نزيهة		غير نزيهة		لايعرف	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
١- مهمشو الحضر(٢)	٦	-	-	-	-	٦	١٠٠,٠٪
٢- فلاحون	٣	-	-	١	٣٣,٣٪	٢	٦٦,٧٪
٣- موظفون	٥٣	٢٠	٣٧,٧٪	٨	١٥,١٪	٢٥	٤٧,٢٪
٤- مهنيون	٣٥	١٧	٤٨,٦٪	٦	١٧,١٪	١٢	٣٤,٣٪
٥- قطاع الاعمال الخاص	١٥	١	٦,٧٪	٣	٢٠,٠٪	١١	٧٣,٣٪
الأجمالى	١١٢	٣٨	٣٣,٩٪	١٨	١٦,١٪	٥٦	٥٠,٠٪

(١) تم اجراء هذا الاستطلاع بأسلوب المقابلة وتطبيق «استمارة مفتوحة» فى الفترة منذ اعلان فتح باب الترشيح لعضوية مجلس الشعب إلى ماقبل إجراء الانتخابات فى ٢٩ نوفمبر ١٩٩٥.

(٢) يعملون كباعة جائلين وعمال طلاء وورش.

المصدر: د. جلال معوض، دراسة ميدانية لانتخابات مجلس الشعب ١٩٩٥ فى دائرة بنها، فى: انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٥، تحرير د. كمال المنوفى (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٦)، جدول (١٣-٢)، ص ٩٥؛ جدول (١٣-٣)، ص ٩٧.

جدول (٧)

مشاركة المناطق الهامشية فى القاهرة بالتصويت والترشيح فى انتخابات مجلس الشعب ٧٦-١٩٨٤

١- التصويت فى الانتخابات

المناطق / الأحياء	نسبة التصويت فى انتخابات ١٩٨٤*	المناطق / الأحياء	نسبة التصويت فى انتخابات ١٩٨٤*
منشأة ناصر	٢٦,٧٪	باب الشعرية	٣٤,٢٪
البساتين	٢١,٤٪	الجمالية	٢٣,٧٪
الوايلى	٢٤,٧٪	الظاهر	٢٣,٣٪
السيدة زينب	٢٨,٨٪		
الدرب الأحمر	٣١,٧٪	اجمالى الجمهورية	٤٣,١٤٪

٢- الترشيح فى الانتخابات

النواب حسب الاقامة	انتخابات ١٩٧٦	انتخابات ١٩٨٤
نسبة النواب المقيمين فى الأحياء القديمة المتداعية من مجموع النواب المنتخبين فى القاهرة	٩,٧٩٪	٨,٩٦٪

(*) نسبة التصويت من مجموع المقيدين بالجداول الانتخابية.

المصدر

- نسبة المشاركة فى التصويت على مستوى الجمهورية:

د.على الدين هلال، «انتخابات ١٩٨٤: استقرار السلوك التصويتى للمصريين»، الأهرام (١٥/٦/١٩٨٤)، ص٥.

- باقى النسب تم حسابها اعتماداً على البيانات الواردة فى:

نجوى ابراهيم محمود، السياسات العامة والتغيير السياسى فى مصر، دراسة حالة لسياسة الاسكان: ١٩٧٤-١٩٨٦، رسالة دكتوراه فى العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، ١٩٩٢، جدول (٢٧)، ص ٣٨٥؛ جدول (٢٦)، ص ٣٨٣.

جدول (٨)

الاحتجاجات العمالية فى المناطق الصناعية المصرية ١٩٩١ - ١٩٩٤

أنواع الاحتجاج	العـام	العـدد	حالات للاحتجاجات العفوية عـام ١٩٩٤
اضرابات (منظمة وعفوية)	١٩٩١ ١٩٩٢ ١٩٩٣ ١٩٩٤	٢٠ ١٠ ٩ ٧	• اضراب عمال غزل الفيوم عن العمل لمدة يومين فى فبراير ١٩٩٤ لعدم صرف حوافزهم المجمدة من أول يوليو ١٩٩٣، وانتهى الاضراب بعد مفاوضات بين النقابة والادارة والاستجابة لمطالب العمال. • اضراب عمال شركة الغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار فى أكتوبر ١٩٩٤ كامتداد لاعتصام قام به عمال الوردية الثالثة بالمصنع فى ٢٧ سبتمبر ١٩٩٤، وطالب المضربون بحل مشكلات أفرزتها السياسة الجديدة للادارة.*
اعتصامات	١٩٩١ ١٩٩٢ ١٩٩٣ ١٩٩٤	٣ ٥ ١ ١١	• اعتصام عمال المراجل البخارية لمدة (٨) ساعات بمقر الشركة بالمديب فى مارس ١٩٩٤ احتجاجاً على بيع الشركة، وانفض بعد الموافقة على صرف مكافأة (٦) شهور للعمال. • اعتصام عمال الشركة العامة للبطاريات بمقرى الشركة فى دار السلام والمطرية فى مايو ١٩٩٤ احتجاجاً على عدم صرف حوافزهم كاملة، وانتهى بصرف نصف الحوافز.
مظاهرات	١٩٩١ ١٩٩٢ ١٩٩٣ ١٩٩٤	٣ ٥ ٤ ٧	• تظاهر أكثر من (٣٠) ألف عامل بشركة اسكو فى يناير ١٩٩٤ للمطالبة بصرف أرباحهم التى يماطل مجلس الادارة فى صرفها. • تظاهر (٣٥٠) عامل بمصنع هابى للبصريات فى أبريل ١٩٩٤ للمطالبة بوقف بيعه حتى يتم تحديد مصير العاملين.

(*) كان رئيس مجلس ادارة الشركة قد أصدر قرارات أثارت العمال تتعلق بضبط الحوافز، وتشديد الجزاءات؛ وبينما أكد فى تحقيقات النيابة أن هذه القرارات كانت تنفيذاً لتعليمات الشركة القابضة للغزل وقطاع الاعمال العام، حمله تقرير لجنة تقصى الحقائق المسئولية الكاملة عن تدهور الأوضاع داخل الشركة وحالة التوتر بها. وهدأت الأوضاع بعد الاستجابة لمطالب العمال وعزل رئيس مجلس الادارة مؤقتا حيث عاد بعد شهر إلى موقعه مرة أخرى.

المصدر: محمد أبو الفضل، «الاحتجاجات العمالية»، فى: التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٤، تحرير: د. محمد السيد سعيد (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٥)، ص ٤٢٩-٤٣٢.

جدول (٩)

أحداث العنف الطائفى فى مصر فى الفترة ٩٠-١٩٩٤ والربع الأول من عام ١٩٩٦

الفترة	مجموع الأحداث	مناطق الأحداث	حالات وأمثلة للاحداث
عام ١٩٩٠	٦	أبو قرقاص بالمنيا - أسيوط - سنهور بالفيوم بورسعيد - السويس	• أحداث شغب كبيرة فى «أبوقرقاص» بالمنيا فى مارس ١٩٩٠ قام بها أعضاء جماعات اسلامية فى مواجهة بعض المسيحيين، وتدخلت الشرطة لفضها، وحدثت خسائر مادية فادحة. • القاء عبوات ناسفة من قبل (٣) من أعضاء الجماعات الاسلامية على كنيسةالعذراء «بسنهور» بالفيوم ومصرع أحد افراد الأمن فى ابريل ١٩٩٠. • قيام بعض أعضاء الجماعات باحراق كنيسة «مارجرجس» فى بورسعيد فى يوليو ١٩٩٠. • قيام بعض أعضاء الجماعات بالسويس فى أغسطس ١٩٩٠ باحراق سيارتين لكاهن كنيسة «العذراء» وأحد أقاربه.
عام ١٩٩٣	١٦	أبو تيج وديروط ومنفلوط وأسيوط - أسوان - المطرية وعين شمس والزيتون - الخانكة وقليوب - طنطا - الاسماعيلية	• قيام أعضاء من جماعة «الجهاد» فى يناير ١٩٩٣ بالقاء عبوات ناسفة على كنيسة الأقباط الأرثوذكس بديروط. • هجوم ثلاثة من عناصر الجماعات على عائلة مسيحية بمنفلوط فى فبراير ١٩٩٣ مما أدى إلى اصابة أربعة منهم. • سرقة (٤) من أعضاء الجماعات محل ذهب لمسيحى بالمطرية فى فبراير ١٩٩٣. • قيام بعض الأهالى بقليوب فى مارس ١٩٩٣ بحرق دار ضيافة خاصة بالكنيسة الانجيلية. • سرقة أعضاء الجماعات محلات ذهب بالخانكة وعين شمس والزيتون ومصرع أحدهم فى اشتباك مع الشرطة فى مارس ١٩٩٣. • اقتحام (١٤) من أعضاء الجماعات كنيسة الكاثوليك بأسوان فى سبتمبر ١٩٩٣

- يتبع -

تابع جدول (٩)

أحداث العنف الطائفى فى مصر

الفترة	مجموع الأحداث	مناطق الأحداث	حالات وأمثلة للاحداث
			• أغتيال وكيل مدرسة ثانوية مسيحى بديروط فى سبتمبر ١٩٩٣.
عام ١٩٩٤	١	أسيوط	• قام أعضاء من الجماعات الاسلامية المتطرفة باطلاق النار على دير المحرق بأسيوط فى مارس ١٩٩٤، مما أدى إلى مصرع (٤) أفراد واصابة (٣) آخرين.
يناير-مارس ١٩٩٦	١	عزبة الأقباط بأسيوط	• قام مسلحان من الجماعات المتطرفة فى ٢٥ فبراير ١٩٩٦ باقتحام منازل عزبة «الأقباط» جنوبى مدينة البدارى بأسيوط واطلاق النار على سكانها بشكل عشوائى، مما أدى إلى مصرع (٨) أفراد واصابة (٢) آخرين، وهرب الجانيان إلى منطقة الجبال المجاورة.

المصدر

- التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٠ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩١)، ص٤٧٤-٤٧٩.
- التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٣ (القاهرة، ١٩٩٤)، ص ٣٧٨-٣٩٥.
- التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٤ (القاهرة، ١٩٩٥)، ص ٤٢٣.
- صحيفة الأهرام (القاهرة، ١٩٩٦/٢/٢٦)، ص ١٦.

جدول (١٠)

المناطق الهامشية بالقاهرة الكبرى والجماعات الاسلامية المتطرفة

١- التوزيع الأقليمى لـ (٤٤٢) عضو «بتحالف الجهاد والجماعة الاسلامية» ممن اعتقلوا بعد أحداث ١٩٨١

المحافظات / المناطق	الاعضاء	نسبة من الاجمالى على مستوى الجمهورية	نسبة من الاجمالى على مستوى المحافظة
القاهرة	١١٠	٪٢٤,٩	٪١٠٠,٠
• الساحل			٪١٤,٠
• الشرابية			٪ ٩,١
• الوايلى			٪ ٩,١
• المطرية			٪ ٧,٣
الجيزة	٩٩	٪٢٢,٤	٪١٠٠,٠
• امبابة			٪٣١,٠
• بولاق الدكرور			٪٢٤,٢
القليوبية	١٥	٪٣,٤	٪١٠٠,٠
القاهرة الكبرى	٢٢٤	٪٥٠,٧	
محافظات الوجه البحرى الأخرى*	٣٦	٪ ٨,١	
محافظات الصعيد**	١٨١	٪٥٠,٠	
الوادى الجديد	١	٪ ٠,٢	
الاجمالى	٢٤٢	٪١٠٠,٠	

(*) من أهمها الشرقية (١٧) عضوا والدقهلية (٨) أعضاء والبحيرة (٥) أعضاء.

(**) تصدرتها سوهاج (٥٠) عضواً، وتلتها أسيوط (٤٤) عضواً، والمنيا (٣١) عضواً، وقنا (١٩) عضواً، وبنى سويف (١٥) عضواً، وأسوان (١٣) عضواً، والفيوم (٩) أعضاء.

المصدر: عبد السلام على نوير، الحراك الاجتماعى والتغير السياسى فى مصر: ١٩٧٤-١٩٨٧، رسالة ماجستير فى العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٣، جدول (٤٠)، ص ٣١٤؛ ص ٣١٥.

تابع جدول (١٠)

٢- العمليات الأمنية فى المناطق الهامشية بالقاهرة الكبرى ١٩٩٠-١٩٩٦

العام	مجموع العمليات*	أهم مناطق العمليات	أمثلة وحـــالات
١٩٩٠	١٠	عين شمس - امبابة - العمرانية - حلوان	• القبض على بعض المنتمين للجماعات الاسلامية فى عين شمس فى فبراير ١٩٩٠ بتهمة التخطيط لقتل (٤) ضباط من الشرطة انتقاماً لمصرع زميلهم فى يناير ١٩٩٠ بناء على «فتوى» أمير «الجماعة الاسلامية» بعين شمس. • القبض على (١٠) أعضاء بالجماعات الاسلامية بتهمة توزيع منشورات فى عين شمس فى فبراير ١٩٩٠. • مداهمة الأمن مسجد «الشهيد رأفت» بالعمرانية فى أغسطس ١٩٩٠ وحدوث اشتباكات واصابات متبادلة بين الأمن واعضاء الجماعات واعتقال بعضهم. • القبض على العشرات من اعضاء الجماعات فى حملة تمشيط واسعة النطاق فى القليوبية والجيزة والقاهرة و(محافظات الصعيد) بحثاً عن قتلة رئيس مجلس الشعب فى أكتوبر ١٩٩٠، ومقتل أثنين من أفراد الجماعات بالقاهرة خلال هذه الحملة.
١٩٩٣	٣٤	إمبابة وبولاق الدكرور والهرم بالجيزة - عين شمس والمطرية والزاوية الحمراء والشرابية وعزبة الهجانة وزينهم والسبتية وشبرا بالقاهرة - شبرا الخيمة وأبو زعبل والخصوص بالقليوبية	• اعتقال العديد من «أمراء» وأعضاء الجماعات الاسلامية ومصادرة أسلحة ومتفجرات فى امبابة خلال العمليات الأمنية المكثفة بالمنطقة فى يناير - مارس ١٩٩٣. • ضبط عنصرين قياديين من الجماعات بامبابة فى يوليو ١٩٩٣، والقبض على «شبكة» من (٢٤) عنصراً تعمل على إعادة إحياء الجماعات بالمنطقة فى نوفمبر ١٩٩٣. • اعتقال (١٨) عضواً بتنظيم «الجهاد» فى عين شمس والزاوية الحمراء فى يناير ١٩٩٣. • القبض على (١٢) عضواً بالجماعات فى الشرابية فى يناير ١٩٩٣.

- يتبع -

تابع جدول (١٠)

العام	مجموع العمليات*	أهم مناطق العمليات	أمثلة وحـــالات
			• اعتقال (٦) من أعضاء «فريق الاغتيال» التابع «للجهاد» في حملات أمنية بالمناطق الهامشية بالقاهرة الكبرى في مارس ١٩٩٣، واعتقال مجموعة أخرى من هذا التنظيم في بولاق الدكرور وشبرا الخيمة وأبو زعبل في أغسطس ١٩٩٣. • اعتقال (٤) من قادة «الجهاد» بمنطقة الهرم في مارس ١٩٩٣، و(٢٥) آخرين في سبتمبر ١٩٩٣، و(٥) من أعضاء «الجماعة الاسلامية» في سبتمبر ١٩٩٣. • مصرع أمير «الجهاد» بشبرا مصر واعتقال ثلاثة من مساعديه في أبريل ١٩٩٣. • القبض على (٣٨٠) من أعضاء الجماعات الاسلامية بالقاهرة الكبرى منهم (٢٢) بعين شمس و(٣٧) بالزيتون و(٣١) بالخصوص في ابريل ١٩٩٣. • اعتقال (٦) من عناصر «الجهاد» بشبرا الخيمة في مايو ١٩٩٣. • القبض على (٨٨) من عناصر الجماعات بالمناطق الهامشية بالجيزة في مايو ١٩٩٣. • اعتقال (١٢) من عناصر الجماعات بالمطرية وعين شمس والزاوية الحمراء في مايو ١٩٩٣. • اعتقال عنصرين من الجماعات وبحوزتهما متفجرات بالشرابية في يونيو ١٩٩٣. • اعتقال عنصرين قياديين من تنظيم «الناجون من النار» بمنطقة الخصوص بالقليوبية و(٢٥) آخرين من نفس التنظيم في يوليو ١٩٩٣. • ضبط (٢٢) من أعضاء الجماعات بعزبة الهجانة شرق القاهرة و(١٨) آخرين ببولاق الدكرور في أغسطس ١٩٩٣. • اعتقال عنصرين من الجماعات بالمطرية في نوفمبر ١٩٩٣. • القبض على (٩) من الجناح العسكري لطلائع الفتح» في شبرا الخيمة والعباسية وحلوان في ديسمبر ١٩٩٣

– يتبع –

تابع جدول (١٠)

العام	مجموع العمليات*	أهم مناطق العمليات	أمثلة وحـــالات
١٩٩٤**	٢٣	الزاوية الحمراء – السيدة زينب – المعصرة – عين شمس	• عملية «تمشيط» الزاوية الحمراء ووقوع اشتباك أدى إلى مصرع (٧) من أعضاء الجماعات وضبط كمية كبيرة من الاسلحة والمتفجرات فى فبراير ١٩٩٤. • مصرع (٣) من أعضاء الجماعات فى صدام مع الشرطة بالسيدة زينب فى فبراير ١٩٩٤. • مصرع أثنين من الجماعات واعتقال أثنين آخرين فى اشتباك مع الشرطة بالمعصرة – القاهرة فى مارس ١٩٩٤. • ضبط الجناة فى محاولة اغتيال «نجيب محفوظ» بعد اشتباك فى عين شمس أسفر عن مصرع أحدهم.
١٩٩٥***		الزاوية الحمراء – الأميرية – السلام – المطرية – المعصرة – شبرا الخيمة – الخانكة وطوخ	• القبض فى أبريل ١٩٩٥ على (٢١) عنصراً من الجماعات بالزاوية الحمراء والاميرية والوايلى ممن قاموا بعمليات احراق محال «الفيديو» فى الزيتون وعين شمس والظاهر وغمرة والازبكية. • عمليات أمنية فى مايو ١٩٩٥ لملاحقة «واجهاض» مخططات عناصر من «الجماعة الاسلامية» بمدينة السلام والمطرية والمعصرة كانت تستهدف القيام
			بعمليات اغتيال بعض مسئولى الأمن واحراق محال «الفيديو» وضرب منشآت سياحية، ومصرع ثلاثة منهم وضبط كمية كبيرة من الأسلحة. • حملة أمنية كبيرة على المناطق العشوائية بطوخ وشبرا الخيمة والخانكة وبنها فى يونيو ١٩٩٥، أسفرت عن ضبط (١٣٥) من عناصر الجماعات الاسلامية بمنطقة الخصوص والخانكة منهم (١١) متهماً فى قضايا اغتيال بعض الشخصيات والمشاركة فى عمليات تخريب ومطلوب ضبطهم بمباحث أمن الدولة بشبرا الخيمة و(٣٤) آخرين مطلوب ضبطهم فى قضايا ارهابية بقنا وأسيوط، والباقى تم تجنيدهم حديثاً فى الجماعات.

– يتبع –

تابع جدول (١٠)

العام	مجموع العمليات*	أهم مناطق العمليات	أمثلة وحـــالات
١٩٩٦*** يناير – مارس		المطرية وغيرها	• اعتقال عضو قيادى «بالجماعة الاسلامية» فى منطقة عشوائية بالقاهرة وعضوين آخرين «بالجناح العسكرى لتنظيم الجهاد» فى منطقة مماثلة بالجيزة فى ١٩ مارس ١٩٩٦. • اعتقال سلطات الأمن فى ٢٦ مارس ١٩٩٦ بمنطقة المطرية بالقاهرة أحد القيادات «الارهابية» الهاربة من ملوى / أسيوط والمتهم فى (١٠) قضايا قتل وشروع فيه ضد أفراد الشرطة والمواطنين بمركز ملوى.

(*) تشمل عمليات «الملاحقة والضبط والاعتقال»، وكذا عمليات «التدخل الأمنى الكثيف» فى بعض المناطق كامبابة والتى تم احتساب هذه العمليات المتعددة بها فى الربع الأول من عام ١٩٩٣ «كعملية واحدة كبرى»، فيما تظهر بالجدول العمليات اللاحقة بنفس المنطقة ضمن مجموع هذه العمليات عام ١٩٩٣.

(**) بلغ مجموع العمليات الأمنية عام ١٩٩٤ على مستوى الجمهورية (٨٠) عملية أسفرت عن مصرع (٨٠) من الجماعات.

(***) حال نقص البيانات دون تحديد مجموع هذه العمليات فى عامى ١٩٩٥ و١٩٩٦.

المصدر:

• بيانات ١٩٩٠ و١٩٩٣ و١٩٩٤ مأخوذة على التوالى من: التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٠، ص ٤٧٤-٤٧٩؛ التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٣، ص ٣٧٨-٤٠٠؛ التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٤، ص ٤٢٣-٤٢٧.

• بيانات ١٩٩٥ مأخوذة من: د. على الصاوى، «العشوائيات وتجارب التنمية»، مصدر سابق، ص ٦٠؛ الأهرام (١٩٩٥/٦/١١)، ص ٢٣.

• بيانات ١٩٩٦ مأخوذة من: الأهرام (١٩٩٦/٣/٢٠)، ص ٢٢؛ الأهرام (١٩٩٦/٣/٢٧)، ص ٢٢.

جدول (١١)

أعمال العنف والمواجهات الأمنية فى مصر ١٩٩٠ - ١٩٩٦

١- حجم وطبيعة وتوزيع أحداث العنف والمواجهة الأمنية فى مصر عام ١٩٩٤

حجم وطبيعة العمليات	عدد العمليات	التوزيع الاقليمى / الجغرافى للعمليات	عدد العمليات
١- حجم العمليات	١٤٨	اجمالى المحافظات	١٤٨
• عمليات صغيرة	٧٤	القاهرة	٢٣
• عمليات كبيرة	٧٤	الدلتا	٩
٢- طبيعة العمليات (المبادأة)	١٤٨	الصعيد	١١٠
• عمليات أمن	٨٠	سيناء والبحر الأحمر	٦
• عمليات ارهاب / عنف	٦٨		

المصدر

د.أحمد جلال عز الدين، «ظاهرة الارهاب والعنف الأصولى عام ١٩٩٤»، فى: التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٤ (القاهرة، ١٩٩٥)، ص ٤٢٧.

تابع جدول (١١)

٢- ضحايا أعمال العنف والمواجهة الأمنية فى مصر ١٩٩١-١٩٩٦

الفتـــرة	عدد القتلى	عدد الجرحى	ملاحظـــــات
عام ١٩٩١	٣٠	-	
عام ١٩٩٢	١٩٠	٣٢	من القتلى (٦٥) من رجال الأمن و(١١٥) من أعضاء الجماعات الاسلامية المتطرفة و(١٠) أفراد من الأهالى. ومن الجرحى (٨) من الأمن و(١٠) من الجماعات و(١٤) من الأهالى.
عام ١٩٩٣	١٣٢	٢٨٠	من القتلى (٧٩) من الأمن و(٤٧) من الأهالى و(٦) من السواح. ومن الجرحى (٩٠) من الأمن و(١٦٦) من المواطنين و(٢٤) سائحاً.
عام ١٩٩٤*	١٣٢	١٥٤	من القتلى (١٠١) من الأمن و(٢٨) مواطناً و(٣) سواح. ومن الجرحى (٨٤) من الأمن و(٤٧) مواطناً و(٢٣) سائحاً.
عام ١٩٩٤	١٢٨	-	القتلى كلهم من أعضاء الجماعات الاسلامية خلال عمليات المواجهة الأمنية.
عام ١٩٩٥*	١٧٣	١٥٤	من القتلى (٩٦) من الأمن و(٧٧) مواطناً. ومن الجرحى (٧٧) من الأمن و(٧٣) مواطناً و(٤) سواح.
يناير – أبريل ١٩٩٦*	٥٧	٤٤	من القتلى (١٣) من الأمن و(٢٦) مواطناً و(١٨) سائحاً. ومن الجرحى (١٤) من الأمن و(١٦) مواطناً و(١٤) سائحاً.

(-) غير متاح

(*) بيانات ١٩٩٤ و١٩٩٥ ويناير – أبريل ١٩٩٦ تشمل ضحايا حوادث العنف والارهاب وحدها، وبلغت على التوالى (٩٦) و(٩٧) و(٢٥) حادثاً.

المصدر • بيانات ١٩٩١، مصدرها: د. حسنين توفيق إبراهيم، «العنف السياسى فى مصر»، فى: د. نيفين مسعد (محرر)، ظاهرة العنف السياسى من منظور مقارن (القاهرة، ١٩٩٥)، ص ٣٩٤.

- بيانات ١٩٩٢ مصدرها: د. على ليلة، «الأبعاد الاجتماعية للعنف السياسى»، فى: مصدر سابق، ص٨٠.
- بيانات قتلى الجماعات عام ١٩٩٤ مصدرها: د. أحمد جلال عز الدين، مصدر سابق، ص ٤٢٥.
- باقى البيانات مصدرها: الأهرام (١٩٩٦/٥/٣)، ص ٩.

جدول (١٢)

برنامج تطوير المناطق العشوائية فى مصر

البيــــــان	البرنامــــــج
١- طبيعة البرنامج وأهدافه وأطرافه	• يستهدف البرنامج تطوير المناطق العشوائية فى محافظات مصر والارتقاء بمستواها من خلال إقامة وتطوير مشروعات الخدمات والمرافق الاساسية فى قطاعات مياه الشرب والصرف الصحى والكهرباء والنقل والمواصلات والنظافة العامة. • تتبنى البرنامج منذ مايو ١٩٩٣ وزارة الادارة المحلية والتى تتولى بالمشاركة مع وزارة التخطيط وبنك الاستثمار القومى مسئولية صرف الاعتمادات المخصصة للبرنامج، ويتم تضمين قطاعات التعليم والصحة ضمن خطط الوزارتين المعنيتين، وادراج مشروعات الاسكان ضمن خطط الاسكان على مستوى المحافظات.
٢- مراحل البرنامج ونطاقه الاقليمى	• المرحلة الأولى للبرنامج ٩٣-١٩٩٧ فى اطار الخطة الخمسية الثالثة: تطوير (٦٦٧) منطقة عشوائية فى (١١) محافظة تضم حوالى (٧) ملايين نسمة فى القاهرة الكبرى (القاهرة - الجيزة - القليوبية) وشمال الصعيد (الفيوم - المنيا - بنى سويف ووسطه (أسيوط) وجنوبه (سوهاج - قنا - أسوان). • المرحلة الثانية للبرنامج ١٩٩٧-٢٠٠٢ فى إطار الخطة الخمسية الرابعة: تطوير المناطق العشوائية فى (١٠) محافظات أخرى هى السويس والاسماعيلية وبورسعيد والشرقية ودمياط والدقهلية والغربية والمنوفية وكفر الشيخ والبحيرة.
٣- تكلفة واعتمادات واستثمارات ونتائج المرحلة الأولى للبرنامج	• تقدر تكلفة المرحلة الأولى للبرنامج بـ (٤) مليارات جنيه يتوقع وصولها إلى (٧) مليارات. • وصل اجمالى المبالغ التى تم اعتمادها لهذه المرحلة فى الفترة ١-٥-١٩٩٣ حتى ١-٣-١٩٩٦ إلى (١.٢٢٢) مليار جنيه تم استخدام (١.٧١٥) مليار جنيه منها فى تنفيذ مشروعات دعم البنية الأساسية بمحافظات هذه المرحلة

- يتبع -

تابع جدول (١٢)

البيـــــــان	البرنـامـــــــج
	• تم خلال نفس الفترة من أول مايو ١٩٩٣ وحتى أول مارس ١٩٩٦ الانتهاء من تطوير (٩٠) منطقة عشوائية منها (٣٩) منطقة بسوهاج و(٣٧) منطقة بأسيوط و(٦) مناطق بأسوان و(٤) مناطق بقنا و(٤) مناطق بالاسكندرية. • بلغت الاستثمارات المخصصة لتطوير العشوائيات فى السنة المالية ١٩٩٦/٩٥ (١٩٠,٤) مليون جنيه لمشروعات المياه والصرف والكهرباء والنقل والمواصلات وخدمات الأمن والمرور والاطفاء، فضلاً عن (١,٨) مليون جنيه لشراء معدات نظافة لهذه المناطق، وتوزعت بواقع (٤٠) مليون جنيه للقاهرة و(٢٣) مليوناً للجيزة و(١٨) مليوناً للقليوبية و(١٨) مليوناً للاسكندرية و(١٢,٨٥) مليوناً للفيوم و(١١,٥) مليوناً لبنى سويف و(١٠) ملايين للمنيا و(١١,٥) مليوناً لأسيوط و(١٧,٥) مليوناً لأسوان و(١٧) مليوناً لقنا و(١١,٥) مليوناً لسوهاج.

المصدر

• البيانات مأخوذة من تصريحات لوزير الادارة المحلية منشورة فى: الأهرام (١٩٩٥/٦/١١)، ص ١٠؛ الأهرام (١٩٩٥/٦/١٥)، ص ١١؛ الأهرام (١٩٩٦/١/٦)، ص ١٢؛ الأهرام (١٩٩٦/٢/١٣)، ص ١٢؛ الأهرام (١٩٩٦/٣/١)، ص ٨.

• وتم أيضاً الاستفادة جزئياً فى إعداد هذه البيانات، مما نُشر عن اجتماع مجلس المحافظين برئاسة رئيس الوزراء فى ٢ مارس ١٩٩٦ فى: الأهرام (١٩٩٦/٣/٣)، ص ١٤.

المصـــادر

المصادر

المصادر العربية

١- أحمد، فاروق يوسف. السلوك السياسي: مقدمة لدراسة السلوك الانسانى والسياسة (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٨٨).

٢- برنامج الأمم المتحدة الانمائى. تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ (بيروت: ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣).

٣- البنك الدولى. تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٣ (القاهرة: ترجمة مؤسسة الأهرام، ١٩٩٣).

٤- التركى، ثريا وهدى زريق. «تغير القيم فى العائلة العربية»، مجلة المستقبل العربى (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة ١٨، العدد ٢٠٠، أكتوبر ١٩٩٥).

٥- الحسينى، السيد. المدينة: دراسة فى علم الاجتماع الحضرى (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨١).

٦- الدورى، عبد العزيز. مقدمة فى التاريخ الاقتصادى العربى (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩).

٧- رضوان، سمير. «القوى العاملة العربية: الواقع وآفاق المستقبل»، مجلة المستقبل العربى (بيروت، السنة ١٠، العدد ١٠٩، مارس ١٩٨٨).

٨- ربيع، حامد عبدالله. أبحاث فى النظرية السياسية (القاهرة: محاضرات ألقيت على طلبة الفرقة الثالثة بقسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، ١٩٧٦/٧٥).

٩- سارى، سالم. «علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية العربية: هموم واهتمامات»، مجلة المستقبل العربى (بيروت، السنة ٦، العدد ٥٨، ديسمبر ١٩٨٣).

١٠- سعيد، محمد السيد (اشراف وتحرير). التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٤ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٥).

١١- الصاوى، على. «العشوائيات وتجارب التنمية»، ورقة عمل أساسية فى ندوة «العشوائيات وتجارب التنمية»، نظمها مركز دراسات وبحوث الدول النامية بجامعة القاهرة، القاهرة: ١٤ نوفمبر ١٩٩٥.

١٢- على، سعيد اسماعيل. محنة التعليم فى مصر (القاهرة: حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، سلسلة كتاب الأهالى، الكتاب ٤، نوفمبر ١٩٨٤).

١٣- فرحات، محمد نور. «العنف السياسى والجماعات الهامشية، بحث فى التاريخ الاجتماعى لجماعات الجعيدية والزعر: نموذج مصر»، بحث مقدم إلى ندوة «العنف والسياسة فى الوطن العربى»، نظمها منتدى الفكر العربى ومركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة واتحاد المحامين العرب، القاهرة: ٢٧-٢٨ فبراير ١٩٨٧.

١٤- قيرة، إسماعيل. «الهامشية الحضرية بين الخرافة والواقع»، مجلة المستقبل العربى (بيروت، السنة ١٤، العدد ١٥٣، نوفمبر ١٩٩١).

١٥- كامل، شريف حسن. «نحو خريطة عمرانية جديدة لمصر»، مجة المهندسين (القاهرة: نقابة المهندسين، السنة ٥٢، العدد ٤٨٠، فبراير ١٩٩٦).

١٦- محمود، نجوى ابراهيم. السياسات العامة والتغيير السياسى فى مصر: دراسة حالة لسياسة الاسكان ١٩٧٤-١٩٨٦، رسالة دكتوراه فى العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢.

١٧- مسعد، نيڤين عبد المنعم (محرر). ظاهرة العنف السياسى من منظور مقارن، أعمال الندوة المصرية - الفرنسية الخامسة، القاهرة: ١٩ - ٢١ نوفمبر ١٩٩٣ (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٥).

١٨- مشهور، أميرة عبد اللطيف وعالية المهدى وجيهان دياب. «القطاع غير الرسمى فى حضر مصر: اطار نظرى للدراسة»، المجلة الاجتماعية القومية (القاهرة: المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد ٢٥، العدد ٢، مايو ١٩٨٨).

١٩- مصطفى، هدى محمد صبحى. «الفقر والفوارق الدخلية فى مصر»، بحث مقدم إلى ندوة «شركاء فى التنمية: الجوانب السياسية والاجتماعية للاصلاح الاقتصادى فى مصر»، نظمها مركز دراسات وبحوث الدول النامية بجامعة القاهرة والجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، القاهرة: ٢٦ يونيو ١٩٩٥.

٢٠- معهد الدراسات الاجتماعية (لاهاى - هولندا) والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بجمهورية مصر العربية. امكانات التنمية البشرية بين ذوى مستوى المعيشة المنخفض (القاهرة، أبريل ١٩٨٣).

٢١- معوض، جلال عبد الله. السياسة والتغير الاجتماعى فى الوطن العربى (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، الكتاب ٥٥، الطبعة الأولى، ١٩٩٤).

٢٢- ---------- «الارهاب فى مصر: التطور وكيفية المواجهة»، ورقة عمل أساسية فى حلقة نقاشية مغلقة «الارهاب وسبل مواجهته فى المرحلة الراهنة»، نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، القاهرة: ٥ أبريل ١٩٩٣.

٢٣- ---------- «الاصلاح الاقتصادى فى مصر: الآثار الاجتماعية والسياسية»، بحث مقدم إلى ندوة «شركاء فى التنمية: الجوانب السياسية والاجتماعية للاصلاح الاقتصادى فى مصر»، القاهرة: ٢٦ يونيو ١٩٩٥.

٢٤- ---------- «الديمقراطية والتنمية: دراسة نقدية للتصور الانمائى المادى الغربى»، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى الأول لقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة «حالة علم السياسة»، القاهرة: ٢٧-٢٨ ديسمبر ١٩٩٥.

٢٥- ---------- «الهجرة الريفية - الحضرية فى الوطن العربى»، مجلة شؤون عربية (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد ٧٧، مارس ١٩٩٤).

٢٦ – ---------- «ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية فى الدول النامية»، مجلة العلوم الاجتماعية (الكويت، السنة ١١، العدد ١، مارس ١٩٨٣).

٢٧ – ---------- علاقة القيادة بالظاهرة الانمائية: دراسة فى المنطقة العربية، رسالة دكتوراه فى العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٥.

٢٨ – المنوفي، كمال. أصول النظم السياسية المقارنة (الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٨٧).

٢٩ – ---------- (محرر)، انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٥ (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٦).

٣٠ – ---------- وحسنين توفيق إبراهيم (محرران). الثقافة السياسية فى مصر بين الاستمرارية والتغير: أعمال المؤتمر السنوى السابع للبحوث السياسية، القاهرة: ٤–٧ ديسمبر ١٩٩٣ (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، المجلد الأول، ١٩٩٤).

٣١ – النجار، محمد رجب. حكاية الشطار والعيارين فى التراث العربى (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكتاب ٤٥، سبتمبر ١٩٨١).

٣٢ – نويرة، عبد السلام على. الحراك الاجتماعى والتغير السياسى فى مصر: ١٩٧٤–١٩٨٧، رسالة ماجستير فى العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، ١٩٩٣.

٣٣ – هانسن، بنت، وسمير رضوان. العمل والعدل الاجتماعى فى اقتصاد متغير: مصر فى الثمانينيات، دراسة فى سوق العمل، ترجمة مصطفى كامل السيد (جنيف: مكتب العمل الدولى، القاهرة: دار المستقبل العربى، ١٩٨٣).

٣٤ – هلال، على الدين وأسامة الغزالى حرب (اشراف). انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٠: دراسة وتحليل (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٢).

٣٥- والى، عبد الهادى محمد. التخطيط الحضرى: تحليل نظرى وملاحظات واقعية (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٣).

٣٦- يسين، السيد (اشراف وتحرير). التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٠ (القاهرة، ١٩٩١).

٣٧- --------- التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٣ (القاهرة، ١٩٩٤).

المصادر الأجنبية

1- Amin, Galal A.: The Modernization of Poverty: A Study In The Political Economy of Growth In Nine Arab Countries, 1945-1970 (Leiden, Netherlands: E.J. Brill, 1974).

2- Center For The Study of The Modern Arab World, St. Joseph University. CEMAM Reports 1977, Vol. 5, Arab Culture: Religious, Identity And Racial Perspectives (Beirut: CEMAM and Dar El-Mashreq Publishers, 1980).

3- Choucri, Nazli. ed., Multidisciplinary Perspectives On Population And Conflict (New York: United Nations Fund For Population Activities, Syracuse University Press, 1984).

4- Clarke, John I. and Howard B. Jones. eds., Change And Development In The Middle East (London: Methun & Co. Ltd., 1981).

5- Ebid, Mona Makram. "The Fight For Egypt's Political Soul", in: JIME Review (Cairo: The Japanese Institute Of Middle Eastern Economies, JIME, Special Issue On The 6th JIME Cairo International Symposium, No. 23, Winter 1993).

6- Horowitz, Irvng Louis. ed., Equity, Income And Policy: Comparative Studies In Three Worlds of Development (New York: Praeger Publishers, Inc., 1977).

7- Ibrahim, Saad Eddin and Nicholas S. Hopkins, eds., Arab Society In Transition (Cairo: The American University In Cairo, 1977).

8- Keniston, Kenneth. Youth And Dissent: The Rise Of A New Opposition (New York: Harcourt Brace Jovanovich, Inc., 1971).

9- Kerr, Malcolm H. and El Sayed Yassin, eds., Rich And Poor States In The Middle East: Egypt And The New Arab Order (Boulder, Colorado: Westview Press, 1982).

10- Lloyd, Peter. Slums Of Hope: Shanty Towns Of The Third World (Manchester: Manchester University Press, 1979).

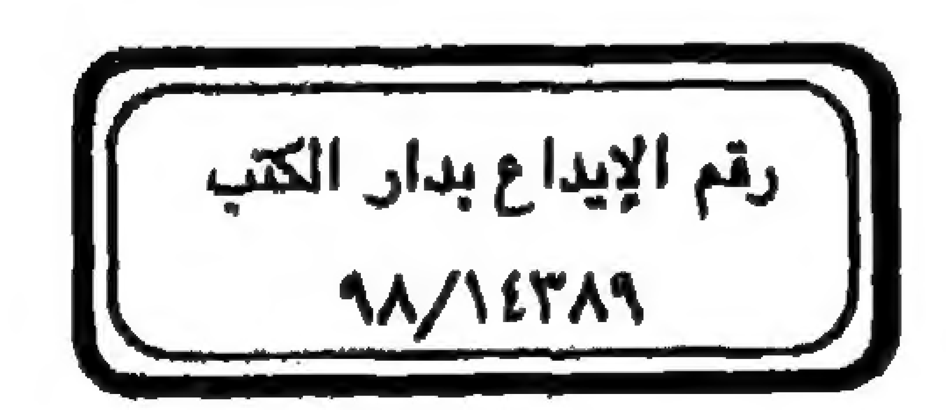
11- Renaud, Bertrand. National Urbanization Policy In Developing Countries (New York: Oxford University Press, Published For The World Bank, 1981).

12- Roberts, M. Huge P.: An Urban Profile Of The Middle East (London: Croom Helm, 1979).

13- Sayigh, Yusif A.: The Arab Economy: Past Performance And Future Prospects (New York: Oxford University Press, 1982).

14- Sharabi, Hisham. ed., Politics And The Arab World: Critical Responses (New York and London: Routledge, Chapman & Hall, Inc., 1990).

15- Self, Peter. Political Theories Of Modern Government, Its Role And Reform (London: George Allen & Unwin, 1985).


رقم الإيداع بدار الكتب
٩٨/١٤٣٨٩

Urban Marginality and Development in Egypt
By Professor Galal Abdallah Mo'awwad.

This book is the second in the series" Development Library" and the first product of the research program" Agents of Development" carried out by the Center for the Study of Developing Countries during the period 1995-1997.

It purports to unravel a complex phenomenon, not easily understood, namely urban marginality, thought commonly to be associated with unemployment, poverty, crime and engagement in acts of armed resistance to authorities. Urban marginalized population is perceived in Egypt to be inhabitants of "squatte settlements".

This study demonstrates that population of these urban areas are, sociologically speaking, mixed in character. Many of them are gainfully employed, though a considerable number amongst them is underemployed. Those who engage in illegal activities, including armed resistance to authorities are either, a tiny minority, or outsiders to their communities but they seek these settlements as hideouts.

The author traces this phenomenon through five chapters, starting with an analysis of the nature of the phenomenon, its socio-economic and cultural dimensions, proceeding to an examination of the political participation of the urban marginalized population, the truth about their alleged involvement in acts of political violence and the type of public policies towards them. He ends by assessing their possible contribution to the process of development.

The author is a professor of political science at the Faculty of Economics and Political Science of Cairo University.

هذا الكتاب

هو الثـاني فـى سلسلة مكتبـة التنمية ، ينـاقش ظـاهرة كثر الجدل حولها وشاعت فيه أفكـار معظمـها خـاطئ ، والقليل منـها صحيـح ، وهـى قضيـة الهامشيين الحضريين ، أو من يطلـق عليـهم - تجـاوزا - سـكان العشوائيات.

والسبب فـى الفـهم الخـاطئ لـهذه القضيـة هـو تصـور أن هـؤلاء المواطنين هم كلهم عاطلون ، وينغمسون إما فى أعمـال المقاومـة المسلحة للسلطات ، أو فى الجريمة بصورها المختلفة الفرديـة والجماعيـة ، نسـاءا ورجالا وأطفالا ، ومن ثم فهم بالضرورة عبء على التنمية ، أو أحد نتـائج اخفاق عملية التنمية .

ويبدد هذا الكتاب هذه الأفكار لكي يبين الطبيعة المختلطة لهامشـيي الحضر ، وقدرتهم على المساهمة فـى عمليـة التنميـة من خـلال جـهودهم الذاتيـة . ويصـل إلـى ذلـك من خـلال تحديد طبيعة الظـاهرة ، وجوانبـها الاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافيـة ومـدى المشـاركة السياسـية لــهؤلاء المواطنين ، وعلاقتهم بالعنف السياسـي ، وموقـف الدولـة منـهم ... ا نوع الدور الذى يمكن أن يقوموا به فى عملية التنمية .

ومؤلـف هـذا الكتـاب هـو الدكتـور / جـلال معوض أست... السياسية بكلية الاقتصـاد والعلـوم السياسية جامعـة القـاهرة ، وال... باكورة مخرجات البرنـامج البحثـي الأول لمركـز دراسات وبحـ... النامية عن : " القوى الدافعة للتنمية " .